

مصر تستعيد روحها

ثورة 25 يناير .. وإعادة بناء الدولة



تأليف
عاطف الغمري



مصر تستعيد روحها

ثورة 25 يناير .. وإعادة بناء الدولة



عاطف الفمري



العنوان:

مصر تستعيد روحها

ثورة 25 يناير.. وإعادة بناء الدولة

تأليف:

عاطف الغمري

إشراف عام:

داليا محمد إبراهيم

جميع الحقوق محفوظة © لدار نهضة مصر للنشر

يحظر طبع أو نشر أو تصوير أو تخزين
أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية
أو بالتصوير أو خلاف ذلك إلا بإذن كتابي صريح من الناشر.

الترقيم الدولي، 4-4479-14-977

رقم الإيداع، 2012/2180

الطبعة الأولى، يناير 2012

تليفون، 33466434 - 02 33472864

فاكس، 33462576 - 02

خدمة العملاء، 16766

Website: www.nahdetmlsr.com

E-mail: publshing@nahdetmlsr.com



اسمها أحمد محمد إبراهيم سنة 1998

21 شارع أحمد عرابي -

المهندسين - الجيزة

المحتويات

7	مقدمة
25	الفصل الأول: الشخصية المصرية.. ثوابت تاريخية ومتغيرات عارضة
34	التاريخ يشهد: مصر لم تنكسر ولم يكن شعبها سلبياً مستسلماً
35	التشكيك في الخصائص القومية للمصريين
39	الحراك النفسي ومرحلة تلاحم الموجات الاحتجاجية
45	الفصل الثاني: نظام هدم الدولة.. وسنواته البائسة
47	المشروع القومي لنهضة مصر
50	تجديد النظريات السياسية والاقتصادية
50	العدالة الاجتماعية أساس السياسات الاقتصادية
55	إعادة بناء ما خربه نظام هدم الدولة
57	قرارات قتل المشاريع القومية
57	المشروع القومي لتنمية سيناء نموذجاً
60	المدينة الصناعية شمال غرب خليج السويس
61	مصنع للمبيدات بمنحة من وكالة الطاقة الذرية
62	منهج رجال أعمال الحزب الوطني

62	الدولة مؤسسة تجارية للربح!
63	المصريون والسياسة والأحزاب
67	لا ديمقراطية بلا أحزاب سياسية عَفِيَّة
68	بداية - لماذا ظهرت الأحزاب السياسية أصلاً؟
75	الفصل الثالث: غفلة النظام عن تحولات الداخل والخارج
79	تغير مفهوم قوة الدولة ومكوناتها
84	تحقيق الشعور بالسعادة وظيفة أساسية للحكم
87	المقدمات الدالة على حدث كبير وشيك
88	أزمة عدم فهم للشعب الذي يحكمونه
97	الفصل الرابع: ما بعد الثورة
99	الذين أرادوا دفع ثورة 25 يناير إلى مأزق سياسي
105	أعراض ما بعد الثورة
109	نظرية اختطاف الثمرة قبل نضجها
	الفصل الخامس: مجلس الأمن القومي.. تعويض عن سنوات
123	انعدام الاستراتيجية
129	العالم يغيّر من استراتيجيات الأمن القومي
132	المجلس.. تكوينه ومهامه
137	دائرة الأمن القومي العربي
144	تحولات في طبيعة الصراع القومي في المنطقة
149	الفصل السادس: إعادة بناء الدولة المصرية
151	الطريق إلى التقدم الاقتصادي والمكانة السياسية

154 خطة للتنمية والنهضة
159 الذين سألوا: كيف تتقدم الأمم
167 الديمقراطية والإصلاح السياسي المدخل إلى الإصلاح الاقتصادي
171 من أجل برلمان حقيقي
176 الرئيس ليس حضرة صاحب الدولة
183 بناء الدولة يبدأ بتشخيص الحالة المصرية
189 الفصل السابع: الختام.. التاريخ يُصنع الآن
194 مبدأ التوافقية الذي أطلق الثورة
195 شرعية الثورة

مقدمة

كان ذلك في مؤتمر أكاديمي في نيويورك في منتصف التسعينيات ونحن نستمع إلى محدثنا الأمريكي المتخصص في علم الإنسان، وهو يشرح نتائج دراسة خرج بها من بعثة علمية استغرقت خمس سنوات في صعيد مصر، حرص خلالها على الاختلاط بنوعيات من أهالي قرى الصعيد، في لقاءات لا تقوم على طريقة سؤال وجواب، لكن في دردشات، أراد لها أن تكون دافئة إنسانياً، على فنجان شاي، وفي أحيان كثيرة على وجبة عشاء بدعوة من أهالي هذه القرى، الذين يتمتعون بكرم الضيافة. واكتشف عبر هذه اللقاءات أن هناك صفات لا تزال موجودة كما هي لدى المصريين، لم تتغير رغم مرور آلاف السنين عليها، منذ عصور الدولة الفرعونية القديمة. ومنها على سبيل المثال: الصبر، والتدين، والتسامح، والروح المرححة، وبذ التطرف والعنف، وغيرها من الصفات. وهو ما كنت قد وجدت أن كثيراً من الدراسات التاريخية والاجتماعية، تتفق معه فيما وصل إليه.

قفز هذا المشهد من الذاكرة بعد ثورة 25 يناير حين لفت نظري أثناء متابعتي حلقات المناقشات في دول العالم للثورة المصرية في 25 يناير، التشخيص الذي قيل في بعض الندوات، والذي ربط الثورة بخصائص

الشخصية التاريخية للمصريين، وأن ثورة بهذه الصورة غير المسبوقة، لم تكن فقط رد فعل لتراكمات الظلم والبطش والفكر المتخلف الذي أدار به النظام السابق مصر، لكنها استدعت روح مصر، التي صنعت حضارتها غير المسبوقة في التاريخ، قبل آلاف السنين.

في ندوة عقدها معهد بروكجز الأمريكي قيلت هذه الكلمات بالنص: كان قد بدا وكأن روعة الإبداع الخلاق لحضارة مصر القديمة قد سُحقت تحت نير الأنظمة القمعية، لكنها أُطلت على العالم من جديد وغيّرت كل ذلك، حين انتفض الشعب المصري، بإرادة جماعية هادرة، ليتخلص من القيود التي كانت تكبل إرادته. وفجأة وعلى غير المتوقع أعاد المصريون تأكيد عظمة بلادهم كقائد للعالم العربي. والإعلان بأن هذه المنطقة لن تكون على الإطلاق مثلما كانت من قبل.

هذا التشخيص استدعى من الذاكرة مشهدًا كنت قد حضرته في معرض عنوانه «500 عام من الحضارة المصرية» في فترة من أزهى عصور تقدمها، وفيه تجسيد حي لحقيقة أصول حضارة مصر القديمة، بعيدًا عن الإغراق في الخيال، أو التفسيرات التي لا تنسب للفرد المصري العادي، دوره الحقيقي في صنع هذه الحضارة.

كان المشهد في متحف المتروبوليتان في نيويورك عام 1998، في معرض ضم القطع المعروضة تحت هذا العنوان، من الآثار المصرية النادرة، التي جُمعت من عدد من المتاحف في دول أجنبية.

كان أول ما يجذب النظر في مقدمة ما هو معروض تمثال مصري نادر يتصدر قائمة العرض.

التمثال لرجل مصري متوسط القامة يبرز كرشه، وثيابه عادية، تنبع عن مواطن عادي من أفراد الشعب هو «حم أيونو»، المهندس الذي صمم هرم خوفو والمسئول عن بنائه. مواطن مصري عادي، يقف وراء بناء هذا الأثر الشامخ الباقي طوال خمسة آلاف عام. وربما كان الرجل والمعروضات المنتقاة، يحملان إجابة عن سؤال كان يتردد على ألسنة الكثيرين: كيف بنى المصريون الأهرامات وحققوا هذا الإعجاز الهندسي العلمي في ظروف عصر، لم تكن الدنيا فيه قد عرفت التقدم العلمي؟

المعرض بإجمالي ما فيه كان يحمل إجابة عن السؤال، فكل ما به من معروضات تنطق بأن بناء الهرم أو غيره من الآثار المعجزة الباقية إلى يومنا هذا، لم يكن إنجازاً منفصلاً عن الحالة المصرية في تلك العصور المتصلة الطويلة زمنياً. بل كان جزءاً لا يتجزأ منها. فالمعروضات كلها تضم نماذج من أعمال تنطق بالتقدم والنهضة في كل مجالات الحياة: في المعرفة، والعلوم، والطب، والهندسة، والفنون التشكيلية، والأدب، والكيمياء، والتحنيط، والفلك، والمهارة العالية للأيدي العاملة من الحرفيين. وكل ذلك كان يتحرك به في كل عصور التقدم والنهضة، مشروع قومي يحتوي الجميع، أفراداً وجماعات ودولة. الأمر لم يكن إعجاز الفرعون الحاكم وحده، مهما كانت ظروف تمجيده وتأليه، بل كان من عمل الناس، في محيط

نهضة على رأسها الحاكم، لا تتوقف تياراتها، فهي تتحرك وتتجدد موجاتها.. بدالي ما رأيته يرد على سؤالين: الأول تردد كثيرًا في الخارج على امتداد سنوات طويلة، وهو: كيف سبق المصريون العالم بهذه الحضارة المتقدمة، لدرجة أن بعض الأجانب - وهو ما رأيناه في مؤلفات وكتابات وأفلام سينمائية - حاول التشكيك في أن المصريين هم بناء الأهرامات، وبعضهم نسبها إلى مخلوقات من جنس آخر هبطت من الفضاء الخارجي؟

وكان المعرض في حد ذاته يقدم الرد، فهذه آثار 500 سنة، وهي فترة زمنية طويلة عاشت فيها أجيال وراء أجيال، فهل كانت هذه المخلوقات، تأتي إلى مصر من حين لآخر، يعد بالعشرات أو المئات من السنين، لكي تبني هرمًا ثم ترحل؟

المعرض بإجمالي ما فيه يظهر كيف أن بناء الأهرامات وغيرها من الآثار الخالدة الباقية إلى اليوم لم يكن إنجازًا قائمًا بذاته أو أنه معزول عن حالة مصر وشعبها.. السياسة والعلم والأدب والفنون والقصور والبيوت والشوارع والحاكم والناس.

في تلك العصور المتصلة والطويلة زمنيًا حتى ولو بحصر النظرة في إطار 500 سنة فقط تجد المعروضات تضم نماذج من أعمال تنطق بالتقدم والنهضة في كل مجالات الحياة المعروفة.

ويشهد على هذه المشاركة التمثال الذي يطالعك في مدخل المعروضات لمواطن مصري من أفراد الشعب هو «حم أيونو» المهندس الذي صمم هرم خوفو والمستول عن بنائه، وهذا التمثال لم يسبق أن وقعت عليه أعيننا فهو ضمن الآثار التي تسربت إلى الخارج وموجود في المتحف الألماني.

كانت روح مصر المتوثبة النابضة بالحياة، هي صانعة الإعجاز الحضاري قبل آلاف السنين، وكانت الصحوة في ميدان التحرير ومختلف مدن وقرى مصر في 25 يناير في حدث معجز انبهر به العالم، إيداناً بأن مصر قد استعادت روحها، ونهضت لتقيم بنيان دولة تليق بالمصريين وتاريخهم، وإعلاناً بالخلاص من سطوة حفنة قادرة فقط على صنع التخلف، أقامت من نفسها سدّاً يحول بين المصريين وبين التقدم، الذي كانت تحققه - وعلى مرمى أنظارهم - دول صغيرة، ليس لها ما لمصر من تاريخ، ولا ما لها من إمكانات من الموارد والبشر.

هذه المجموعة التي حكمت مصر في سنواتها الثلاثين الأخيرة، كانت مختارة بمقاييس، لا تتوافر لدى عناصر تزخر بها مصر، من أصحاب الخبرة والعلم، والإخلاص للوطن ومصالحة العليا. لكن هؤلاء لم يكونوا على هوى النظام، فجرى إبعادهم واستبعادهم.

كان من يحكمون قد صموا آذانهم عن أنات الشعب، وصراخه في المطالبة بحقه في حياه كريمة، والأغرب من ذلك أنهم حجبوا عن عقولهم، وباختيارهم، تبصر ما يدور حولهم في مصر، من إشارات تنبئ بأن هذا وضع لن يدوم. وهي إشارات لم تكن لتغيب عن أي عاقل.

ولعلي أتذكر هنا واقعة مررت بها، لها دلالة على حالة النظام في أيامه الأخيرة في إصرار عنيد على ألا يرى ويستوعب ويفهم.

ففي الساعة الثامنة من مساء يوم 25 يناير، تصادف أن كان يذاع برنامج حوارى معي عنوانه «الأوراق القديمة» بقناة النيل الثقافية، والبرنامج كان مسجلا قبلها بأسبوع كامل أي في يوم 18 يناير، ومدته ستون دقيقة. وفي الدقيقة الخامسة والعشرين قلت ردًا على سؤال للمذيع، إن الشعب المصري ليس مستسلمًا كما يروج البعض، وتشهد على ذلك أحداث تاريخية عديدة، كان الشعب يخرج فيها فجأة إلى الشارع عندما يفيض به الكيل، وبصورة جماعية، تبدو كأنها منظمة، بينما هي تلقائية ودون قيادة مركزية تدفع الجموع في مدن وقرى متباعدة للتحرك وفي وقت واحد. وتقلب الوضع على رأس النظام القائم، وتفرض إرادتها على الدولة.

وهو ما حدث في ثورة 1919، وفي انتفاضة المصريين عام 1935 وبنفس الصورة.

كان قد مضى من البرنامج 25 دقيقة، وفوجئت وأنا أتابعه في منزلي، بقطع البرنامج بينما بقية الجملة على لساني لم تكتمل. وبعد 15 دقيقة اتصل بي معد البرنامج معتذراً عما حدث وقال: جاءنا اتصال عاجل من مكتب وزير الإعلام يأمر بقطع البرنامج فوراً.

ما الذي يعنيه ذلك؟

المعنى أن عقلية من كانوا يديرون الحكم كانت قد انغلقت، رافضة حتى مجرد استيعاب دلالات وعواقب الحدث الجلل الذي كان قد اجتاح مصر في ذلك اليوم - 25 يناير 2011 - فقد كانوا لا يفهمون تاريخ مصر، وطبيعة الشخصية القومية للمصريين، وأصروا على الصدام مع تيار وطني هادر كان لابد أن يكتسحهم في طريقه.

وهو نفس سلوكهم عندما كانوا يستهزئون بتحذيرات من النخبة التي ظلت تنبه طوال السنوات القليلة الماضية، من أن شعب مصر لن يصبر طويلاً على إدارتهم للدولة بالمخالفة للدستور والقانون، وبإهدارهم الحريات، والحقوق، والتصرف وكأنهم مالكو الدولة بما فيها ومن فيها.

وليتهم أداروا الدولة حسب قواعد الحكم والسياسة المستقرة والمتفق عليها، لكن ما فعلوه كان سطواً على وطن.

وفي عهدهم كنا خارج التاريخ.. مقطوعي الصلة بالزمن.. جرى تعجيف منابع التفكير السياسي الخالص في مصر، لتدور حركة العملية

السياسية حول شيء يخص عقل الحاكم، وقد انشغل هو به. وانفصلت الدولة عن عالم من حولها يفكر ويقرر ويتصرف بطرق تراها الدولة هنا عن بعد، لكنها لا تلقي لها بالاً.

إن أقرب تعريف للسياسة، هو أن الصفة المميزة لها هي العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والهدف النهائي لها هو تحقيق إنسانية الاثنين، وليس جور إنسانية أحدهما على حساب الآخر، ووجوده وقدرته ودوره، وإذا لم يتحقق ذلك، فإن ما هو موجود ليس بسياسة، ولا ما تجري في إطاره هو دولة، بل حالة أخرى مستثناة مما يجري في دول تضمن لها ممارسات الحكم عافيتها السياسية، وصالح مجتمعتها، وتقدمها وأمانها، ولهذا كانت الممارسات في مصر في السنوات الثلاثين الأخيرة خاصة تتم خارج حركة الزمن، فالعالم يخطو إلى الأمام، ونحن ندور حول أنفسنا، لا نبرح مكاننا، والنظام جاذب بقوة لطواير النفاق، طارد لأكفأ وأخلص أبناء البلد، وكان ما نراه اليوم من انقلاب المتناقضين على مواقفهم المعروفة؛ لأن النفاق عندهم صار عقيدة وسلوكًا وممارسة ميكانيكية.

كان العالم يتغير بإيقاع سرعة عصر ثورة المعلومات، الذي اختصر الزمن والمسافات، بينما خطاب الحكم والحزب يحدثنا عن حكمة التدرج وعدم التسرع.

حتى إن العقل السياسي للنظام الحاكم وقياداته الحزبية، قد أصابه الصدا، وعجز عن فهم خصائص الشخصية القومية للمصريين، حيث

تصور أن التضيق على الأحزاب، وقطع تواصلها مع الناس، والحجر على أي نشاط سياسي، سوف يحكم قبضته على وعي الشعب، ولو أنهم قرءوا التاريخ بوعي وبصيرة، لعرفوا أن في تاريخ المصريين شيئاً اسمه روح الجماعة، وهي التي تتجسد في لحظة ما، في صورة تحرك مجتمعي هادر، بدون قائد فرد يحرك الأحداث، ويصنع التحولات التاريخية الكبرى.

روح الجماعة التي تقود بلا قائد مركزي هي التي صنعت ثورة 1919، في تحرك غريزي في جميع أرجاء مصر، وفي وقت واحد، وهي التي أطلقت طاقة الشعور الوطني في مدن وقرى مصر عام 1935، للمطالبة بإلغاء دستور 1930، وإعادة دستور 1923، وفرضت إرادتها على الدولة.

وفي الحالتين 1919 و 1935، كانت هناك قيادة جماعية تنشأ ذاتياً من قلب كل تحرك لا مركزي، تنظم وتنسق. وهو نفس ما حدث في ثورة الشباب في 25 يناير 2011، حيث كانت هناك مجموعة تنظم وتنسق، وهو ما فعلته في مرحلة الإعداد للانتفاضة التي تحولت إلى ثورة، عندما جذبت إليها المصريين بمختلف فئاتهم وطبقاتهم.

وكان سقوط النظام مدوياً؛ لأن خطابه الذي يتحدث به إلى الناس، قد انفصل تماماً عن خطاب الشارع، وراح النظام يمشي وحده، وإن تصور وهماً أن هناك شعباً يسير وراءه، وهو ما لم يكن صحيحاً.

وما إن حققت الثورة أول أهدافها بإسقاط رءوس النظام حتى كان السؤال الشاغل في الحال هو: ماذا نحن فاعلون في الفترة المقبلة؟.. ولكي تنهض مصر.

إن تشييد بناء متين وسليم، يبدأ من استخلاص دروس اللحظة الراهنة:

أولاً: من اكتشاف مصر لنفسها، ولمواطن قوتها، التي أثبتتها ثورة 25 يناير.

وثانياً: من التعامل الجدي مع الخلل الذي أصاب مكونات نظام سياسي، توحى النظرة إليه من خارجه، وكأنه نظام قادر على مباشرة دوره كأى نظام حكم، على حين أن ما تراه العين هو قشرة خارجية، يتستر وراءها بناء متداع ينخر فيه السوس.

لقد كان النظام يختار أعمدته بمواصفات الشخصية المتأرجحة، الجاهزة لخلع رداء استقلالية الموقف وصدق الكلمة.. شخصيات منبطحه منصاعة، لا يخجل الواحد منهم أن يحني رأسه نفاقاً وتهليلاً وتبريراً لكل خطأ وخطيئة. مع استثناءات قليلة، حتى لا نظلم من احترام نفسه وأخلص في عمله. لكن الأكثرية كست وجوها طبقات متراكمة من النفاق الفج والتلون الزاعق، وأكثر من ألقى بهم في العمل الحزبي والسياسي، كانوا مقطوعي الصلة بالسياسة، فلم تأت نشأتهم عن طريق النمو والتطور والتربية السياسية، فكانوا نماذج مصنوعة

ومعلبة سياسيًا، صحيح أن منهم خبراء فاهمين للسياسة لكن هؤلاء كانوا القلة، أو من لا تطرب أصواتهم آذانًا.

في هذا المناخ تكلس العقل السياسي للنظام، الذي كسته قشرة غليظة غطت عينيه، وحالت بينه وبين رؤية الأمور على حقيقتها، فانغلق على ذاته، وحين يحدث ذلك، وتكون سلطات رأس الدولة قد اتسعت، وطبول ومزامير النفاق تدوي في رأسه، ويصير هو الأمر النهائي بلا رقيب أو حسيب، فإن ذاته تتمدد، بينما مساحة الدولة على مرمى بصره تنقلص، ويرى نفسه والدولة شيئًا واحدًا.

وأستأذن في استعارة جملة من كتابي «الإصلاح السياسي: من أين يبدأ؟» الصادر في 2008⁽¹⁾، قلت فيها: إن التخلف يصيب عقل الحاكم، حين يكون ما هو فيه راكدًا أو فاسدًا، فهو عائد إليه، لأنه أسير ذاته فما يسمعه هو نفس ما يقوله.. وما يقوله لا يتجدد ولا يتطور، ولا يلم بما يجري من حوله.

فيصاب عقله بالضمور السياسي. ومن هذا العقل الضامر، تصدر قراراته ومواقفه وأفعاله.

كل هذا كان وراء الأسباب التي خلقت ما بدا أنه مأزق سياسي، عاشته مصر لمدة 18 يومًا منذ 25 يناير وحتى 11 فبراير 2011.

(1) الإصلاح السياسي: من أين يبدأ؟ - عاطف الغمري - دار نهضة مصر 2008.

إن ما حدث هو أن النظام ضاقت نظره فلم يستوعب ما يحدث، وضعف إدراكه عن فهمه، وبقي يتعامل مع ثورة فعلية، على أنها شيء أشبه بانتفاضة الخبز لعام 1977، أو مظاهرات الطلبة عام 1968، غير مدرك أو مصدق أنها ثورة. وأن الثورة - بحسب تجارب التاريخ - ومعايير علم السياسة، لها قوة دفع جارفة، كالفيضان الهادر، وكل ما يوضع في طريقها ليس سوى سدود ترابية، لا بد أن تكتسحها المياه المتدفقة بلا توقف.

وظلت المسافة تتسع، لأن ما كان يدور هو صراع إرادات بين جانبيين، أحدهما يعبر عن واقع ثورة شعبية مكتملة الأركان، والثاني يمثل نظامًا تهاوى وسقط بالفعل، ونهايته قد حسمت، لكنهم كانوا لا يعلمون.

كان أركان النظام السابق جاهلين بتاريخ بلدهم، أو أنهم يزيفون التاريخ حتى إن أحدهم قال ذات مرة: الناس في مصر لا تشغلهم مسائل السياسة أو الديمقراطية، فهذه مسائل تشغل بها النخبة وحدها.

وقال آخر: إن المصريين لم يكن لهم في تاريخهم وتراثهم، علاقة بالسياسة ولا بالأحزاب، وإن تلك أمور كانت قبل ثورة 52، لعبة مقصورة على ثلاثة أطراف هي: الملك، والإنجليز والأحزاب.

أو لم يقرءوا أن ثورة 19 صنعتها جماهير الشعب المصري، التي خرجت مرة واحدة في كل المدن والقرى، وتنظيم لا مركزي من

الجماهير نفسها، أو انتفاضة المصريين عام 1935 التي اشتعلت في مدن وقرى مصر بنفس الطريقة، تردد هتافًا واحدًا هو إلغاء دستور 1930، وإعادة العمل بدستور 1923، ونجحت الجماهير في الحالتين في فرض إرادتها على الدولة. إن النظام قد صنع بيديه أخطاءه التي فتت عظامه، وكان منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- أن قيادة الدولة والغالبية العظمى من وزراء حكومتها، بدا عليهم انقطاع تام بينهم وبين ما يجري في العالم من تغيير، بعد أن أصبح التغيير المتسارع هو فلسفة العصر وقاعدة عمله منذ دخل العالم عصر ثورة المعلومات.

وبدوا هم كالهواة، بالمقارنة بنظرائهم في دول قريبة منهم معظمها في آسيا، تقود عمليات تنمية اقتصادية، وكشوف علمية، وبعث للهوية والكرامة الوطنية، حولتها إلى دول ناهضة، منتجة، ومصدرة، بينما سياساتهم مقطوعة الأنفاس تدور حول نفسها، وتبقي على مصر دولة مستوردة مستهلكة، رغم تراثها الهائل في الموارد المادية والبشرية.

2- تدني الأداء التنفيذي، ويكفي للتدليل عليه، ما شهده قطاع التعليم من جمود وتخلف عن مسيرة التطور المتلاحق في أنظمة التعليم في العالم، والمسؤولون عندنا يصمون آذانهم عن صرخات خبراء ومختصين تنبه وتحذر وتطالب، ومن كان منهم على علم وخبرة، ومنهم من حاول أن يصلح لكن العجلة كانت تدور في اتجاه مخالف.

3- في عالم الدول النامية، فلسفتان متعارضتان لأمن أي دولة، هما الأمن القومي وأمن النظام. وفي الدول التي أخذت بأمن النظام، فإنها تحشد إمكانيات الدولة وراء هذا التوجه، مما يسحب من رصيد الأمن القومي، ومن طاقة التأهب لردع التحديات الخارجية.

وترتبت على ذلك سلبيات كبيرة من أبرزها تضخم دور الأمن، وتدخله في مجالات ليست من شؤنه، وليس مؤهلاً لها أصلاً، بعضها شهدناه في تدخل في التعيينات في الجامعات، ومرافق أخرى، حتى وصل الأمر إلى خطط العروض المسرحية. وكان ما كان من زرع رقيب أمني، غير ظاهر في أذن المسئول، يملئ عليه المسموح به والممنوع.

كانت المفاجأة أن ما حدث يوم 25 يناير 2011؛ يعيد مصر إلى نفسها.. إلى هويتها المستخلصة من تراكمات آلاف السنين من العصور والحقب التي امتزجت لتشكل خصوصيته الحضارة المصرية، والخصائص الفريدة للشخصية القومية للمصريين. والتي كان يتصدرها دائماً الدين والتسامح، ونبذ العنف والتطرف. ووقف العالم مبهوراً أمام استعادة ميدان التحرير للأصول الحضارية للهوية المصرية في هذا اليوم؛ حتى إن رؤساء دول كبرى في العالم بادروا بالقول: إن ثورة المصريين هي مصدر إلهام لنا.

ففي ميدان التحرير جرى في الأيام الأولى للثورة، تجسيد الهوية المصرية، والكل مجتمع على الأهداف التي لم يختلف عليها أحد من الحاضرين في تلاحم مجتمعي والميدان يضم شبابًا، وشيوخًا، وفتيات ونساء محجبات ومنقبات وسافرات، ومفكرين وكتابًا، وفنانين، ودبلوماسيين، ورجال أعمال، وأصحاب شركات، وعمالًا، وفلاحين.

كان هذا التلاحم المجتمعي التوافقي الذي لم ترفع فيها الشعارات والأيدولوجيات، وينبئ بنجاح الثورة، هو ما تشهد به تجارب التاريخ، وهو ما كان سببًا في نجاح وانتصار ثورات شعوب أخرى مثلما حدث في الجزائر وفيتنام، حين طوى كل حزب وفريق وتيار، انتماءاته وأيدولوجياته، وسار خلف الهدف الواحد وهو التحرير.

قبل الوصول إلى التحرير كانت طليعة من الشباب قد التقت عبر الفضاء الافتراضي عن طريق شبكات الإنترنت تتواصل وتتبادل الأفكار، وتبث آراءً تندد بالأوضاع السياسية المتردية في مصر، وتطالب بالإصلاح، وتعريف المواطنين بقضايا وهموم المصريين خاصة قضايا حقوق الإنسان التي تتعرض للانتهاك.

وكانت البداية دعوة للنزول إلى الشارع في يوم عيد الشرطة في 25 يناير، إعلانًا عن الاحتجاج على ممارسات الشرطة ضد المواطنين، وعلى الأوضاع الاجتماعية السائدة في مصر. وجرت بين هؤلاء

الشباب لقاءات متفق عليها في أماكن لا تلفت نظر الأمن، كثير منها على مقاهٍ في أحياء شعبية، واتفقوا على خروج مجموعات منهم في نفس التوقيت من أماكن مختلفة خاصة من أحياء شعبية، ليلتقي الجميع في مظاهرة احتجاج كبرى في ميدان التحرير ولم تصل توقعاتهم إلى أن المظاهرة الاحتجاجية ستتحول إلى ثورة شعبية، تشتعل في كافة أرجاء مصر مدناً وقرى. وحين وصلت الحشود الجماهيرية إلى مشاركة أكثر من 12 مليون مصري، فقد أصبح ما يجري ثورة شعبية رفعت سقف أهدافها، إلى المطالبة بسقوط النظام.

وينبغي أن ننبه إلى أن هذا التحول التاريخي فيما جرى يوم 25 يناير من مظاهرة احتجاجية إلى ثورة شعبية، كانت وراءه عوامل محفزة، لا يمكن إغفالها، منها: دور قطاع نشط من النخبة، لم يتوقف نشاطه طوال عشر السنوات السابقة على التنديد بالنظام والحال الذي وصل بمصر إليه وهو ما تكرر في ندوات ومؤتمرات، ومظاهرات احتجاجية، وتوالى نشر آرائهم في الصحف وفي كتب كلها كانت تعمل على تنوير المصريين بواقع الحال، وتعلي في حسهم الوطني حالة من التأهب اليقظ لوطنهم. ومن ناحية أخرى، فإن خصائص الشخصية القومية للمصريين - حين تجد أمامها رمزاً يفتح أمامها طريق الخلاص - فإنها تندفع نحوه محتشدة بكل قواها، وهو ما سبق أن عرفته مصر في أحداث تاريخية كثيرة أبرزها ثورة 19 وكان الرمز هو قدرة الشباب طليعة الثورة على كسر حاجز الخوف من النظام بتضحياتهم العظيمة.

وجذب أنظار العالم في التجربة المصرية نجاح شباب الثورة، في النزول من العالم الافتراضي للتواصل عبر الإنترنت، إلى أرض الواقع، في تجسيد لتطوير استخدامات تكنولوجيا عصر ثورة المعلومات، ونجاحها في حشد المشاركة الجماهيرية على أوسع نطاق.

وظهر أن هذه المجموعات من الشباب الذين حصلوا على تعليم عال، قد استطاعوا أن يمارسوا السياسة بشكل إيجابي ومؤثر، وعن طريق المجال المتاح لهم وهو الإنترنت، وأن يعوضوا به ما واجهوه من التضييق على النشاط السياسي الذي مارسه النظام الساقط، برفضه المعلن ممارسة السياسة في الجامعات، ووضع العراقيل أمام الأحزاب للنزول إلى الشارع، والتواصل مع الجماهير، وهو من أساسيات العمل الحزبي، فضلاً عن ألامية في إفساد الحياة السياسية، التي كانت وراء نشوء أحزاب شكلية لا قيمة لها ولا تاريخ، كذلك اختراق أحزاب موجودة بعناصر عميلة تدين لهم بالولاء، لتحدث الانشقاق داخل أحزاب تنتمي إليها شكلاً.

وفي يوم صنعت فيه مصر تاريخاً مجيداً، تحول اسم ميدان التحرير إلى رمز وليس إلى مجرد مكان، وكان هذا الميدان قد كتب عليه أن يكون على موعد مع التاريخ. فالتحرير نفسه - المكان - شهد تحولات تاريخية من قبل ارتبطت بأحداث وشخصيات مرت بمصر، ربما تكون قد بدأت في التاريخ المعاصر عندما أقام نابليون بونابرت

في نهاية القرن الثامن عشر معسكرات للقوات الفرنسية، في هذا المكان الذي كان قبل أن تجف مياهه، أرض مستنقعات تمتد من مكان ميدان التحرير الحالي، إلى باب اللوق من ناحية، وإلى جاردن سيتي على الناحية الأخرى.

ثم ارتبط باسم محمد علي حين أعاد تمهيد الأرض وزراعتها لتصبح منطقة خضراء شاسعة، إلى أن طوره الخديو إسماعيل ب زراعة الحدائق وبناء القصور حتى إنه أطلق عليه اسم ميدان الإسماعيلية قبل أن يتغير اسمه بعد ثورة 52 إلى التحرير.

ومع حلول القرن العشرين أعيد تخطيط الميدان ليصبح على صورته الحالية.

لقد دخل اسم ميدان التحرير التاريخ، بهذه الثورة التي تعد بالصورة التي بدأت بها، وبالنتائج التي لا بد أن تنتج عنها، انبثاقاً من الأهداف التي قامت من أجلها، إلى رمز ينبغي المحافظة على نقائه وبهائه وإلهامه. فعلى أرضه وطوال 18 يوماً استعادت مصر روحها.

عاطف الغمري

2011

الفصل الأول

الشخصية المصرية

ثوابت تاريخية ومتغيرات عارضة



المعروف أن الملامح الرئيسية التي تشكل الشخصية الوطنية تتفاوت من بلد عربي لآخر، بالرغم من المشاركة الجماعية في الصفات القومية للشعوب العربية، من دين وتاريخ ولغة وحضارة وتقاليد وثقافة، إلا أنك تجد أن هذا قد تغلب عليه نزعة صدامية لا تخلو أحياناً من عنف، وهذا أميل إلى التسامح، وذلك أقرب إلى تحاشي الدخول في مصادمات وتجميد أسبابها إلى أجل طال أم قصر.

وسط ذلك كله، كانت للمصري ملامح ثابتة، رسخت فيه لآلاف السنين، حتى وإن طرأت بعض إضافات نتيجة الغزوات الخارجية والاختلاط بشعوب وافدة. وإن بقيت لمصر خاصية يشهد عليها ذوبان الهجرات الخارجية فيها، حتى ولو كانت هجرات غزاة جاءوا على رأس جيوشهم. لكن ما إن يستقروا فيها حتى تتلاشى في ضمائرهم أهم أصولهم التي جاءوا منها. وهو شيء يندر أن تجده في دول أخرى بقيت الهجرات فيها مهما طال الزمن محافظة على ثقافة البلد الأم ولغته وعاداته.

ويكاد يتفق العلماء والدارسون من مصريين وأجانب، على رصد مكونات ثابتة في الشخصية القومية المصرية، منذ آلاف السنين أبرزها: الصبر، طول البال، التسامح، التدين، تبجيل الوالدين، الارتباط الأسري، وكراهية العنف والتطرف، ولاحظ بعضهم أن المصري قد يبدو مستسلماً لقدره حين يستبد به حكم متسلط، لكنه في الحقيقة

يكون قد أعطى ظهره لهذا الحكم اعتراضًا واحتجاجًا، منسلخًا عنه، وفي لحظة قد تبدو بلا مقدمات ظاهرة، أو يكون لبعضها إرهابات، يخرج في موقف جماعي، يفرض بإرادة ما يريد ويرضاه، وهذا ظاهر في تاريخ ثورة القاهرة ضد الفرنسيين، والعثمانيين، والاحتلال الإنجليزي، والخروج الجماهيري في ثورة 1935، وانتفاضة المصريين في ربوع مدن وقرى مصر عام 1935 والتي انتهت بإلغاء دستور 1930 وإعادة العمل بدستور 1923، ثم الائتلاف الجماعي تقريبًا للمصريين حول طليعة الضباط الذين قاموا بثورة يوليو 1952.

لكن ظهرت خلال السنوات الخمسين الأخيرة تحولات تدريجية توالى على الشخصية المصرية، أفقدتها بعض سماتها الأصلية، باختفاء روح الجماعة، وتسلب الروح الفردية، وظهور حالات من اللامبالاة على مختلف المستويات، وأسوأ هذه الظواهر بعض حالات منفلة من ضعف الانتماء للوطن. صحيح أنها محدودة للغاية، إلا أنها لم تكن من طبيعة المصريين من قبل.

وهناك حقيقة تاريخية يسجلها علم النفس السياسي، وهي أن اصطدام الشخصية بوضع يضع فيه منطق الأشياء، يحدث فيها تحولات تظهر ملامح غير مألوفة وغريبة عنها، فعندما يضع المنطق، تفقد الشخصية ثقتها بما يجري من حولها، البعض يحاول أن يتماسك ويمتص الصدمة ويظل واقفًا على قدميه، والبعض يفقد التوازن، فيكون الخروج على المسار الرئيسي للمجتمع.

فمثلاً، مازالت لنكسة 67 آثارها الباقية في النفس المصرية. وقد كان المنطق الذي التقى حوله المصريون عقب النكسة وعبروا عنه في مظاهرات 1968 هو وجود خلل أصيل في النظام السياسي يتمثل أساساً في غياب الديمقراطية والخضوع لحكم فردي، لكن الذي حدث أن رغبة الشعب المصري في التغيير إلى نظام ديمقراطي حقيقي يصلح الخلل الذي قاد إلى الكارثة، اصطدمت ببقاء الحال على ما كان فقاد هذا إلى ضياع المنطق، فالموجات التي تدافعت في الدولة من أجل إيجاد الديمقراطية، تقطعت أنفاسها بسرعة.

حتى بعد أن أعلن الرئيس السادات عام 1976 قيام الأحزاب كمنطلق نحو الحياة الديمقراطية، اصطدمت الشخصية المصرية مرة أخرى بغياب المنطق، فقد وُجدت الأحزاب لكنه وجود شكلي، كطائر نتفوار يشه يحط على الأرض ولا يحلّق أو يطير، وكلهم في مواجهة حزب واحد، امتلك كل قوة وفرص التنظيم السياسي الواحد السابق، المسنود من الدولة، فكان ضياع المنطق بين القول بوجود تعددية حزبية وواقع يغيّر ذلك.

كان لابد أن يتأثر المزاج النفسي للمصريين بالصدمات الداخلية ومدى استخلاص العبر منها، وأيضاً بالتحويلات الجارية في النظام العالمي، فداخلياً تراجعت الحماسة العاطفية المتأثرة بخطاب الحاكم كمقياس للحكم عليه والقبول به، وأصبح الواقع المادي الملموس هو المقياس الذي يرضى به.

إن التأكيد على ضرورة الديمقراطية، في سياق الحديث عن التغييرات الشخصية المصرية، يأتي من أن غياب الديمقراطية بأركانها الثلاثة، حرية التعبير الذي يفرضه على صانع القرار، ومراعاة رضا الرأي العام، وتعددية الأحزاب وتداول السلطة، يفتح الباب واسعاً لغزو جيوش السليبات، فالحل سبحانه خلق الإنسان متنوعاً عاقلاً غير متشابه، تتعدد طرق تفكيره وردود أفعاله، وجوهر هذا التعدد والتنوع هو تعبير الإنسان عن رأيه وأحاسيسه وامتلاكه حريته الكاملة في هذا التعبير، باختيار حر ومن دون قيود تعطل إرادته وتبطل مهمته ودوره.

أما حين تسد مسالك التعبير هذه، ولأن الإنسان في حركة دائمة من أجل تأكيد ذاته، فعندئذ تضيق نفسه بحاله، وتتدافع رغباته تبحث عن مسالك لها من هذا الانسداد، تسرب منها رغباتها التي تشعر بأنها مكبوتة، وأنها مقيدة غير مطلقة السراح تماماً، فتخرج عبر هذه المسالك إلى السطح سلوكيات منفلة من البعض، في شكل أعمال عنف، أو تعصب طائفي، أو عدوانية، أو انسلاخ عن الروح الجماعية، والانزلاق إلى الفردية.

بالطبع، لا يسري هذا على الكل، بل على من يفقد خاصية التوازن، أو يملكه الإحباط في أقصى صورة.

وحين يكون المصري شريكاً كاملاً في القرار صانعاً لما يجري وما يتخذ من سياسات، فهو عندئذ مسئول عما يحدث، رضي عنه أم لم يرض، ولن يلقي سخطه على غيره، من ثم تستقيم شخصيته.

والحقيقة التي لا خلاف عليها أن لدينا في مصر واقعًا ثقافيًا وثقافة سياسية، بعضها بسبب الخصائص الثقافية المصرية، وبعضها من صنع الدولة منذ وضعت له نظامًا سياسيًا بمواصفاتها هي، وفق متطلبات مرحلة سياسية ارتأتها الدولة.

فهناك وعاء ثقافي عام تكوّن عبر حقب متتابعة من الأزمان، شكّله نتاج ما عاشته مصر من حضارة، وتاريخ، وتجارب، ومحن، وانتصارات، فضلًا عن عناصر التكوين الطبيعي للدولة والتي يدخل فيها الموقع الجغرافي، والنيل، وغير ذلك، مما يشكل طبائع الناس وتلك هي التي تُكوّن الاستمرارية الثقافية للشخصية القومية.

وهناك أيضًا الثقافة المتغيرة أو الاستثنائية أو المضافة للشخصية المصرية، والتي تضاف من فعل أحداث وأوضاع تشكل النمط الثقافي لمدى متوسط أو محدود زمنيًا، وهو نمط قابل للتغيير في حالة زوال الظروف التي صنعتها، خاصة إذا كانت الأوضاع التي أوجدت النمط الثقافي المتغير، قد جاءت فرضًا من نظام الدولة باعتباره حالة استثنائية، والاستثناء بالضرورة ليس له مقومات الدوام، فإذا وجد خيار بأن يدوم، وأن يتحول ما هو استثنائي قصير العمر، إلى واقع يدوم لأجل غير مسمى، فإن ذلك يتفاعل مع طبيعة الشخصية المصرية، ولا ينسجم مع مكونات ثقافتها العامة تاريخيًا، والتي بقي منها الكثير منذ أيام الفراعنة ورصده علماء أجنبية عكفوا على رصد هذه المكونات وتواصلها إلى زماننا الحاضر، ومنها طول الصبر، والإعراض عن الواقع الذي تمارسه

الدولة، وأن يتخذوا لأنفسهم مسارًا يخصهم منفصلًا عنها، مما يوجد الفجوة بينهم وبين العملية السياسية، خاصة إذا سبقتها فجوة أخرى بين اللفظ والواقع الذي يمارس.

إن الثقافة التي تأتي فرضًا ضد طبيعة الأشياء ويطول زمانها، تتحول إلى تقاليد تتبع في نهج من السلوك العام أو شبه الجماعي، ولا يمكن اعتبارها ثقافة مقبولة من الذين أخذوا بها، لأنها ثقافة عقد إذعان لا يملك فيه الطرف الثاني سوى أن يذعن لكل شروط العقد المكتوب من الطرف الأول وهو في مناخ نظام دكتاتوري بوليسي. وفجوة الثقة بدورها تحول دون استيعاب المواطنين للنصوص الدستورية والسياسية، مادمننا نتفق على أن الأهم هو استيعاب المواطنين لها في ثقافتهم وممارستهم إياها في الواقع. ولهذا فإن ثقافة على هذا النحو هي ثقافة معوقة للإصلاح السياسي والاقتصادي.

إن أكثر من خمسين عامًا من الممارسات العملية – وبلغه الخطاب الرسمي، لوضع استثنائي – قد أوجد انقطاعًا تاريخيًا في الثقافة السياسية للمصريين، مع مقدمات تاريخية ظهرت بدايتها الأولى منذ القرن التاسع عشر، وتوالت طوال النصف الأول من القرن العشرين، في مواقف ناضجة للمصريين على مختلف مستوياتهم التعليمية والاجتماعية، حشدتهم في مشاركة إيجابية في الحركة الوطنية، وفي التعبير عن آرائهم سياسيًا.

ولهذا، فإن مسئولية سد فجوة هذا الانقطاع التاريخي، تقع أولاً على عاتق الدولة.

الملامح ذات الخصوصية للشخصية المصرية قد تتوارى لكنها لا تغيب وسوف تجدها قافزة وسط أحداث تحفزها على الظهور، حتى إن هناك كتاباً أجنب يعترفون في مؤلفاتهم بأن سمات الشخصية المصرية تعرضت للتحريف.

الكاتب البريطاني بيتر مانسفيلد الذي استقال من وزارة الخارجية البريطانية وتفرغ للكتابة منذ عام 1956، يعترف في كتابه The British in Egypt «البريطانيون في مصر» بأن أحداث التاريخ المصري المعاصر تعرضت للكثير من التشكيك فيها.

وكما ذكر مانسفيلد في كتابه إن محاولات كثيرة بذلت لإثارة الشك في أهداف حركة عرابي وتشويهها، والتي كانت من أبرز نماذج تحريف التاريخ، كما تعرضت عقول المصريين لحملة مكثفة لنشر اليأس بينهم، وجعلهم يقتنعون بأنهم لن تقوم لهم قائمة من جديد.

ويقول: إن عرابي حمل دعوة للإصلاح، ورفع شعار «مصر للمصريين»، واعتمد على الإصلاحيين الليبراليين ولم يكن مستسلماً كما صورته الدعايات، فقبل محاكمته بأسبوع، كتب وهو في سجنه مذكرة يطالب فيها بالإصلاح في مصر، لكن حركة عرابي أجهضت، وإن الاحتلال الإنجليزي كان من أول أهدافه، تدمير قدرة مصر على حكم نفسها بنفسها.

أيضًا: كانت حركة عرابي - حسب تعبيره - صهوة قومية، كان يمكن لها أن تتواصل لتنهض بمصر ويقول عنها: لأول مرة يحاول قائد في قضية تخص شعبًا من شعوب الشرق، التخلص من سيطرة أجنبية تستحوذ على الامتيازات في بلده، ويعمل من أجل إقامة حكومة تمثيلية دستورية في تحد للقوى الأوروبية.

التاريخ يشهد: مصر لم تنكسر ولم يكن شعبها سلبياً مستسلماً

..إن التاريخ المصري عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات، حتى وإن قطعت الغزوات التاريخية فترات الاستقلال. وفي السنين التي فقدت فيها مصر استقلالها السياسي، عوضت ذلك بالتفوق في ميادين أخرى، بحيث حولت الغزاة المحتلين إلى تابعين لها فيما هي متفوقة فيه، ومن الأمثلة على ذلك والتي أوردتها الراحلة الدكتورة رأفت عبد الحميد في كتابه «الفكر المصري في العصر المسيحي»⁽¹⁾ قوله: كان لمصر في كثير من الأحيان دور أساسي فيما يحدث في عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية، من تيارات سياسية واضحة أو خفية، وخلافات عقائدية جدلية، وتقلبات اقتصادية.

وكان على الأباطرة أن يضمّنوا ولاء مصر الكامل وهدوء الأمور، حتى يتجنبوا حدوث مجاعة في عاصمة الإمبراطورية الرومانية قد تؤدي بعروشهم، خاصة إزاء حصص القمح المجاني التي كانت توزع في روما أولاً، ثم في القسطنطينية.

(1) الفكر المصري في العصر المسيحي، رأفت عبد الحميد، دار قباء 2000.

.. إن مصر لم تنكسر في أي من مراحل تاريخها، ولم يكن شعبها سلبياً مستسلماً، فاقداً مقومات الصحو والنهضة والتقدم، وعقب مراحل بدا فيها وكأنه قد سحقت همته، ووهنت عزيمته، سرعان ما كان ينهض من جديد، والشاهد القريب على ذلك حين جرت محاولة كسره نفسياً بهزيمة 67، فقد ظل في وجدانه رفض للانكسار، وإصرار على استعادة الأرض، وإنزال الهزيمة بالإسرائيليين وهو ما حدث فعلاً.. هي مراحل تتوالى وفترات تتعاقب، والتاريخ شاهد لمن يريد قراءته من جديد.

عندئذ تكون القيمة الكبرى لإعادة قراءة تاريخ مصر.

التشكيك في الخصائص القومية للمصريين

لقد زادت نبرة التشكيك في قيمة الخصائص القومية للشخصية المصرية في سنوات حكم النظام السابق، وترددت على ألسنتهم أقوال مناقضة للمنطق العقلي، وللتاريخ نفسه، ووصل بهم الحال إلى التصريح لأجهزة إعلام خارجية بأن المصريين تنقصهم ثقافة الديمقراطية، وذلك حين يسألون عن أسباب غياب تطبيق الديمقراطية في مصر.

قالها في الفترة الأخيرة من حكم النظام الساقط، أحمد نظيف، ونطق بنفس الكلمات عمر سليمان في الأيام الأولى للثورة في حديث مع المذبةعة التلفزيونية الأمريكية كريستين أمانبور.

ويتفق المؤرخون للحياة المعاصرة في مصر، على أن المصريين المستنيرين اجتماعياً قد بلوروا حالة من الوعي بالهوية المصرية،

والإحساس العام بوطنهم منذ القرن التاسع عشر، ثم إن البعض من المؤرخين الإنجليز الذين شغلوا بالمسألة المصرية لم تغب عنهم هذه الملاحظة، منهم على سبيل المثال J.C.McCaon في كتابه «مصر كما تكون» (Egypt as it is) الصادر في لندن عام 1877، وقال إن مصر بالنسبة للمصريين هي بلا جدال أمنية وطنية.

ومنذ بدايات ظهور الأحزاب السياسية مع تأسيس أول حزب سياسي تحت اسم الحزب الوطني عام 1879، ثم إعادة تأسيسه في نفس العام بقيادة أحمد عرابي فإن الأمانى الوطنية للمصريين في ذلك الوقت كانت جوهر الحزبين. ثم حين ظهرت على المسرح السياسي عام 1906 مجموعة من الوطنيين كانت قضيتهم المسألة الوطنية والاستقلال الوطني عن الاحتلال، إلى أن أنشئ الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل عام 1907، وكان تجسيداً للهوية الوطنية، والعمل من أجل الاستقلال الوطني، والإصلاح الداخلي.

أي إن المواطنة تاريخيًا - والتي أثارت جدلاً واسعاً في حياتنا السياسية منذ 2007 - ليست مفهوماً جديداً، فهي قرين الهوية الوطنية، وهي علاقة وجدانية ترتبط بالوطن، وهي مبدأ له تاريخ في الوعي الوطني منذ القرن التاسع عشر، أساساً للدولة الوطنية، ومفهوم يجمع في إطاره كل العناصر التي تشيّد على أساسها الدولة الرشيدة والحكم الصالح، والتي توفر لمواطنيها - من ناحية - العدالة والحرية والمساواة دون تمييز، وتوفر - من ناحية ثانية - علاقة ترابط صحية بين

_____ الفصل الأول: الشخصية المصرية - ثوابت تاريخية ومتغيرات عارضة

المواطنين والحكم، وهو ما يعطي الحكم شرعيته، عندئذ يترسخ معنى الدولة الوطنية، وفي الحالتين فهذه كلها مقومات الديمقراطية.

ولهذا، فإن مبدأ المواطنة قد اتسعت أبعاده واشتد عوده، مع مرور مصر بمراحل متعاقبة لتحقيق أمانها الوطنية، منذ انطلاق النضال الوطني ضد الاحتلال الإنجليزي من بعد عام 1882، والحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل وخلفه محمد فريد، ثم ثورة 1919 وزعامة سعد زغلول، ثم صدور دستور 1923، ومراحل الغضب الوطني على دستور 1930 الذي كلل بإلغائه عام 1935 والعودة إلى دستور 1923، الذي نص صراحة على المساواة بين المواطنين، وتأكيد مبدأ المواطنة.

وما تلا ذلك في فترة الأربعينيات من تنامي وتعاضم الوعي الجماهيري بالحرية والمطالب الوطنية، وقوة التعبير عن الهوية الوطنية حتى قيام ثورة 1952.

وعبر كل هذه المراحل كان المواطن المصري مشاركاً في هذه الأحداث، في تجسيد قاطع لمعنى ارتباط مفهوم المواطنة، بالمشاركة في الحياة العامة في مصر. ولكون الارتباط قائماً وحيوياً بين الديمقراطية والمواطنة، وهو ما حاول أن ينكره المضللون.

ولأن المواطنة ليست كلمة أو مصطلحاً، لكنها محتوى يحوي تراكمات الأحداث الوطنية التاريخية، وإنجازاتها، وهمومها، ومواطن فخرها واعتزازها وطموحاتها وأمانها، لذلك فإن ممارسة حقوق

المواطنة لا تكون إلا في ظل نظام ديمقراطي متكامل الأركان، وإلا تقلص المعنى إلى مجرد كلمة دون مضمون أو محتوى.

وعبر مراحل النضال الوطني، وحين قام نظام سياسي جديد بعد ثورة يوليو 52، له هويته الوطنية، كتعبير عن الأمانى الوطنية للمصريين، فإنه لم يمه في الوقت المنشود الوضع الاستثنائي من حكم الفرد، والتنظيم السياسي الواحد، الذي قام على الحجر على حرية التعبير للرأي المخالف، بل أطل زمان ما هو استثنائي.

إن المواطنة ليست بدعة أو اختراعاً، مادام التاريخ شاهداً على أن المواطنة والهوية الوطنية، هي أشياء ضاربة بجذورها في عمق الوعي الوطني للمصريين على الأقل منذ قيام الدولة الوطنية الحديثة، ولم يكن ما ألم بهذا المبدأ من علل سوى نتيجة لاستبعاد الجزء الحيوي والأصيل المكمل للمواطنة، والمرتبط بها ارتباطاً عضوياً ووثيقاً وهو الديمقراطية.

وأحياناً ما كنا نسمع على ألسنة مسئولين في الدولة حين تكون هناك ظاهرة انفلات أو تدهور في القيم والسلوك، قولهم: «إن المصريين هم هكذا، وإن عليهم هم أن يتغيروا». وهو وصف مضلل لأن منظومة القيم عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات، وحين يصاب أعلاها بالفساد والاعوجاج، فإن العلة تتسرب إلى ما دونها بالتدرج.

وهو ما جرى في مصر في عهد النظام السابق بسنوات حكمه الثلاثين، من ممارسات فاسدة وإفساد منظم للمجتمع ذاته، ثم إن حرص النظام على أن يجذب إليه عناصر مجردة من الإخلاص لقضايا الوطن، وإثبات الولاء لقضية الحاكم والتي تبلورت في دوام بقائه في السلطة، ثم توريثها لابنه من بعده، والعمل معه كمجموعة، على جني الثروات، بأسلوب السطو على الوطن وما فيه ومن فيه، وهو ما جرى بالفعل، وقيامه في نفس الوقت بإحالة الوطن إلى مكان طارد لأخلص وأكفأ أبنائه، كل ذلك أشاع أنماطاً من القيم المتردية، منها على سبيل المثال ظاهرة النفاق، التي بدت من فرط استخدامها، وكأنها شيء مقبول وطبيعي حتى لقد ثبت في عهده أن امتلاك المواطن مقدرات التفوق، والإخلاص والعلم والخبرة، لن تصل به إلى شغل الموقع الذي يستحقه، ويفيد بلده من خلاله، يكفي أن يهرول إلى الحاكم وابنه لاهثاً، مبدياً الولاء، صارخاً بأعلى الصوت، بعظمته وبأن مصر بدونه لا شيء.. لعن الله أباطيلهم ومغالطاتهم.

الحراك النفسي ومرحلة تلاحم الموجات الاحتجاجية

إن دراسات سبق أن جرت للشخصية المصرية، وجدت أن المصري عندما لا يعجبه الحال، فإنه يعطيه ظهره. وإذا كان البعض يفسر ذلك بأنه سلوك سلبي، إلا أن هناك من يرى أنه تسجيل لموقف احتجاجي.

وحاول البعض تفسيره بأنه تعبير عن عدم اهتمام تاريخي بالعملية السياسية، لكن ما يهدم هذه المقولة، أن الذين أدلوا بأصواتهم في آخر انتخابات برلمانية عام 2005، لم تتجاوز نسبتهم 24٪ ممن لهم حق التصويت، بينما كانت النسبة في آخر انتخابات نيابية قبل ثورة يوليو، والتي جرت في يناير 1952، 60.62٪ حسب إحصاءات وزارة الداخلية.

كذلك لاحظت بعض الدراسات أن المجتمع المصري عندما تزيد عليه ضغوط الحياة اليومية بما يفوق طاقته، فإنه يشق لنفسه مجرى لحياته يديره بطريقته تحت السطح، وهو ما رصدته البعض في إدارة عملية اقتصادية غير منظورة تعوض مصاعب المعيشة، لها خصوصيتها التي لا تتوافر لدى الدولة معلومات عنها.

في الوقت ذاته، فإن ما كان يجري من حوارات في العلن خلال السنوات الأخيرة يعبر عن تحولات أساسية في السلوكيات، وفي المزاج النفسي للشخصية المصرية، ينعكس في الحراك السياسي، الذي أفرز تجمعات احتجاجية علنية ومتصلة في أوساط مختلف قطاعات المجتمع، مطالبة بحقوق مشروعة، وبروز حركات نشطة خارج إطار الأحزاب السياسية.

.. وهذا الخروج إلى السطح جاء متأثراً بناحيتين: الأولى ما يجري في العالم من تغيير. والثانية تحريك الذاكرة الكامنة في عمق وعي المجتمع، وحيث لا تفصل سمات الظواهر السياسية عن أصولها

_____ الفصل الأول: الشخصية المصرية - ثوابت تاريخية ومتغيرات عارضة

وجذورها التاريخية، باعتبارها تقع في مجتمع له تقاليد وتاريخ وخصائص عامة ممتدة للشخصية القومية.

وبالنسبة للعالم، ففي عصر ثورة المعلومات، انزاحت الحواجز بين الشعوب، وصارت وكأن ما يفصل بينها، مجرد نوافذ تطل منها على بعضها، هو عصر يتميز بسرعة إيقاع أحداثه، وبأن التغيير صار فيه من قواعد عمله، حتى لا يتخلف أحد عن إيقاع العصر وتحولاته المتسارعة.

أما عن الناحية الثانية، فلم تكن المشاركة في الحياة السياسية، ثقافة مستجدة في مصر، بل إن لها أرضية تاريخية تعود إلى أكثر من 150 سنة، فمصر عرفت الأحزاب السياسية بنشئها عام 1907، والتي سبقها المرسوم الخديوي عام 1866، بتكوين مجلس شورى النواب، وصدور أول دستور عام 1866، ومرسوم الدعوة للانتخابات في أكتوبر 1881، تحقيقاً لمطالب أحمد عرابي وحركته الوطنية، والتي وصفت بأنها تمت في حرية ونزاهة كاملتين. وإن انتكست التجربة الديمقراطية بهزيمة عرابي، وإخضاع مصر للاحتلال عام 1882، ثم جاء صدور دستور عام 1923، وبعده مرحلة الحيوية الدافقة للحياة السياسية في الأربعينيات حتى ثورة 52. إن إنعاش الذاكرة الجمعية للتراث السياسي، الذي حجبه ظروف عارضة، من شأنه أن يعيد للاهتمام بالعملية السياسية عافيته.

ومما لا شك فيه أن دوام ممارسات التنظيم السياسي الواحد لسنوات طويلة، يخلق في العقل المجتمعي ثقافة سياسية خارجة على

خصائص الشخصية القومية، تضم أشكالاً من التفكير والسلوك غريبة عليها، مثل: النفاق السياسي والاجتماعي، واللامبالاة، والإحباط المزمن، والانسحاب من عجلة الحياة التي يفترض أن يتحرك مع دورانها المجتمع بأكمله.

ورغم أهمية الحراك السياسي الذي جرى في مصر، فإنه يظل يحتاج نقطة بداية وهي الحراك النفسي الذي يخرج المجتمع ككل من حالة إعطاء ظهره لظهوره للحياة السياسية، وهنا أستشهد بالحراك النفسي الذي أحدثته الحركة الوطنية لمصطفى كامل، فقد ظهر مصطفى كامل في وقت كانت فيه المهمة الأولى لسلطات الاحتلال البريطاني بعد هزيمة عرابي، هي إخماد الروح الوطنية، وبث الشعور بالقهر النفسي في المصريين، واعتبر مصطفى كامل أولى مهام حركته هي إيقاظ الروح الوطنية، وهو ما ظهرت نتائجه في التحول الذي تجسد لاحقاً في الجماهير التي صنعت ثورة 19، ملتفة حول سعد زغلول.

فالحراك النفسي مهمة قومية لا يستهان بها في تاريخ الشعوب، نظراً لأن دائرته أوسع جماهيرية، بينما الحراك السياسي قد يدور في دائرة النخبة.

وفي تيار ودور الحراك النفسي يكون من المهم إعادة الحيوية والقوة والقدرة للأحزاب السياسية، فلا توجد ديمقراطية كاملة، دون أحزاب قوية تنافس من موقع الندية. وبأن يكون للأحزاب تعبيرها الفعلي عن

_____ الفصل الأول: الشخصية المصرية - ثوابت تاريخية ومتغيرات عارضة

مصالح المجتمع، ودورها في التخفيف من همومه، وفي ضمان التوازن بين طبقات المجتمع، وتخليصه من الصفات الدخيلة عليه.

إن الحراك السياسي ظاهرة طبيعية، لكن من المهم ألا يغيب عن الحسبان دور الحراك النفسي، الذي يدفع بغالبية أفراد المجتمع وفئاته إلى حراك جماعي، وإلى مشاركة إيجابية وفعالة.

والحراك النفسي لا بد له من عوامل محفزة، وكان له دوره التنويري في السنوات العشر التي سبقت 25 يناير 2011، من خلال دور مشهود له قامت به مجموعات من النخبة، بإعلان رفضها للنظام القائم، وكشف سوءاته، والمطالبة بتغييره، من خلال وقفات احتجاجية، خرجت إلى الشارع، ومقالات وكتب منشورة، والمشاركة المنتظمة في مؤتمرات وندوات.

ودائمًا ما كانت ظاهرة الصمت الطويل لدى المصريين والذي آمنت المجموعة الحاكمة أنها من صفاتهم وأن المصريين لا يمكن أن يشعروا على الوضع القائم، تذكرني بحالة أشد منها وطأة، دخلت فيها مصر عقب هزيمة الثورة العربية عام 1882، ومن يومها طبقت سلطات الاحتلال البريطاني بالتعاون مع الخديوي توفيق، سياسات منظمة استهدفت التدمير المعنوي للناس، وإحداث انكسار نفسي لديهم، يدفعهم إلى الانكفاء على الذات، وتقبل الحال كما هو، دون تمرد أو تملل. ولاحقت السلطات كل من اشتمت فيه نية للرفض.

كانت هذه الظاهرة هي التي احتلت حيزًا كبيرًا من تفكير مصطفى كامل حين بدأ دوره الوطني والسياسي مع تأسيس الحزب الوطني عام 1907، فأخذ يركز على مهمة إيقاظ الروح الوطنية للمصريين وإزالة آثار الحملة الاستعمارية ضد الروح الوطنية. وكان نجاح مصطفى كامل في هذه المهمة هو الذي هبّ المصريين للانتفاضة على الوضع القائم والتحرك الجماعي في المدن والقرى في ثورة 19 التي قادها سعد زغلول. لقد حفز مصطفى كامل موجات الحراك النفسي، ليعقبها الحراك السياسي الجماعي في ثورة 19.

الفصل الثاني

نظام هدم الدولة.. وسنواته البائسة



المشروع القومي لنهضة مصر

إن أي دولة تنشئ التقدم وتستهدف وضع استراتيجية أمن قومي، أو خطط للتنمية والنهضة، لا تتصرف بمعزل عن العالم المحيط بها، فهي تستفيد أولاً من مقوماتها الوطنية في الداخل ومن تجارب دول أخرى في الخارج. ذلك ما تفعله القوى الكبرى المتقدمة، وكذلك الدول التي تختار لنفسها الطريق الذي يصل بها إلى الصعود والتقدم، وتجارب الآخرين شاهد على ذلك.

في أمريكا.. أعلن أوباما في أواخر مايو 2010 استراتيجية جديدة للأمن القومي، تعبر عن توجه مغاير في الفكر السياسي، هي نتاج الوعي بهذا العالم المتغير، شارحاً ضرورات الأخذ بما أسماه «القوة الذكية»، التي تجمع بين القوة المادية، والقوة الناعمة، بمكوناتها الثقافية والإبداعية التي تنهل من مخزون الدولة من العقول.

استراتيجية أوباما تعيد التأكيد على معالم الفكر السياسي لعهد، والتي كان قد طرحها متفرقة في أكثر من مناسبة، ومن أهمها: أن العالم مقبل على تعددية القوى الدولية التي سيناط بها إدارة النظام الدولي، وأن أمريكا تحتاج شركاء لديهم أدوات وآليات المشاركة معها في التعامل مع المشاكل والتحديات التي تواجه العالم ومناطقه الإقليمية. ومن قبل أمريكا كانت الدول التي جهزت نفسها بآليات الشركاء، هي التي استوعبت شروط العضوية على قمة النظام العالمي القادم.

فالصين مثلاً بدأت تجربتها للتنمية مستندة إلى مكونات القوة المادية وحدها - اقتصادية وعلمية ودبلوماسية - إلى أن اكتشفت أن المحافظة على استمرارية تقدمها الاقتصادي تحتاج إدخال وسائل القوة الناعمة، فبدأت تأخذ بها، واحتواهما معاً مفهوم القوة الذكية، وظهر ذلك في تجربة الهند التي صاغت أولاً مشروعها القومي للنهضة الاقتصادية التنافسية، ثم استكملته بمشروع بعث الهوية الثقافية الوطنية من خلال برامج النهوض بالتعليم، والثقافة، والفنون.

إن المشروع القومي في طوره المعاصر، هو ملاحقة لعالم يتغير بإعادة صياغة أهداف الأمة، وبإدخال كافة القوى الوطنية في نسيجه.

وحسب تعريف علم السياسة، فإن المشروع القومي، هو صحة وطنية في ظروف معينة، لتحقيق أهداف تنهض بها: إما من الاحتلال للاستقلال، أو من الظلم للعدل، أو من التخلف والجهل للتنوير، أو من الركود للازدهار، أو من الحكم الشمولي لاسترجاع حق المواطن في التعبير الحر، وإنهاء سنوات الاستئثار بالحكم لفرد أو لحفنة من الأفراد، وغير ذلك من الأهداف، أو هي كلها مجتمعة، حسب ظروف وطبيعة الفترة الزمنية التي يطلق فيها المشروع، ودرجة إلحاح الأولويات القومية، والتفاف جموع الجماهير حولها؛ أي أن المشروع القومي باختصار هو نهضة قومية شاملة.

وللمشروع القومي شروط لا يتحقق في غيابها، وإلا تعثر في أول الطريق، وهي أنه يستمد وجوده من روح الجماعة، والتي تعني تجميع

مختلف التيارات السياسية والرؤى والتصورات. ولا تقوم قائمة لأي نهضة، إذا لم يتح لها جميعا التعايش، والاحتكاك، ومنازلة الحجة بالحجة، وإلا اختنقت روح الجماعة.

إن الدولة هي مجال تطبيق المشروع القومي، فهي وعاء العملية السياسية، وإذا تقطعت السبل بين أجزاء الوعاء، وهي الدولة، وجماهير الأمة، تعطلت فعالية كل الأجزاء.

وإذا تتبعنا المراحل التاريخية التي شهدت تجارب إطلاق المشروع القومي في مصر، نجد أن (محمد علي) استلهم مشروعه للنهضة - كما يقول المؤرخون - من حركة اجتماعية تتفاعل بين المصريين، من أجل الاستقلال الوطني، والتقدم، وهي حركة تولدت إثر صدمة الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون عام 1798، بما جلبته من وسائل الحضارة والتقدم، وذلك بصرف النظر عن طموحات محمد علي في بناء مجده الشخصي.

وكان ذلك ما حدث في ثورة أحمد عرابي عام 1882، ومشروع مصطفى كامل في أول القرن العشرين، لإيقاظ الوعي الوطني لدى المصريين، من تأثيرات الخطة الإنجليزية لإحداث انكسار نفسي في الروح المصرية بعد هزيمة عرابي عام 1882، ثم أحداث ثورة 19، وحالة الحراك السياسي والاجتماعي والفكري في مصر في الأربعينيات وحتى 1952. وكذلك في تجربة ثورة يوليو، والتي سبق ظهورها، حركة مجتمع يتفاعل مع تيارات سياسية واجتماعية وثقافية طرحت دروساً

ومطالب. فأخذ عبدالناصر من هذه الحركة المجتمعية، وبنى عليها مشروعه القومي، وهو ما خلق الترحيب الجماهيري بالثورة في يوليو 52 إلى أن دخل النظام في كهف التنظيم السياسي الواحد، الذي لا يقبل منافساً، أو صاحب رأي مخالف، أو تصورات اجتماعية عكس ما يراه، وهو ما بدد طاقة روح الجماعة.

المشروع القومي - إذن - له شروط وقواعد، لا يتاح له أن يتحقق في غيابها، ولا تحول إلى تجارب مقطوعة النفس. ومتعثرة الخطى، لا تطول هدفاً حتى ولو كان على مرمى البصر منها.

فما بالناس والعالم لم يعد كما كان في الماضي. وبعد أن صار الاستلهام من مخزون العقول المتنوع الرؤية والبصيرة، ضرورة حيوية.

والقاعدة والأصل هي ملاحقة التغير الجاري في الأفكار والنظريات والممارسات السياسية.

تجديد النظريات السياسية والاقتصادية

العدالة الاجتماعية أساس السياسات الاقتصادية

الشواهد تدل على أن أفكار حماية الأمن القومي، والمصالح الوطنية للدولة، تتخذ لها منحنى متغيراً، بشكل يجعل الكثير من الأفكار المألوفة، والمستقرة، والمسلم بها، من نظريات وسياسات، وكأنها تراث عصر مضى، ينبغي ابتداء الأنفع والأصلح من الأفكار، أو أن النظريات

السياسية التي عبرت عن زمانها قد صدت، وهي التي كانت فيما سبق محفزاً ومرجعاً للسياسات وصناعة القرار، فهذا عصر إطلاق الخيال.

ونحن في مصر، وفي عالمننا العربي عامة، جزء من العالم، الذي تضيق فيه المسافات بفعل ثورة المعلومات، ويزداد التداخل بين أجزاء هذا العالم، بإيقاع متسارع، ينطبق هذا على كل شيء بما في ذلك المشهد الميداني عندنا الخاص بانفلات حركة الأسواق، وفوضى الأسعار والأجور.

وسوف أبدأ بتغيير سياسي لافِت للنظر في بريطانيا، وإن لم يحظ بما يستحقه من اهتمام مروراً بظواهر مشابهة في جواهرها في مناطق إقليمية أخرى.

في بريطانيا حدث ما حدث في المؤتمر السنوي لحزب المحافظين الحاكم في أكتوبر 2010، وهو الحزب العريق المعروف تاريخياً بكونه الحارس على الفكر المحافظ، بحيث أفسح المؤتمر مساحة أكبر لمناقشة المفاهيم الاقتصادية المعمول بها، وخضوع النظرة لاقتصادات السوق، للخلفيات الأيديولوجية، واستحكام طوق النظريات على التفكير وصناعة القرار.

وظهر تغير صريح في اتجاه الحزب نحو رؤية سياسية واقتصادية معتدلة، وإبتعاد عما وصفه المتحدثون في المؤتمر بمرحلة الانغلاق الحزبي، والسير على نهج مختلف، والتنبيه إلى مسؤولية الدولة في التدخل لضبط العلاقة بين قوى السوق، وتوفير العدالة الاجتماعية.

في المؤتمر طرح ديفيد كامرون رئيس الوزراء فهمه لمعنى العدالة بقوله: إن المواطنة هي علاقة تبادلية.

ولوحظ أن تعبير «المحافظين» كان يتوارى خلف كلمات المتحدثين الذين قدموا أنفسهم، دعاة للوحدة الوطنية، ووصف حزبهم بأنه اليوم حزب معتدل، تجاوز مرحلة الانغلاق الحزبي، حسب تعبير جون اسبورن وزير الخزانة.

وبعد مرور أسبوع على انتهاء المؤتمر كتب اسبورن مقالاً شرح فيه أبعاد هذا التطور فقال: إن العالم قد تغير خلال السنوات الأربع الماضية بصورة درامية، بحيث أصبح تجديد المفاهيم عنصرًا حاسمًا في تحقيق النجاح الاقتصادي، وإن التجديد في الأفكار هو الذي يقود حركة العالم الآن. حتى إن الدول المتقدمة اقتصاديًا تحتاج إلى أن تقلق على نفسها، إذ لم تغير المفاهيم والنظريات التي اعتادتها، فالذين يجددون يحققون النمو أسرع من الذين يفشلون في التجديد.

الكاتب البريطاني دانييل فينلكتسين يفسر ما جرى بقوله: الفكر المحافظ قائم على متابعة الطبيعة البشرية، والطريقة التي تعمل بها ومادامت الطبيعة البشرية تتغير، فلا بد أن يتغير الفكر المحافظ، وإلا فغن أي شيء تعبر النظريات؟

كان محور التغيير يدور حول جانبين: دور الدولة في ضبط حركة السوق، وضمان العدالة في توزيع عائد التنمية.

وهذا التطور كان قد شغل الكثيرين منهم مايكل بور تيللو الوزير السابق في حكومة المحافظين، في خطاب ألقاه في مؤتمر حضره ساسة وقادة أعمال وصحفيون وقال: إن الديمقراطية قد لا تستطيع المحافظة على بقائها أمام كارثة تنتج عن انعدام المساواة. وإن المحافظين يتوقعون من حكومتهم تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه الأغنياء والفقراء على السواء، وإذا كان انطلاق العالم نحو عصر جديد من العدالة، يحفز بريطانيا في هذا الاتجاه، فإن ما يدفعها إليه كذلك، الأزمة المالية العالمية عام 2008.

في نفس الوقت كان ويل هيوتن العضو البارز في حزب العمل، ورئيس التحرير السابق لصحيفة الأوبزرفر، قد أصدر كتابًا بعنوان «هم ونحن Them and us⁽¹⁾» قال فيه: «إن جذور الأزمة المالية، كانت في تجاهل العدالة كمبدأ إرشادي لإدارة الاقتصاد والسياسة الاجتماعية».

أيضًا البروفيسور إندال بير بنوم الأستاذ بجامعة أوكسفورد، والذي تستضيفه جامعات ومراكز سياسية في أوروبا، والولايات المتحدة، والصين، قد شخّص ما سماه الدروس السبعة المهمة لتفادي فشل أي تجربة للتنمية، منها: التفاوت غير العادل في الدخل، والخضوع لقيود النظريات السياسية والاقتصادية الجامدة.

Them and us – by well huton (1)

نفس الرؤى والتصورات ظهرت في دول مختلفة في العالم، وعلى سبيل المثال فإن اتجاه يسار الوسط الذي ينتمى إليه لولا دي سيلفا رئيس البرازيل السابق، لم يمنعه من التحرر من أي قيود أيديولوجية، ليمزج بين مسئولياته كحاكم لدولة تعيش عصر المنافسة الاقتصادية العالمية، ويبن مراعاة الإصلاحات الاجتماعية، بحيث استطاع خلال خمس سنوات من حكمه الذي دام ثماني سنوات خفض معدل الفقر بنسبة 24٪، والارتقاء ببلده ليكون خامس أكبر اقتصاد في العالم.

وفي الصين، حدث التعايش بين نظام الحكم الشيوعي وبين الأداء الرأسمالي البحت، في مواقع الإنتاج، التي قفزت بمعدل التنمية إلى مستوى لم تصل إليه أي دولة في العالم. والنماذج كثيرة متنوعة.

والخلاصة أن الزمن تغير، والطبيعة البشرية تتفاعل بالضرورة مع التحولات الهائلة في العالم، بعد أن غادر العالم زمن الثورة الصناعية، إلى عصر ثورة المعلومات، بإيقاعها المتسارع وبصورة لم يتصورها أحد وتغيرت معه الحالة المزاجية للفرد والمجتمع، مما فرض التحرر من انغلاق النظريات والأفكار التي لم تعد تناسب العصر، وتحتم إطلاق الخيال لابتداع أفكار تناسب العصر، وهنا عاد للدولة دورها، في أي نظام مهما كانت توجهاته - ليس الدور الموجه فهذا فكر قد ولى زمانه وثبت فشله - ولكنه دور الرقابة المسئولة، لضبط أي خلل في العلاقات، أو حتى الفوضى في حركة السوق.

لقد كانت سقطة النظام السابق في مصر، بالغة الوضوح، في انفصال سياساته عما يدور في العالم، فتوالى على أيدي رجاله، التدهور، والتخلف، في كل شيء: التعليم والصحة، والبحث العلمي، والاقتصاد والإنتاج صناعيًا وزراعيًا، وشيوع الفساد الذي انعكس على منظومة القيم والسلوكيات في مصر، بينما النظام لاه بنفسه عن محنة بلد يفترض أنه يتحمل سياسيًا وأخلاقيًا مسئولية الارتقاء به، وليس قيادته إلى مهاوي التدهور.

وكانت قيادتهم للبلد إلى هذا المصير، منظمة وممنهجة، وليست عشوائية. ومعاييرها لشغل المناصب بشخصيات وكوادر، أن يكون ارتباطها بالنظام خدمة لأغراضه، وليست مجرد علاقة وظيفية.

إعادة بناء ما خربه نظام هدم الدولة

بل إنه بلغ مرتبة التكليف بوضع فكر النظام وأهدافه وسياساته موضع التطبيق، وهي أهداف ثبت أنها تخص الحاكم وحده، ولا تخص الدولة التي يحكمها. عهد إليها النظام وأدواته السياسية الأمنية ممثلة في الحزب الوطني، وجهاز أمن الدولة، بأداء مهام والقيام بأدوار تخدم المشروع الشخصي للحاكم.

والقضية الجوهرية هنا أن النظام السابق كان قد أسقط الدولة بكل المفاهيم المتعارف عليها لمعنى الدولة، والتي يقرر علم السياسة لها: بأن الدولة هي أصلًا تجمع يربط الناس ببعضهم على أساس

مبادئ أخلاقية، تمثل فلسفتهم فيما هو خير لهم ولمجتمعهم، وهي الفلسفة التي تعد ضماناً للتقدم ورقي الحياة واستمرارها، بعكس نظام دولة الفرد التي تهدم تلك الفلسفة المجتمعية من أساسها، وفي ظل وجود الدولة لا يطغى الحاكم على وجود المحكومين وقدراتهم ودورهم، وإذا لم يتحقق ذلك، فإن ما يمارس في هذا النظام ليس بسياسة، ولن يكون الإطار الذي تدور فيه هذه الممارسات بدولة، لكنه شيء آخر.

إن النظام الهادم للدولة، وهو ما سبق أن أشرت إليه في كتابي «أزمة الديمقراطية»⁽¹⁾ الصادر عام 2005، هو الذي أسميت ممارساته بسياسات خراب الديار، هذا النظام اللا دولة بالمعنى العلمي والسياسي كانت له فلسفته، وكان له رجاله، الذين تشربوا هذه الفلسفة عن اختيار ووعي، حتى إنها صارت مرشداً وهادياً لهم في التفكير والسلوك.

وإذا كنا اليوم نسمع عن المليارات المهربة للخارج، فإن ذلك كان الوجه الآخر لفلسفتهم عن الدولة، التي أرادوا لها ألا تثمر خيراً، بتطبيق سياسات متعمدة لوأد أي مشروعات قومية، وقتل فكرة الإنتاج، التي استعاضوا عنها بهوجة الاستيراد من الخارج، صيانة لملايين العملات التي كانت تدرها عليهم كل صفقة مستوردة.

(1) أزمة الديمقراطية، عاطف الغمري، دار نهضة مصر للنشر، 2005.

والأمثلة لا تعد ولا تحصى وسبق أن ذكرتها في مقالاتي ومنها باختصار:

قرارات قتل المشاريع القومية:

المشروع القومي لتنمية سيناء نموذجاً

قرار إلغاء المشروع القومي لتنمية سيناء بعد سنتين من بدء العمل فيه، وإهدار 13 مليار جنيه أنفقت على بنيته الأساسية.

وقد أتيح لي المشاركة في أكثر من ثلاث ندوات أقامها مركز الدراسات المستقبلية الذي يديره الدكتور محمد إبراهيم منصور حول تنمية سيناء اختتمت في فبراير 2009 بمؤتمر حضرناه في العريش استمر ثلاثة أيام متصلة.

كان المشروع القومي لتنمية سيناء الذي أقره مجلس الوزراء عام 1994، يتضمن ضمن مجمل أهدافه، توطين ثلاثة ملايين مواطن في سيناء، والتي تبلغ مساحتها 61 ألف كيلو متر مربع، ويسكنها 360 ألف مواطن فقط حسب آخر إحصائية.

والمشروع انطلق قوياً عام 1994، ولم يُقدَّر له من العمر أكثر من عامين ونصف العام ثم توقف وأفرغ من مضمونه.

هذا المشروع اعتمد على ما تزخر به سيناء من ثروات وإمكانات في الموارد الصالحة للزراعة والتصنيع.

ومن بين ثرواتها التي تمثل قاعدة للصناعة: ستة أنواع من الرخام، والرمل الزجاجي، ومواد البناء كالحجر الجيري والرمل البيضاء، واليورانيوم، والصودا، وفحم المغارة، وغاز حقول الفيروز والممتد داخل البحر لأكثر من عشرة كيلو مترات، مما يثير بأن تكون حقول الغاز الطبيعي في سيناء من أكبر حقول الغاز في إفريقيا. وكذلك الصناعات الغذائية التي تستفيد من نخيل سيناء، والذي لم تنشأ صناعات لاستثماره.

وفي الزراعة، كان مقررًا أن يتم مد ترعة السلام بكل مراحلها عام 1998، وتنفيذ خطط لزراعة 153 ألف فدان.

ومرت السنوات على ترعة السلام ولم يتحقق الأمل.

وحين أفرغ المشروع من مضمونه، أثر ذلك سلبيًا على ما كان قد أقيم من بنية تحتية، تكلفت 13 مليارًا من الجنيهات، أي إن الأموال قد أهدرت، وكان المشروع قد تضمن مد خطوط سكك حديدية، لكن لم يتم استكمالها، ونزع اللصوص قضبان السكك الحديدية لمسافة 40 كيلو مترًا. وبالنسبة للصناعة هناك فعلاً دراسات جاهزة، كانت قد أعدت لاستثمار كل الخامات الطبيعية، وليس تصديرها، ودراسات لتصنيع الرمل الزجاجي، وإقامة صناعات تعدينية وغذائية. إن زراعة سيناء يمكن أن تكفي لسد احتياجات مصر من المواد الغذائية، والتي يصل ما تستورده منها ما بين 65٪ - 75٪ من

_____ الفصل الثاني: نظام هدم الدولة.. وسنواته البائسة

احتياجاتها، وكان يمكن ألا نعتد على الخارج في السلع الاستراتيجية كالقمح، فهناك 50 ألف فدان لو تم ريها لحصلنا على حصاد كبير من القمح.

ومن مجمل المناقشات في المؤتمرات والندوات التي شاركت فيها طُرحت هذه الملاحظات:

أولاً: إن عدم ترك سيناء فراغاً عمرانياً وبشرياً، من شأنه أن يخلق حائط صد أمام أية أطماع خارجية.

ثم إن هذا الفراغ الشاسع الخالي من العمار والخدمات، هو مناطق مظلمة.. وهذه الفراغات المظلمة تظل عنصر تحريض على أعمال الإرهاب، الذي يبحث عنها مرتكبوها.

ثانياً: إن إسرائيل تقوم باستنزاف مياه غزة لتنضب بعد سنوات قليلة، ويكون ذلك في حساباتها، عنصر طرد لأبناء غزة، ودفعهم نحو سيناء. بينما التعمير على الحدود يقيم سدّاً بشرياً وكثافة سكانية غير مستحبة لمن له أطماع.

ثالثاً: كان هناك قرار بإنشاء ميناء العريش البحري، كخطوة حيوية، تعبر عن روح التنمية الاقتصادية، وهو أيضاً لم ينفذ، ثم قدم المشاركون في المناقشات اقتراحات بما هو مطلوب، ومنها:

1- إنشاء هيئة عليا، أو جهاز مركزي، أو منصب وزير يختص بسيناء، من أجل متابعة قضية تنمية سيناء، وإعادة صياغة

المشروع القومي، وفق المستجدات، والتعامل معها كقضية أمن قومي.

2- عدم ترك مشاريع التنمية للمبادرات الفردية وحدها، ولا بد من دور محوري للدولة، ودعم من لديه استعداد للاستثمار الإنتاجي.

3- تملك أهالي سيناء ما لا يقل عن 25٪ من الأراضي التي توزع، لأنهم لا يتقبلون مما يعرض عليهم من أن يقتصر ما يحصلون عليه، على حق الانتفاع، إن المطالب شملت الكثير مما تتضمنه أوراق ودراسات عديدة وجدية.

وإذا كان هناك اختلاف بين وجهتي نظر قائمتين حول التنمية، فما الذي يمنع في مشروع قومي كهذا، من تكوين لجنة قومية تضم عددًا من المهتمين من: مفكرين، وعلماء، وخبراء، لبعث الحياة في هذا المشروع الذي تجمدت أوصاله، ودفع به إلى مرتبة متأخرة من قائمة الأولويات، وإعطاء دفعة وانطلاقة لهذا المشروع الذي يحظى بوافق وطني، يلح من أجل بعثه للحياة.

المدينة الصناعية شمال غرب خليج السويس

مشروع إنشاء مدينة صناعية تكنولوجية متقدمة على مساحات شاسعة، شمال غرب خليج السويس.. يكون إنتاجها مخصصًا في المقام الأول للتصدير إلى الأسواق القريبة، في إفريقيا والعالم العربي.

.. وتسهم المدينة في حل جانب مهم من مشكلة البطالة في مصر، وتوفير فرص عمل للشباب، واكتسابهم خبرات صناعية وتكنولوجية، وإضافة موقع جديد للإنتاج والتصدير.

وتم توقيع الاتفاق الخاص بها في أثناء زيارة السيد وان جيا باو رئيس وزراء الصين لمصر في 8 - 17 يونيو 2006، ومباحثاته مع رئيس الوزراء المصري، الذي ألمنا بتفاصيله بمناسبة زيارة لنا إلى الصين في سبتمبر 2006 ضمن وفد للمجلس المصري للشئون الخارجية رأسه السفير عبدالرءوف الريدي.

وقتها تساءلنا: لماذا يتوقف تنفيذ مثل هذا المشروع؟

عرفنا أن سبب وأد المشروع أن الأرض التي كان سيقام عليها مطلة على ميناء للتصدير قد بيعت لرجال أعمال الحزب الوطني بسعر خمسة جنيهات للمتر، وحين عرضت عليهم الحكومة شراءها بسعر أعلى رفضوا وتم قتل المشروع في مهده. وعرف أن بعضهم باع الأرض بسعر خمسمائة جنيه للمتر محققاً أرباحاً بالمليارات. ولم تفعل الدولة شيئاً. لأن هؤلاء رجالها، ولأن فكرة الإنتاج لم تكن ضمن أولوياتها.

مصنع للمبيدات بمنحة من وكالة الطاقة الذرية

يجرنا هذا إلى ما كان قد عرف في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من تقديم منحة من الوكالة تمويلًا لمصنع يقام في مصر ينتج

هذه المبيدات في حالة نجاح أبحاث العلماء المصريين. ونجحت أبحاثهم بالفعل. وبعد فرحتهم رفعوا إلى القيادة السياسية ما أنجزوه.

وكان الرد قرارًا بإلغاء هذا المشروع نهائيًا.

كان ذلك يحدث في فترة تصاعد نفوذ أعمال الحزب الوطني، وما أصبح يعرف بزواج رأس المال والسياسة، وهكذا أفسد الحزب الوطني بتركيبته الشائنة الاقتصاد والسياسة معًا.

منهج رجال أعمال الحزب الوطني

الدولة مؤسسة تجارية للربح!

والحزب الوطني دخل المعترك السياسي تحت مسمى الحزب، في حين أنه كان في حقيقته، إدارة من إدارات الدولة، فكل القوى والأجهزة الرسمية تتعامل معه على هذا النحو. من وزارات وشرطة ومحافظين، ومجالس محلية، ومد الحزب سطوته إلى المؤسسات الصحفية، والتي جرى اختيار قياداتها في سنواته الأخيرة بمن عينوا في لجنة السياسات أو في الحزب الوطني بشكل عام، حتى إن الذين عينوا في آخر دفعة قبل ثورة 25 يناير كان اختيارهم لهدف محدد وهو التخديم على توريث الحكم لجمال مبارك، وهو نفس ما حدث في المواقع الحساسة في التلفزيون باختيار منسق من وزير الإعلام أنس الفقي، وجمال مبارك، وأمن الدولة.

وكان تحكم رجال أعمال الحزب في صياغة السياسات الاقتصادية، وراء إفراغ معنى التنمية من مضمونها، وتجريدها تمامًا من معيار العدالة الاجتماعية، بحيث مالت كفة عائد التنمية الرقمي لصالح رجال الأعمال، دون أن يعود شيء من نتائجه على المواطن العادي.

ولأنهم عملوا على تهميش مفهوم الدولة ليدروا مصر، وكأنها مؤسسة تجارية للربح، هم أصحابها ومجلس إدارتها، فقد دأبوا على الترويج لمقولاتهم بأن المصريين كشعب لم يكونوا في تاريخهم مهتمين بالسياسة والعمل الحزبي، وأنها كانت قاصرة على القصر الملكي والإنجليز والأحزاب، في إنكار مضلل؛ لأن المصريين كان لهم تاريخ طويل من النضال الوطني.

وهو ما يخالف واقعًا عايشناه وشهدناه بأعيننا، وما زالت أحداثه حية في الذاكرة.

المصريون والسياسة والأحزاب

كانت تستهويني وأنا في طور الطفولة، جلسات حوارية ساخنة لأقارب ومعارف من طلاب المدارس الثانوية، تعقد مساءً في بيت أحدهم، ومنهم الوفدي، والإخواني، والمتممي لمصر الفتاة، أو الحزب الوطني القديم، وغيرها من أحزاب هذا العصر.

وفي نهاية الجلسة يتصافح الأصدقاء وينصرفون على لقاءات لاحقة. وكان الانتماء للأحزاب معروفًا وعلى نطاق واسع.

ورغم اختلاف التوجهات، فإنهم جميعاً، كانوا مجتمعين حول قضية مشتركة، وهي المسألة الوطنية، والتخلص من الاحتلال، واحترام الدستور.

وحين أبدأ بتأمل الآراء التي لم أتفق معها، والقائلة زوراً إن المصريين لم يكونوا مهتمين بالسياسة، فلننظر بداية إلى موقف النازحين في آخر انتخابات نيابية قبل ثورة 52، حين تدفقوا على صناديق الانتخابات بنسبة تصويت لم تبلغها أي انتخابات في مصر حتى اليوم، قدرها المتابعون بما يزيد على 60٪. بعض الإحصاءات قالت إنها 69.66٪، وأخرى قدرتها بـ75٪، ولكن أقلها هو ما سجله المؤرخ عبدالرحمن الرافعي استناداً إلى أرقام وزارة الداخلية، وكانت 60.62٪ وفاز فيها الوفد بأغلبية 71.5٪.

بعد ذلك بفترة قصيرة، قامت ثورة يوليو، وكانت هناك حركة جماهيرية تنشطها حياة حزبية منظمة، وصحافة مطلقة السراح، مقترنة بنهضة فكرية وثقافية انتعشت بقوة في الأربعينيات، وهي التي مهدت المناخ لاستقبال ثورة 52 باقتناع بأن الضباط الأحرار خرجوا كطليعة، لمطالب جماهيرية ترفض تدخل القصر في الحياة السياسية، وترفض أي تهاون من الحكومة في المسألة الوطنية.

ولو أننا رجعنا قليلاً إلى ما قبل الأربعينيات بقليل، لوجدنا تحركات شعبية جماهيرية تنتشر في مختلف المدن والقرى عام 1935.

وسبقت أزمة دستور 1923، حياة سياسية كانت قد تأسست من حزب الوفد، وعدد آخر من أحزاب الأقلية، ظهرت نتيجة ثورة 19، وهي الثورة الشعبية التي اشتعلت في مدن وقرى مصر بأكملها في وقت واحد - فكيف يقال إن الشعب كان خارج لعبة السياسة، بينما السياسة - في تعريف علم السياسة - هي شأن عام، وفاعلية مجتمعية نشطة، وهو ما كان.

إن الحركة الوطنية في مصر، هي من صنع تراكمات أحداث، تشكل سلسلة متصلة الحلقات لا تنقطع صلة إحداها بالآخرى.

وللأحزاب في مصر تاريخ قديم نشأ عملياً مع قيام الحزب الوطني لمصطفى كامل عام 1907، وقيام حزبين آخرين في نفس العام هما: حزب الأمة من كبار الرأسماليين، وكبار المسؤولين، وبعض الشباب المثقفين، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية، معبراً عن القصر الخديوي.

وتوالى الأحزاب مع تأسيس الوفد بعد ثورة 19، ثم الأحرار الدستوريين (1922)، وتنظيم الإخوان (1928)، ومصر الفتاة (1933)، والهيئة السعدية (1937)، وتنظيمات يسارية في الأربعينيات، ثم الحزب الوطني الجديد من شباب الحزب القديم، والكتلة الوفدية (1942).

وهذه الحياة الحزبية - كما يقول الكاتب البريطاني بيتر مانسفيلد في كتابه «البريطانيون في مصر» - أفرزت موجة جديدة من قيادات وأعضاء الحركة الوطنية، التي نشطت بقوة في مصر.

أما عن تناقضات العلاقة الثلاثية بين الملك والإنجليز والأحزاب، فهي علاقة معقدة من بدايتها.

فالملك فؤاد لم يكن يقبل تقييد البرلمان لسلطته المطلقة، ووافق على حل البرلمان ثلاث مرات، وتأجيل الانتخابات مرارًا، وهو الذي ألغى دستور 1923 ليحل محله دستور 1930 المرفوض شعبيًا.

وفاروق بدوره سعى دائمًا لتوسيع نفوذه السياسي، وإضعاف الأغلبية، مستعينًا بأحزاب الأقلية.

وحزب الوفد -الأغلبية- حاول من ناحيته تقليص نفوذ القصر، والحد من الحقوق السياسية للملك، فضلًا عن العمل على الحد من نفوذ الإنجليز في الحياة السياسية.

والإنجليز من جانبهم لم يكفوا عن الضغط على القصر مرة، وعلى الأحزاب مرة أخرى، لاستمالة من يمكنهم استمالته، وإضعاف من يستعصي عليهم. أي إن الأمر لم يكن في إطار أوضاع مصر في هذه الفترة، مجرد لعبة سياسية لكنها كانت كذلك، صراعًا سياسيًا. ولم يكن الشعب متفرجًا، أو خارج الحلبة، وإلا لما كانت هذه التحركات الشعبية التي حققت أحداثًا كبرى، ولما كانت هذه الانتماءات الواسعة النطاق للأحزاب القائمة، أو كانت تلك الموجات التي خلقت مزاجًا نفسيًا وسياسيًا رحب بثورة يوليو لحظة قيامها، بصرف النظر عن اختلافات بشأنها فيما بعد.

ولم يكن الشعب سلبياً غير مشارك، وكان هذا حكم عليه، بأن هذا قدره، أو أنه تراث تاريخي مستحكم لا إفلات منه، مع أن التاريخ المعاصر يشهد بخلاف ذلك.

واتبعوا نفس المواقف تجاه الأحزاب السياسية، قاصدين إضعافها لتخلو الساحة لحزبهم الوحيد.

لا ديمقراطية بلا أحزاب سياسية عَفِيَّة

القاعدة المستخلصة من تجارب الدول والشعوب، والمستقرة في علم السياسة، أنه لا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية.. أحزاب قادرة على التنافس من موقع الندية.

لكن الأحزاب مثلها مثل أي كيانات أخرى في هذا العصر، تواجهها تحديات مستجدة، يمكن أن تؤدي إلى تراجع دورها لحساب أشكال أخرى للعمل السياسي، تتمثل في المجتمع المدني.

يحدث هذا نتيجة تطورات متلاحقة جلبها معه عصر ثورة المعلومات، وتغير المزاج النفسي لعموم الناس، واكتسابهم ثقافة مغايرة، تباعد أحياناً بين المواطن، وبين كثير من التقاليد القديمة التي عرفها العمل السياسي، وهو أمر يقتضي إعادة بناء الأحزاب، لأن المنافسة لم تعد بينها وبين بعضها فقط، بل أيضاً بينها وبين حركات مدنية اقتحمت الساحة السياسية وهي ليست أحزاباً.

بداية - لماذا ظهرت الأحزاب السياسية أصلاً؟

إن الأحزاب نشأت في القرن التاسع عشر باعتبارها تمثل مصالح الجماهير، وكيانات تنشط في صفوف الرأي العام، تأخذ منه وتعطيه، بمعنى أنها تستلهم فكرها من حركته المجتمعية، وأنها تضيئي عليه من الحيوية والطاقة ما يجعله فاعلاً، ومجرداً من اللامبالاة.

وهذا يتأتى من قدرة الحزب على أن تشكل له أساساً رؤية سياسية اجتماعية، حول القضايا التي يواجهها الوطن، ويكون مستوعباً لواقع التحولات المحيطة بالوطن في الداخل، ومن حوله إقليمياً ودولياً، ثم قدرته على صياغة أجندة لوضع هذه الرؤية موضع التنفيذ. وتمارس الأحزاب دورها في قلب الإطار العام للعملية السياسية القائمة على التعددية، وضمنها الانتخابات.. هذا بشكل عام.

وبالنسبة لمصر، فقد نشأ فيها أول حزب سياسي عام 1875، لكن الحياة الحزبية الصحيحة لم تنشأ إلا بعد تكوين مصطفى كامل الحزب الوطني عام 1907، ثم توالى ظهور الأحزاب.

ودائمًا كان هناك ارتباط بين وجود الحزب، وبين انتمائه للمشروع القومي، والذي دخلت في تياره جميع القوى الوطنية، وهو الاستقلال الوطني والتخلص من الاحتلال، وحيث إن الانتماء هو تعبير عن وعي قومي، بترابط سلامة ووجود الكل معاً لتحقيق هدف المرحلة الزمنية.

توالى الحقب الزمنية، ودخل العالم عصر ثورة المعلومات، والتأقلم مع آلياتها، التي أزاحت الحواجز بين الدول والشعوب، بحيث صار ما يفصل بينها مجرد نوافذ تطل منها على بعضها، ودخولها حالة التأثير والتأثير المتبادلين، على الفكر، والاحتياجات، والمطالب، وصاحب ذلك انقلاب المفاهيم السياسية التي ظلت لقرون تحكم العملية السياسية. فلم تعد الديمقراطية مجرد شكل لنظام سياسي، بل تشعبت معانيها ومفرداتها، وتداخلها في مجمل أوضاع المجتمع: من التنمية، وحل مشاكل البطالة، والارتقاء بمهارات البشر، وتكريس غريزة الانتماء، وإعلاء شأن القانون، إلا أن الديمقراطية زحفت إلى منطقة المشاكل المعيشية، فضلاً عن دور الديمقراطية كمدخل إلى اكتساب القدرة الاقتصادية التنافسية للدولة، والتي صارت بدورها على قمة مكونات الأمن القومي للدولة، في مسار شمل تغير مفهوم الأمن القومي، والأمن العالمي، الذي يأخذ به الآن المجتمع الدولي بصورة عامة.

في هذا الإطار ظهر أن عدم قدرة الأحزاب في بعض البلاد، على التكيف مع هذه المتغيرات، قد بدأ يسحب من مساحة الأرض التي تقف عليها، لتزاحمها فيها حركات سياسية، بعضها احتجاجي ثم ينفص، وبعضها منظم له صفة الاستمرارية.

ويلاحظ هذا التحول في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، ففي انتخابات الكونغرس الأخيرة 2010، كانت هناك كتلة تصويتية

حجمها 20٪ من إجمالي الناخبين، دخلت انتخابات الرئاسة عام 2008، تحت مظلة الحزب الديمقراطي، مساندة لفوز أوباما، وهذه الكتلة التي ظهرت في البداية مستقلة عن الأحزاب، فإنها مثلما دَعَّمت أوباما يومها، تعبيراً عن إحباطها من تقاعس العملية السياسية الحزبية، عن إحداث التغيير الذي اقتنعت به، كانت هي نفسها التي صوتت لصالح الجمهوريين ليفوزوا بالأغلبية في مجلس النواب 2010، رغم عدم موافقتها أساساً على برنامج الحزب الجمهوري، لكنه فعل مؤثر تحرك بدافع من المزاج النفسي والسياسي المتغير.

ولعل ذلك كان أحد الدوافع وراء ظهور الحركات النشطة في مصر في السنوات القليلة الماضية، بعيداً عن دنيا الأحزاب، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بخصوصية الواقع السياسي والاجتماعي المصري.

وسنلاحظ أن المجتمع المصري قد عرف ظاهرة تاريخية مشابهة، فحين لا يعجبه الحال، فهو يعطيه ظهره كموقف احتجاجي، يظهر مثلاً في الإعراض عن التصويت في الانتخابات، وعندما تشتد عليه ضغوط الحياة المعيشية، فهو يشق لنفسه مجرى لحياته تحت السطح، يديره بطريقته، وهو ما رصدته بعض الدراسات، ولاحظت وجود عملية اقتصادية غير منظورة، تدار تعويضاً عن مصاعب المعيشة.

إن أكبر تحدٍ للأحزاب الآن هو كيف تنزل إلى مشاكل الناس مباشرة، وإثبات قدرتها على إشباع حاجاتهم الأساسية، فهذا هو أصل السبب في قيامها، فمثلاً قد يلاقي المواطن مصاعب في نيل حقوق أساسية له، أو تعترض حياته عراقيل سواء بيروقراطية أو غير ذلك، لا يستطيع هو تذليلها، ونسأل ألا يمكن للأحزاب أن تقوم بالنسبة له بدور المحامي؟ أو أن يكون لها دور توفيق في حل خلافات اجتماعية أو طائفية أو غيرها.

هذا دور تفاصيله عديدة ومتشعبة، يحتاج دراسات واعية وتفصيلية، لكن الأهم أن تكون لدى الحزب رؤية واضحة متكاملة، تحيط بالواقع الراهن في مصر، وبالمتغيرات المتلاحقة في العالم، والذي نحن جزء منه، ولا بد أن نتأثر بها.

ويبقى أنه لا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية قادرة على أن تتنافس من موقع النُدَّة.

ويبقى أن امتلاك مصر استراتيجية أمن قومي، وقيامها بتشكيل مجلس للأمن القومي، هو الذي يحفظ توازن العلاقة التبادلية مع الولايات المتحدة. فبعد 25 يناير أصبحت تتاب النظرة الأمريكية لمصر تأثيرات مازق يجمع مشاعر مختلطة بين البهجة من البداية بالثورة والانبهار الطاعني بها، وبين مخاوف من حدوث تطورات في السياسة الخارجية المصرية، تؤثر على ثوابت أمريكية في العلاقة مع مصر، رسخت طوال ثلاثين عامًا مضت، وتتعلق بجوانب عديدة

في العلاقة الثنائية، وانحسار الدور الإقليمي لمصر، ومستقبل معاهدة السلام مع إسرائيل، وهو مآزق كان قد تحدث عنه موضوع هنري كيسنجر في أعقاب الثورة مباشرة.

وأمریکا تعي أن الثورة المصرية هي صحوة مجتمعية وليست مجرد عملية إسقاط نظام، وأن السياسة الخارجية، لابد أن تعكس هذا بالتبعية. ومن أول يوم كانت أمريكا - الدولة والرأي العام - في لهفة على أن تسمع عن ثورة 25 يناير، وهذا جزء طبيعي وتقليدي لديهم، عند وقوع حدث تاريخي من هذا النوع.

وهو ما كان يجب ألا يفوت الحكومات الجديدة في مصر، إرسال وفود تخاطب الحكومة الأمريكية، ويضم بعضًا من الشباب الذين خططوا للثورة، وخرجوا في الصفوف الأولى منها، فهم رموزها في عيون العالم.

وينبغي لنا أن ندرك أن أمريكا لا يمكنها أن تتجاهل في مناقشاتها لخياراتها في السياسة الخارجية تجاه مصر، تصاعد قدرة الرأي العام في التأثير على القرار السياسي، وهو أمر لم يكن معمولًا به في عهد النظام السابق، والذي كان يتجاهل تمامًا هذا العنصر ويستخف به.

إن ملامح المآزق الأمريكي قد ظهرت في الأيام الأولى للثورة، وقد مر بمرحلتين: الأولى ظهر رد الفعل المبدئي المبتهج مما جرى في مصر عقب نجاح الثورة وإسقاط النظام والمناداة بدولة ديمقراطية

_____ الفصل الثاني: نظام هدم الدولة.. وسنائه البائسة

تحترم حقوق الإنسان. وهو ما تحدث فيه المسئولون صراحة، ابتداءً من أوباما، ثم هيلاري كلينتون، التي أعلنت في حديث تلفزيوني تغير سياستها للتعامل مع هذا الواقع الجديد.

وجاءت المرحلة الثانية بعد أن هدأت فورة البهجة لتبدأ سلسلة من المناقشات على مختلف المستويات في البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي، ووزارتي الخارجية والدفاع، وأيضاً في مراكز البحوث، لكنها هذه المرة كانت تتمركز في الأبعاد الاستراتيجية بعيدة المدى لحدث الثورة، وتقييم نتائجه، وخاصة احتمالات تأثيره سلباً على المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة والمستقرة لعشرات السنين.

كانت هناك نقطة أساسية يكاد يكون هناك اتفاق عليها في المناقشات، وهي أن مصر مركز الحركة والسكون في المنطقة. بمعنى أنه لو استكملت باقي الثورات العربية بالنجاح، استلهاً من الدور المحوري لدولة المركز، وأحدثت تغييراً شاملاً يعيد رسم السياسة الخارجية، بشكل يعبر عن إرادة الشعوب، هنا سوف يكون البعد الاستراتيجي لثورة مصر، قد تواجد وسيؤدي إلى قيام استراتيجية أمن قومي عربي، تستوعب كافة أوضاع العرب، ومصالح شعوبهم، والنهوض ببلادهم، والتصدي للتحديات الخارجية، وهو ما سيترتب عليه تعديل ميزان القوى مع إسرائيل لصالح العرب، فضلاً عن مكانة العرب إقليمياً ودولياً. وربما كان هذا هو الهم الأكبر والشغل الشاغل لصانعي السياسة الخارجية الأمريكية الآن.

الفصل الثالث

غفلة النظام عن تحولات الداخل والخارج



كان العالم قد دخل حقبة تاريخية جديدة، قبل حوالي عشرين عامًا، بدأ الفكر السياسي في أثنائها يتأثر بانتهاء الصراع الأمريكي السوفيتي، وعصر العولمة وثورة المعلومات. وهو ما أدخل تغييرًا جوهريًا على كثير من الأفكار السياسية التقليدية والمستقرة ومنها فكرة الديمقراطية، ووسّع من محتواها، لتناسب عالمًا جديدًا تداخلت فيه في بعضها الرؤية الاستراتيجية لقضايا الداخل والخارج.

وهو تطور استوعبته دول كانت صغيرة ومهمشة أغلبها في آسيا. وكان من أبرز مظاهر هذا التغيير:

1- حدوث تداخل بين الديمقراطية، وبين التقدم الاقتصادي، والأمن القومي.

ففي السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين كان قد استقر في الفكر السياسي في العالم، أن القدرة الاقتصادية التنافسية، قد صعدت إلى قمة مكونات الأمن القومي للدولة. وأن المدخل إلى هذه القدرة الاقتصادية، يبدأ بالأخذ بالديمقراطية. فهي التي تفرض الأخذ بالسياسات والمشاريع التي تخدم المصلحة العامة، وليس مصالح المجموعة الحاكمة في اختيار وتنفيذ المشروعات المنتجة صناعيًا وزراعيًا وهي التي تضمن وضع الشخص الأقدر على قمة المسؤولية في القطاعات المنوط بها المشاركة في النهوض والتقدم، ومتابعة خطة التنمية كمشروع قومي، من خلال آليات الديمقراطية، ودولة القانون.

فضلاً عما يقتضيه بلوغ هدف التنافسية، من قفزة خلاقة في التعليم، وهو أمر يحتاج إلى أصحاب فكر ورؤية، وليس قدرات تنفيذية.

2- انتقال خط المواجهة من وراء الحدود إلى داخل الدولة، نتيجة تغير مفهوم الأمن القومي، للقوى الكبرى، ونظرتها المتغيرة إلى أمنها القومي. لثرى اتساع مساحته وتمدها إلى داخل دول أخرى، وهو ما يجعله يتأثر بأوضاع داخل دول ذات سيادة. وهو تطور لا يخلو من أطماع داخل هذه الدول الأخرى، تراعي فيها مصالحها أولاً. وهذا أمر يرجع أساساً إلى الديمقراطية. لأن خط المواجهة في الداخل يقوى ويتحصن بالممارسة السياسية، بما يعزز نزعة الانتماء، وليصبح كل مواطن بمثابة نقطة دفاع على امتداد الجانب الوطني من خط المواجهة، وليس مجرد واقف على خط اللامبالاة.

المفاهيم السياسية تغيرت.. الديمقراطية والأمن القومي، وقدرة الدولة ومكانتها ونفوذها والحياة اليومية للمواطن. وكلها قد انزاحت بينها الفواصل، وتشابكت في بعضها، وصارت كل منها تؤثر في الأخرى وتتأثر بها. ولم تعد الديمقراطية في إطار هذه التغيرات، مجرد أفكار لنظام سياسي، لكنها صارت متصلة مباشرة بالكرامة الوطنية، والأمان الداخلي، وفرص التوظيف، والقدرة على تكوين أسرة، وجودة التعليم، والارتقاء بالبشر، بل وأن تكون الأسعار محتملة ومنضبطة، والحياة المعيشية ليست مستعصية.

تغير مفهوم قوة الدولة ومكوناتها

وكان من أبرز مظاهر هذا التطور التغيير في مفهوم قوة الدولة، والذي أخذ يستقر في العلوم السياسية، وفي الفكر السياسي للدول، والذي يرى أنه في عصر ثورة المعلومات، لم تعد القوة العسكرية هي المعيار الأول لتحديد من هي الدولة الأقوى، بعد أن دخلت مكونات أخرى في هذا المفهوم، منها: صعود القوة الناعمة، بما تعنيه من حشد القدرات والمهارات الثقافية والإبداعية، والقدرة الاقتصادية التنافسية، التي يتم الوصول إليها بامتزاج سياسات التنمية الاقتصادية، بالبحوث والكشوف العلمية، بالإضافة إلى ما أصبحت تمثله القدرة الاقتصادية التنافسية، باعتبارها على قمة عناصر الأمن القومي للدولة، ثم توافر المعلومات، وامتلاك المعرفة والتي تتجاوز حدود المعلومات، لكونها تعني الإحاطة بما يجري في العالم، من تحولات، واستشراف آفاق المستقبل وتجهيز سياسات تستعد بها للتعامل مع ما هو محتمل وفق استراتيجية متكاملة واضحة المعالم.

وكان القرن الحادي والعشرون قد جاء حاملاً علامات جديدة للنظام الدولي، منها تصاعد دور القوة الناعمة Soft Power ليكون لها الأسبقية على القوة المادية Hard Power تتقدمها القوة العسكرية، وإن عصر المعلومات بكل مكوناته ووسائله، وفي مقدمتها الصورة، ووسائل الاتصال، والفنون بمختلف فروعها، سوف يحكمه مبدأ المنافسة في مجالات السياسة، والاقتصاد، والأبحاث والكشوف

العلمية، وكذلك في الفنون باعتبارها ستكون قوة إطلاق الهوية وإبراز الكرامة الوطنية وغريزة الانتماء للوطن، أي أن الثقافة تقف عند الخط الأمامي للشئون الدولية في السنوات المقبلة.

وكانت أمريكا وأوروبا قد عرفت قيمة السياسة الثقافية منذ أكثر من أربعين عامًا، لكن الجديد أنها دخلت الآن في الفكر الاستراتيجي للدول، وصارت جزءًا مهمًا من سياستها الخارجية، باعتبار كل منهما تكمل دور الآخر، وارتبط ذلك بالوعي بأن يكون الإبداع العلمي والأدبي والفني عبارة عن مجتمع مستقل وليس تابعًا، لأن هذا هو سر قوته في النهضة، وفي أداء دوره في دعم السياسة الخارجية، لأن تواصل الدول والشعوب الأخرى معه، لن يتم إلا إذا كانت له هذه الاستقلالية العلمية والفنية والأدبية، كما أن المناقشات التي شهدتها الغرب حول هذه المسألة منذ بدأت في سبعينيات القرن العشرين، قد استقر فهمها على ما يسمى ديمقراطية الثقافة، وأنها تقوى بازدهار استقلاليتها، كرافد يصب في مجرى السياسة الخارجية، ويعزز دور الدولة عالميًا، ويرتقي بمكانتها.

ومع بدايات القرن الحادي والعشرين، اتخذت هذه الرؤية منحى جديدًا، بسبب تأثيرات ثورة المعلومات، حيث صارت الاثنان السياسة والثقافة، من ضرورات الاستراتيجية العامة للدولة.

وقد فرضت الأوضاع المتغيرة في عالم اليوم على الدول استيعاب قيمة الأخذ بما أصبح يسمى بالقوة الذكية، ضمن ممارسات أساليب

_____ الفصل الثالث: غفلة النظام عن تحولات الداخل والخارج

السياسة والحكم، إدراكاً منها أنَّ القوة الذكية هي الطريق - في عالم متغير - إلى نجاح الحكم في بلوغ الهدف الذي يضع سياساته لبلوغه، فإما أن ينجح، وإما أن يقابل بحائط صَدٍّ.

والقوة الذكية مصطلح في العلاقات الدولية، تعني القدرة على المزج بين القوة المادية Hard Power والقوة الناعمة Soft Power في إطار استراتيجية واحدة. وتتضمن الاستخدام في إطار استراتيجي للدبلوماسية، والإقناع، وممارسة القوة والنفوذ بوسائل تكون لها الشرعية السياسية، والاجتماعية، وقد شاع المصطلح بعد غزو العراق عام 2003، وصار له رواج أكثر عن ذي قبل، كرد فعل على السياسة الخارجية الهجومية لإدارة بوش والمحافظين الجدد، وبصفة عامة أصبح معناها يتلخص في قدرة الحاكم على الفوز باقتناع الناس بالسياسة التي يتخذها.

وأصل هذا التحول يرجع إلى أن دخول العالم عصر ثورة المعلومات الذي نعيشه اليوم - تحت تأثير جميع أدوات ووسائل هذه الثورة - قد جعل «المنافسة»، هي المبدأ الأساسي الذي يحكم علاقات الدولة، سواء بالخارج، أو بالداخل.

ففي الخارج تدور المنافسة على اكتساب النفوذ والمكانة، وفي الداخل فإن الدولة لم تعد تنفرد بالساحة السياسية، لكنها داخل منافسة في مواجهة مجتمع مدني متنوع ونشيط، وفضائيات، وتدفق معلومات بغير حدود.

فالعالم قد تداخل في بعضه، وصارت العيون نافذة عبر حدود وهمية، تطل على بعضها، ترقب وترصد وتقارن وتحلل، ثم تستخلص لنفسها رؤية وموقفًا.

لهذا لم تقتصر سياسات التعامل مع هذا التحول باعتباره مجرد ظاهرة، يلحق بها تطور في السياسات، وإنما وضعت له استراتيجيات تقوم على تعظيم مصداقية الحكم، وإضعاف مصداقية منافسيه، وذلك بالتركيز على الوضوح الكلي لخلفيات صدور أي قرار، أي بتوفير المعلومات الحقيقية لأسباب صدور القرار.

إن عصر ثورة المعلومات قد هدم نظام الإعلام الذي يمشي في طريق من اتجاه واحد، كان يمكن فيه للدولة أن تحتكر المعلومة، وأن تغلف قراراتها بمبررات تختارها، وقتها لم يكن متاحًا للرأي العام العلم بالأشياء من خلال قنوات مفتوحة، يطل منها على جميع أبعاد الأحداث.

بينما اليوم تعددت القنوات والنوافذ، وهي مفتوحة على مصاريعها، والعلم لا تحجبه رقابة وحواجز.

نتيجة لهذه التحولات أصبح ما يحكم العلاقة بين صانع القرار والرأي العام، أنه صار شريكًا فعليًا في حوار تفاعلي، وليس مجرد مُتلقٍ في شيء أشبه بالتلقين في المدارس.

وهذا التحوّل لا يؤدي إلى الاقتناع بالسياسة المعلنة، بل ينتج عنه بعد ذلك حشد مجتمعي تلقائي لمساندة السياسة، التي اتخذتها الدولة، وتوفير مناخ النجاح لها.

أما إذا كان هناك شح في المعلومات، فسوف تسرع أطراف أخرى منافسة لكي تعوضه إما بمعلومات صحيحة، أو باجتهادات قد تتجاوز الحقيقة، أو تفتت عليها، حسب الجهة التي يهمها أن تملأ هذا الفراغ، بما يخدم سياستها هي.

إن التغيير هو فلسفة العصر وقاعدة عمله، لأن العالم يتحول من حول الجميع، وإذا لم تلاحقه الدول بتغيير ما هو تقليدي ومزمن، فإن عجلة التغيير بإيقاعها السريع سوف تُطَوِّحُ بها بعيداً عن دورانها. وإن الصراع التنافسي في العالم - والذي كانت تحكمه الأيديولوجية أثناء سنوات الحرب الباردة - قد أخلي ميدانه، لمبدأ المنافسة الذكية التي صارت تحكم علاقات اليوم.. وهي منافسة لا تقدر عليها أي دولة، إلا بفهم كيفية الارتقاء بعناصرها البشرية، واستخدام أفضل ما في مخزونها من العقول، وبوضع استراتيجية ترتقي بها: علماً وتعليماً، وثقافة واقتصاداً وإنتاجاً، وتحقيق أقصى فائدة من التنوع في الرؤى والأفكار.

ولا بد لنجاح هذه الاستراتيجية من ضمان إقناع الناس فهم المستهدفون بهذه الاستراتيجية وليس مجرد إعلامهم بالقرار وهو أمر غاب عن العقل المغيب للنظام السابق، الذي لم يُبَدِ أي اهتمام بالفوز بالرضا العام، معلناً تصريحات ومتخذاً سياسات تسير في عكس التوجه العام للشعب المصري، وإذا سئل رجاله عن سر هذا السلوك، كانوا يقولون إن المطالب التي ترددها النخبة هي تعبير عن رأي الأقلية في مصر.

تحقيق الشعور بالسعادة وظيفية أساسية للحكم

وأمام اتساع حجم المعاناة والشقاء والفقر، والحرمان من الحقوق الأساسية للمواطن، كان يظهر مدى انعدام فهم رجال النظام لمفهوم الحكم ومعناه والانعزال تمامًا عن هدف تحقيق الشعور بالسعادة للشعب، والذي يعد جزءًا لا يتجزأ من دور الحاكم.

وعند معنى العلاقة بين السياسة والسعادة، سبق للفيلسوف الفارابي أن حدد الهدف العام للدولة بأنه عادة تحقيق شعور يسمى السعادة. وهو نفس المفهوم الذي أخذ به بعد ذلك علماء في الغرب، بل إنه منصوص عليه في إعلان الاستقلال الأمريكي، الذي قرر حق كل مواطن في الحياة، والحرية، وطلب السعادة.

وإذا كانت مرامي وأهداف السياسات التي تتبعها الحكومات المسؤولة عن شعوبها، تتوجه نحو الارتقاء بحياة هذه الشعوب ومستوياتها المعيشية، ورفاهيتها، تعليميًا، وصحيًا، وثقافيًا، وسلامتها، واستقرارها، وأمانها داخليًا، وأمنها خارجيًا، فإن هذه الأهداف كلها تصب في مجرى واحد، تتدفق فيه أسباب توفير السعادة للمواطن، وإن أيا من هذه السياسات، ينبغي أن يُوجَد لدى المواطن الشعور بالرضا، تجاه الأوضاع التي تحيط به في حياته اليومية، وإلا جانب القرار السياسي الصواب، وانعزل عن الأصل من صدوره، وهو سعيه لخير المواطن.

- تتحقق السعادة إذا توافر للإنسان شعور بأن إرادته حرة، وفي حالة شعوره بأن إرادته مقيدة، أو أنه مكره على تقبل ما لا يتقبله بإرادته الحرة، ينسحب منه الشعور بالرضا، ويتلاشى الشعور بالسعادة.
- السعادة عند الفرد مثل شعلة يضيئها أمل محسوس في المستقبل، فإذا طمست معالم الأمل، أو اختنق بالإحباط، تنطفئ الشعلة.

وعند بحث ظاهرة انتقال عدوى التعاسة، لتتحول إلى ظاهرة، حسب ما أطلق عليه البعض الاكتئاب القومي، جاء إلى جانب الأسباب الاجتماعية، والمنغصات المعيشية اليومية، التي تصادف المرء في رحلة ذهابه إلى عمله وعودته منه، أو في التعتن من جانب أجهزة التعامل مع الجمهور، والمختصة بالخدمات المكلفة بها، كان هناك ما يتجاوز هذه الأسباب، مما يتعلق بالوطن ذاته، والانتماء إليه، والشعور بما قد يتعرض له من مخاطر وأزمات. وهو الشعور بالانكسار النفسي، نتيجة عجز عن مواجهة تعدي قوة خارجية، على سيادة الدولة، وانتهاك كرامتها الوطنية. عندئذ يصبح ذلك عنصراً أساسياً في إيجاد الشعور الجماعي بالإحباط، الذي يظلل المواطن بغمامة قاتمة من فقدان الإحساس بالسعادة.

ولعل الدراسات الحديثة التي بدأت تلقى اهتماماً كبيراً في العالم المتقدم، والتي جذبت إلى المشاركة فيها علماء السياسة،

والمختصين بما يسمى علم النفس السياسي، قصدت ليس فقط، إلى طرح نتائج الدراسات، بل أن تجعل منها منارة أمام عيون صانعي القرار السياسي، حتى لا يفلت من بين أيديهم، وهم يرسمون سياساتهم كوزراء أو رؤساء قطاعات، الخيط الرفيع الذي يربط السياسة بالسعادة. وهو الخيط الذي يضمن لهذه السياسة، القبول العام، والقابلية للبقاء.

ولهذا أيضًا صارت استطلاعات الرأي عنصرًا مهمًا وأساسيًا، في قياس توجهات الرأي العام وردود فعله، تجاه سياسة ما، ليس فقط بعد إقرارها، بل من قبل ذلك، وفي فترة التفكير والتخطيط لمثل هذه السياسة.

ذلك أن أي دولة تتحمل مسئولية مواطن، له حالة مزاجية، ليس بالضرورة أن تكون ثابتة على مدى السنين، بل إنها عرضة للتحول والتغير، نتيجة ما يحدث من تغيرات في الداخل، وفي العالم الخارجي، بعد أن تداخلت المؤثرات الخارجية، في كثير من جوانب الحياة في الداخل، بسبب دخول الشعوب عصر ثورة المعلومات، وتراجع الفواصل على الحدود، ما يؤدي إلى تغيرات هائلة، في الحالة المزاجية للشعوب، والمعايير التي تقيس بها الأشياء، والأوضاع، والأشخاص. وأيضًا نتيجة اتساع دائرة المعرفة لديها، بما يجري في العالم، وبما يخصها هي من شئون، والمقارنة بين الحاليتين.

الارتباط قائم وأصيل بين السعادة والقرار السياسي، ومنطق التفكير فيه، وصياغته، والإلمام بجدوى تأثيره، وبتأثيراته المنشودة والمحسوبة، وإذا حدث انفصال بين الاثنين فقدت السياسة أساسياتها، وما يترتب على ذلك من تداعيات، تتخذ شكل سلبيات تظهر في المجتمع، وتبدو غريبة عليه، مقتحمة عالمه، متصادمة مع خصائصه المعروفة والمألوفة.

المقدمات الدالة على حدث كبير وشيك

كانت المقدمات الدالة على أنَّ حدثًا كبيرًا على وشك الوقوع في بلادنا، تدق كأجراس الإنذار. لكن لم يكن فيهم من يسمع، أو لا يريد أصلًا أن يسمع، وأن يصدق رنين الأجراس!!، أو أن البلد ليس ساكنًا كما يوهمون أنفسهم، وبخلاف الظواهر التي تعكس حالة الغضب القومي في كل أنحاء مصر، وبين كافة طبقاتها من أعلى سلم المتعلمين وشاغلي المراكز المهمة، حتى آخر درجات السلم بين رجل الشارع العادي، فإن دراسات علمية محايدة وعديدة كانت تنبه إلى الحدث الوشيك.

وأختار من بينها أحدث دراسة في ديسمبر 2010، في كتاب بعنوان «الشرق الأوسط المتغير» صادر باللغة الإنجليزية عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة تأليف دكتور بهجت قرني الأستاذ بجامعة مونتريال بكندا، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، بمشاركة سبعة من أساتذة العلوم السياسية، في رصد ميداني لموضوع دراستهم، وقد عرضت للكتاب

على صفحة كاملة بالأهرام يوم 7 يناير 2011، وهو ينبه إلى تجاهل واضح لديناميكية التغيير الجارية، وإصرار على أن المنطقة العربية بأكملها مستثناة من التغيير. الذي صار قاعدة عمل عصر ثورة المعلومات الذي نعيشه. وأن هناك تغييرًا تراكميًا يحدث بالفعل في عملية نابضة بالحياة، لها صفة الثبات والاستمرارية.

أزمة عدم فهم للشعب الذي يحكمونه

لم يكن عدم استيعابهم لما يجري من حولهم في العالم، يختلف عن طمس نظرهم لما يدور داخل مصر.

كانت هناك أزمة ثقة بين الحكومة والمواطن، فالحكومة لها لغة خطاب فاقد للمنطق، وكأن تلك الحكومة لا تعيش في مصر، فتتحدث بما لا يستقيم مع الواقع المعاش، والمواطن له لغة خطاب تعبر عن هموم ومطالب، لا يجد لها صدى لدى الحكومة، في سياسات، ومواقف، وسلوكيات.

كانت فجوة الثقة تزداد اتساعًا يومًا بعد يوم، حتى إنه لم تظهر عليهم استجابة جدية لحدث كان من الطبيعي أن يقلب حسابات أي نظام حاكم رأسًا على عقب، لمسوه بأنفسهم عام 2004.

وكان إحجام الرأي العام في الانتخابات التشريعية عام 2004، بامتناع 75٪ ممن لهم حق التصويت، عن الإدلاء بأصواتهم، وكثير منهم من المتعلمين والمثقفين، مؤشرًا على وجود هذه الفجوة،

والنخبة ذاتها، وعلى الأخص تيار كبير منها، مشارك في ظاهرة الاحتجاجات الراهنة، يفترض النظر إلى مطالبهم ليس فقط المادية والمهنية، بل أيضا وبشكل عام، وجهات نظرهم في الحياة العامة بما في ذلك حال التعليم، والاقتصاد، والأوضاع الاجتماعية، وغيرها، اعترافًا بما يتمتعون به من درجة عالية من الوعي والمتابعة والإحاطة بالشأن العام وما يملكونه من أفق واسع، يدرك حجم المشاكل ومدى تداعياتها والخيارات المتاحة لحلها وهم في النهاية رصيد ليس من المصلحة تبيده أو تجميده.

وهم من ناحية أخرى ليسوا منفصلين عن الحركة المجتمعية للرأي العام، ما كان منها تحت السطح، وما ظهر فوقه، وليس خافيا ما كشف عنه ظهور آثار جانبية غير مرغوب فيها لمشروعات نفذت، بعد أن كان يمكن تفاديها لو رجعت الجهة التنفيذية إلى أهل العلم والخبرة والاختصاص منهم.

إن وجود أسباب عدم الثقة والاحتقان، قد لا يكفي وحده لخروج حركة الاحتجاج المجتمعية من تحت السطح، ودفعة واحدة على هذا النحو، لكن الشعور الموجه بها هو الذي يدفعها إلى السطح. وهو شعور أصبح متاحًا وجوده حتى لأقل الناس تعليمًا، عن طريق اتصال بالعالم وما يجري فيه عبر الفضائيات في عصر ثورة المعلومات، والمشاهدة والتأمل، وقوة الإحساس بما هم محرومون منه مقارنة بأوضاع شعوب أخرى.

ويتفق علماء السياسة في الغرب في دراسات معاصرة، على أن حلقات الاحتجاج المحدودة، حين تنتشر وتتابع حاملة نفس الشعارات ونفس المطالب في أي مجتمع، فإنها تصل إلى نقطة تكون فيها موجات كموج البحر، تندافع كل موجة وهي متصلة بالأخرى، لتشكل معًا تيارًا متصلًا. وهو ما حدث يوم 25 يناير، لكنهم لم يتفهموا أيضًا هذه المؤشرات.

واتصالًا بكل أسباب الاحتجاج من الخلل بين الأجور والأسعار، وعدم القدرة على السيطرة على انفلاتها الجنوني، إلى ما وراء الظاهرة المؤسفة والمرفوضة لدى البعض لمن ظهر عليهم ضعف الشعور بالانتماء للوطن، إلى إعطاء الغالبية ظهرها للحياة السياسية، وهو ما كانت شاهدًا عليه النسب الضعيفة للمشاركة في الانتخابات، فقد أضيف إلى ذلك، غياب الأحزاب عن الوجود الفعلي في الشارع، فلم يكن لها - بما في ذلك الحزب الحاكم - وجود يصل إلى المشاركين في الاعتصامات والاحتجاجات، يقترب منهم، ويقيم معهم جسور اتصال وحوار، ويكون حلقة صلة بينهم وبين الحكومة. وبالطبع فالوجود المفاجئ لا يفيد، إذا لم يكن له أساس مستمر من قبل بين الناس.

وإذا انفرد حزب واحد بمقومات الوجود والقوة والنفوذ، فهذا يضعف الأحزاب المنافسة، وينقل بالتبعية عوامل الضعف إلى الحزب الحاكم، لأن قدراته لا تكتسب إلا من المنافسة، ووسط ساحة

_____ الفصل الثالث: غفلة النظام عن تحولات الداخل والخارج

الجماهير وفي حالة عدم توافر هذه الظروف يصاب النظام الحزبي برمته بالوهن.

إن الظاهرة التي انتشرت في كل أرجاء مصر، حتى في أصغر قراها، ليس لها سبب واحد، أو أنها تنطلق من الاحتياجات المادية وحدها وإن كانت لها أهميتها البالغة - لكنها وليدة مزاج اجتماعي عام قد تغير، بفعل أوضاع يلمس الجميع الضرورة الحيوية لتغييرها، لكن التغيير لا يطولها، ولا يقترب منها، وكان أكثر ما يضغط على هذا المزاج، الإدراك بأن مقومات القدرة على بلوغ الأهداف الملحة، للناس والدولة، موجودة ومتوافرة، بينما الأداء قاصر عن شحذ هذه المقومات، وبلوغ الهدف.

ولو أننا التقطنا نموذجاً وحيداً من قلب خريطة الأوضاع، وهو التعليم، فسنلاحظ أن كل أوجاع العملية التعليمية ظاهرة للعيان، لكل المتصلين بالنظام التعليمي، من بسطاء الناس إلى الخبراء والمختصين، بل من وزراء للتعليم، لم يستطيعوا إنكار شكواهم منها، لكنهم - ويا لغرابة الأمر - لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئاً.

وهو ما قد يعني أن عملية تغيير الأوضاع محل الشكوى تبدو كمنظومة منسقة ومتكاملة تتكاتف خطاها، ولا يصلح لها عملياً أن تتحرك في قطاع وتتباطأ أو تفتقد الحركة في قطاعات أخرى.

ولهذا بدأت هذا الحديث بأهمية وجود رؤية أوسع وأشمل لظاهرة الاحتجاجات والاعتصامات والإضرابات، تُلمّ بالشأن المصري بكامله.

إن النظام السابق لم تكن لديه حنكة لفن وعلم الحكم، فكان فاقد الصلاحية لشغل المكانة التي يحتلها على قمة المسؤولية، وكل صور الأداء، وأساليب الإدارة والتفكير، ولغة الخطاب، شاهدة على ذلك.. فهو فاقد للرؤية السياسية، وللфكر الاستراتيجي، قاصر عن تحديد هوية الدولة، أو ماذا يريد لها أن تكون، كان العالم من حوله، وضمنه دول صغيرة - بالمقارنة بمصر - تستوعب ذلك كله، وتنهض وتتقدم، إلّا هو، فلم تكن كلمة التغيير تلقى قبولاً لديه.

هذه الدول الصغيرة، تولت مسئولية الحكم فيها أنظمة واعية، منتمية وطنية لبلدها، وتدرك أنها جزء من عالم كبير، انتقل إلى عصر ثورة المعلومات، بكل القواعد والمبادئ المتغيرة التي تحكم عمله وقراءاته، وأن القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، في هذا العصر لم يعد يبنى على النظريات القديمة في الحكم، التي تجاوزها الزمن، بل يبنى على تغير المفاهيم، وإطلاق الخيال، لا ابتداء وإنتاج أفكار جديدة، وأدركت هذه الأنظمة أن الوصول إلى ذلك يقتضي غمر نهر السياسة فيها، بفيض من تنوع الأفكار، ومن آراء الشخصيات من أصحاب الخبرة والمعرفة، بينما كان النظام في مصر، يتبع العكس، فهو يجفف نهر السياسة، من كل فكر ورأي

لا يروق له، حتى أحاله إلى بركة ضحلة راكدة، تغوص فيها شبكات المصالح.

وكان من دواعي العجب أن بعض القيادات من النظام السابق، كانت تستمد طريقة التفكير من البركة الضحلة، فمثلاً حين تتحدث إلى الناس بلغة مغلوطة في قراءة مضللة للتاريخ، فكنت تسمع بعضهم يقول إن المصريين لم يكن لديهم اهتمام تراثي أو تاريخي بالسياسة، فهم منشغلون بلقمة العيش والمستوى المعيشي وبعضهم يقول إن الديمقراطية لا تشغل المواطن العادي، فهذا حديث النخبة المشاكسة العالية الصوت، وهو بهذا يتجاهل ما يجري في العالم من تغير في مفهوم الديمقراطية، وكيف أنها لم تعد تعني نظاماً سياسياً، بل إن مضمونها اتسع ليشمل كل شيء من مقومات الأمن القومي، وقدرة الدولة ومكانتها، إلى الارتقاء بالبشر، ونجاح التنمية، والتقدم والنهضة، والازدهار الثقافي، والانتماء، والهوية الوطنية.

كان النظام في عوز من المقومات التي يدار بها الحكم، والتي تبرز بقاءه، وتعطيه شرعيته، فعلى يديه حدث التراجع والتدهور والتدني، في كل ما يمس حياة المواطن من التنمية، والتعليم، والصحة، والبحث العلمي، والإنتاج، وتوفير الغذاء ذاتياً، في مقابل بناء هيكل دولة المصالح، والوقوف في عداء صريح ضد أي جهود لدعم وجود الدولة المنتجة زراعياً وصناعياً، من أجل التوسع في الاستيراد، وفوضى الأجور، وترك الأسعار تتفافز بشكل جنوني، دون أي مبرر

اقتصادي أو أخلاقي، وفي تقديم مبررات بالية عن أن الأسعار يحكمها قانون العرض والطلب، وليس للحكومة أن تتدخل في السوق، بينما دول العالم وفي مقدمتها أكبر الدول الرأسمالية، ألقت بهذه النظريات على الرف، وسارت على سياسات تحتم تدخل الدولة للسيطرة على الأسعار، والالتزام بالتوزيع العادل لنتائج التنمية على مواطنيها.

لقد كرس النظام نمط الفردية في القرار، وإقصاء الرأي المخالف، وحرمان البلد من أصحاب الخبرة والمعرفة، ليس لسبب سوى أن لهم رأياً مستقلاً، يراعي صالح الوطن قبل أي شيء آخر، وأطلق العنان لتكاثر المنافقين، والذين كَوَّنوا من حول أنفسهم حلقات أخرى من صغار المنافقين، حتى علا صوتهم جميعاً في معزوفة نشاز من الصراخ للتشويش على أي صوت صادق.

ولم تكن للنظام رؤية علمية لمعنى الأمن القومي، حتى إن الرئيس السابق قد جرد الحكم من وجود مجلس أمن قومي، في وقت تتصاعد فيه التهديدات للدولة من كل ناحية، بحيث تراجعت الدولة، عن مواقع لها، تصد عنها مثل هذه التهديدات، فحدث التراجع عن تواجد كان لها في إفريقيا، وبدا الموقف ضبابياً ناحية عمق مصر الاستراتيجي في قضايا مثل السودان وأحداثه - وعدم وجود إدارة لعملية السلام في مواجهة امتلاك إسرائيل إدارة استراتيجية لعملية السلام - وخفوت الرؤية السياسية للتحول الدولي ناحية آسيا والتي تنبئ بأن مركز التأثير

_____ الفصل الثالث: غفلة النظام عن تحولات الداخل والخارج

العالمي سيتقل من الغرب إلى آسيا - وكانت إدارة العلاقة مع إسرائيل تخلق من رؤية علمية تتعامل بندية مع التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي تجاه العالم العربي كله، ومصر على وجه الخصوص، وفوق ذلك كله كان تراجع الدور الإقليمي لمصر خاصة في العالم العربي.

الفصل الرابع

ما بعد الثورة



الذين أرادوا دفع ثورة 25 يناير إلى مآزق سياسي

منذ البداية - ومن الأيام الأولى لثورة 25 يناير، ووجود حكومة أحمد شفيق المختارة من الرئيس السابق، والمراوغة الرئاسية، ما بين مطالب التنحي، والرغبة المزمنة في الامساك بقبضة السلطة، وحتى مجيء يوم الخضوع لحتمية الرحيل في 11 فبراير - فإن ثورة 25 يناير كانت تواجه حصارًا يدفع بها إلى مآزق سياسي، بينما قواها تحمل إصرارًا على الخروج إلى فضاء الحرية، والخلاص من كل سوءات الماضي.

هذا المآزق السياسي، صنعه وجود تناقض حاد بين منطق تفكير الذين قاموا بالثورة، وبين من ظلت في أيديهم مقاليد إدارة شئون البلاد، والذين كان لديهم إنكار لكون ما جرى ثورة، والسعي لفرض معايير تعاملهم معها، وكأنها حركة تصحيحية وكفى.

وكان التصرف بمنطق ومعايير الثورة هو الطريق، إلى حل التناقض، وإنهاء هذا المآزق السياسي. فالتصحيح له مفاهيم وأهداف، والثورة لها مفاهيمها وأهدافها.

التصحيح يبقى أركان الوضع القائم على ما هي عليه، باستثناء التخلص من رءوس النظام، والتخلي عن بعض المبادئ والسياسات، مع المحافظة على البعض الآخر.

في حين أن الثورة - وفي حالة مصر على وجه الخصوص - قامت من أجل بناء دولة ديمقراطية حديثة. دولة قانون، تطبق مبادئ العدالة الاجتماعية، في مناخ جديد ومختلف.

لكن ذلك لا يمكن أن يتم، قبل أن تمهد له إجراءات نزع جذور الفساد السياسي، الذي كانت الدولة تدار به، والذي برهنت تصرفات النظام السابق وقراراته، على أنه تأسس على مبدأ «هدم الدولة»، وإقامة منظومة مصالح، انفصلت تمامًا عن الشعب وهمومه المتصاعدة، ومطالبه واحتياجاته، وانغلقت عقلاً وسلوكًا، على خدمة هدف رأس النظام، وابنه، وأسرته، والمجموعة المستفيدة المقربة إليه، والتي تم انتقاؤها بمقاييس تخصه هو، ولا علاقة لها بعلم وفن الحكم والسياسة.

إن وضع الأمور في نصابها، بالتصرف وفقًا لمفهوم أن ما جرى في مصر، ثورة وليس مجرد حركة تصحيحية، يقتضي وضع جدول أولويات للمرحلة التي تمر بها مصر الآن، وجدول أعمال لا يغمض العين عن الجذور السامة التي غرست في تربة الحياة السياسية والاجتماعية، وتطهير الأرض، قبل البناء عليها، وإلا كنا كمن كان يبني على أرض رخوة لا تتحمل بناءً.

ومن المهم أن يوجد دليل ليكون هاديًا، للقرارات والسياسات، وهو «الرضا العام»، فليس هناك في الدول الديمقراطية العريقة أو الحديثة، نظام يتجاهل الرضا العام الذي هو سند بقائه وشرعيته، وقدرته على أن يحكم ويقود وطنًا وشعبًا.

والأمر المتفق عليه أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد انحاز للثورة وحماها منذ البداية. والأمر المتفق عليه كذلك أن مجموعات

الشباب - طليعة الثورة- التي أطلقت في 25 يناير، هم صناع هذا اليوم العظيم، والذي ستظل سيرته العظيمة في سجل التاريخ المصري بكامله. ولو لم يكونوا قد خرجوا في هذا التوقيت، لكننا قد انتظرنا إلى موعد قادم، فكل الأسباب لإشعال ثورة كانت متواجدة، وفي حالة تفاعل يومي.

لكن الذي لا خلاف عليه أيضًا أن الثورة ليست وليدة يوم فحسب، لكنها حصيلة تراكمات متصلة، شارك فيه قطاع معظمه من النخبة، الذين أسهموا في تهيئة المناخ الاجتماعي، والمزاج النفسي، بين المصريين، وتوفير التعبئة الجماهيرية الجموعية للملايين الذين خرجوا في 25 يناير، وهذا القطاع من النخبة له دوره المشهود في التصدي لحكم مبارك ونظامه، بآراء معلنة في ندوات، وكتب، ومقالات، ومسيرات، ووقفات احتجاجية، ترفض النظام، وتديره التأمري للتوريث.

وقياسًا على ما جرى من قبل في عام 1952، فإن خروج ملايين المصريين إلى الشوارع، تساند الضباط الأحرار، الذين كانوا طليعة بادرت بالتحرك يوم 23 يوليو، قد سبقته جهود متصلة طوال الأربعينيات، هيأت لها مناخ النجاح والحشد الجماهيري، وهي جهود قامت بها أحزاب، وصحافة، وكتابات لأدباء ومفكرين ورجال سياسة، بحيث كانت فترة الأربعينيات - التي سبقت الخمسينيات مباشرة- هي فترة تعبئة اجتماعية، وسياسية، ونفسية للشعب الذي كان له دوره

في الانتقال بها من حركة الجيش، إلى ثورة 52، وكانت هذه الجماهير «هي» روح الثورة.

وكانت المنتديات الوطنية في مصر - خاصة منذ تكثيف نشاطها ابتداءً من عام 2000 - تشهد تصعيداً في الندوات واللقاءات التي تعقد بشكل منتظم، وي طرح فيها المتحدثون آراءهم بصراحة كاملة في النظام القائم، وهي كثيرة ومتعددة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر؛ الدور الوطني النشط لجمعية النداء الجديد التي كان يديرها الراحل المحترم الدكتور سعيد النجار، وأذكر في جلسة حوار قصير بيننا في مكتبه بالجمعية، قبل بدء كلمتي التي دعاني لها في الجمعية، حول قصور الوضع السياسي في مصر، أن قال لي: «إنني ومجموعة من الشخصيات المهمة بإنقاذ مصر، قد قررنا رفع دعوى أمام القضاء نتهم فيها مبارك، بالتعدي على النظام الجمهوري، لأن بقاءه لأكثر من ثلاث دورات، هو خروج صارخ على خصائص النظام الجمهوري. بعدها بقليل توفي إلى رحمة الله الدكتور النجار.

واتصالاً بما أشرت إليه عن مراحل التعبئة الجماهيرية للثورة، فالمؤكد أنه لا يوجد انقطاع بين المراحل المختلفة للأحداث التاريخية في مصر، ومهما تباعدت أو تقاربت هذه الأحداث زمنياً، فهي في حقيقتها حلقات متصلة في سلسلة واحدة، ولم يكن انطلاق المصريين يوم 25 يناير، على النحو الذي بهر العالم، مقطوع الصلة بالأسس التي قامت عليها حضارة المصريين قبل آلاف السنين،

ولا المقومات الثابتة للشخصية القومية للمصريين، حتى ولو كان قد شاع ظلمًا خلال حكم مبارك، أن المصريين مستسلمون لقدرهم.

إن من بين ما يقال عن أسباب التشوش الظاهر في الحالة التي أعقبت ثورة 25 يناير، أن شباب الثورة لم تكن لهم قيادة، أو برنامج للتنفيذ، وهذا صحيح، فإن وضعًا كهذا كان يقتضي من البداية، أن يكون للشركاء الفعليين في صناعة الثورة، دور أصيل في تحديد اتجاهات المستقبل، بمعنى أنه كان يفضل مع وجود المجلس الأعلى للقوات المسلحة - مسئولًا عن إدارة شئون البلاد في المرحلة الانتقالية - أن يتم تشكيل هيئة أو مجلس يضم بعضًا من أعضاء المجلس العسكري، وممثلين عن شباب الثورة، وعناصر منتقاة من النخبة - ليس عشوائيًا - وإنما ممن كانت لهم مواقف دافعة ومحفزة للثورة. والمسألة ليست مستعصية، فالأسماء معروفة، والمواقف مسجلة، وكثيرون منهم من المشهود لهم بأنهم من أهل الخبرة والتخصصات والعلم، والحنكة السياسية. وأن يكون فيما بينهم تبادل للرأي، وتفاعل صحي لمصلحة مصر وينقل إلى المجلس العسكري الذي يحكم صورة حقيقية للحاضر والمستقبل.

كان إنشاء مجلس على هذا النحو، متوافقًا ومنسجمًا - حسب منطق الأمور - مع طبيعة ما جرى يوم 25 يناير، حتى يكون هناك ضبط لإيقاع الثورة، ووصول آمن وسلس نحو تحقيق أهدافها، وتفادي حالة التشوش التي رأيناها والتي ازدحمت بصخب عشرات بل مئات

الأصوات، وكل منهم له مطالب، وأكثرهم يدعي أنه من صناع الثورة. وأغلبهم كان بعيداً، أو متردداً بل ربما كان رافضاً لها، لكن ما يمنع من أن يقفز ويأخذ له نصيباً.

صحيح أن المجلس العسكري قد أوضح - من أول يوم لتولية مسئولية إدارة الدولة - أن وجوده ينتهي بانتخاب مجلسي الشعب والشورى، وانتخاب رئيس الجمهورية، لكن المعضلة أنه يدير فترة انتقالية، وهذه فترة بالغة الأهمية والخطورة؛ لأن ما يتقرر خلالها مؤثر جداً في تحديد مسارات المستقبل وشكله وطبيعته. ولأن الفترة الانتقالية المستقرة، هي الأرضية التي سنتقلنا إلى مرحلة الأمل في دولة ديموقراطية حديثة ناهضة.

والمفترض أن ما يتم في الفترة الانتقالية، يكون التجسيد العملي للأهداف التي قامت من أجلها الثورة، وهذا لا يتم في غياب الشركاء الفعليين في صنع هذه الثورة، ولا يغيب عن بال أحد، أن مطالب الثورة ليست وليدة ظرف زمني قصير أو محدود، لكنها خلاصة تعبئة وحشد نفسي، لدى الشعب المصري، قد لا يكون مريثاً أو محسوباً بوعي، لكن القراءة الحقيقية لما جرى في 25 يناير، يفترض أن تجعل كل من له عقل، لا يتصرف من زاوية الاكتفاء بالنظر إلى ظواهر الأمور، وأياً كان ما جرى فالحقيقة أن المجلس العسكري كان يحكم لكن الآخرين كانوا يعجسدون روح الثورة.

أعراض ما بعد الثورة

وكان ذلك من أسباب ما ظهر من أعراض ما بعد قوة الدفع الأولى لثورة 25 يناير، وهي أعراض تظهر حين تكون ظروف انطلاق الثورات، تجعل من اكتمالها مسألة تتم على أكثر من مرحلة.

ولقد برهنت تجارب التاريخ على أن الأمم التي تحدث فيها ثورات تنقلها من حال إلى حال، أو التي تمر بتحويلات تاريخية كبرى، فإنها تدخل فيما يعرف بفترة سيولة أو ضاع ما بعد التحويلات، أو فوضى ما بعد الثورة.

لكن هذا ليس أمرًا قدرًا في كل الحالات، وبشكل عام فإن أعراض ما بعد الثورة، أو التحويلات التاريخية، قد تقع نتيجة أوضاع معينة نابعة من ظروف هذه الدولة أو تلك، ويكون من ضمنها على سبيل المثال:

- 1- انشغال شركاء صنع الثورة في صراعات على حساب بقية الشركاء، خاصة إذا لم يكونوا أصلًا فريقًا واحدًا متجانسًا.
- 2- تربص كوادرات احتياطية مدربة من النظام السابق، وأجهزته الأمنية، لتوجيه ضربات مضادة، من داخل جيوب غير مرئية، تنفيذًا لخطط أعدت مسبقًا، للتعامل مع مثل هذا الموقف الجديد، وتتركز أولى ضرباتهم على إثارة فوضى أمنية.
- 3- عدم وجود قيادة واحدة متفق عليها، ومسلم لها بالقيادة، تمسك بزمam توجيه حركة الثورة نحو أهدافها.

وبالقياس على ما جرى في أعقاب ثورة 25 يناير وما ظهر على السطح من خلافات بين الذين قادوا الحركة المجتمعية إلى الثورة، وبين من لحقوا بهم لاحقاً مؤيدين، وتبادل التصريحات والتصريحات المضادة فإن ذلك كان يستمد طاقته من بعض أو كل هذه الأسباب.

لكن يضاف إلى ذلك سبب آخر فيما يتعلق بالحالة المصرية، وهو تأثير الصدمة الثقافية - لو صح هذا التعبير - لمفاجأة حدوث الثورة في توقيت لم يكن هو المتوقع، رغم وجود اقتناع عام بأنها سوف تحدث يوماً ما، وكان وقع هذه الصدمة شديداً بين من لم تكن له يد مباشرة في إطلاق الثورة في 25 يناير.

وكان من نتائج هذه الصدمة الثقافية أمران:

أولهما إحساس مجموعات من خارج دائرة صنع الثورة، أنها كانت مكبلة بقيود الخوف من النظام، أو باختيار قطاع منها ممالة النظام، إما طلباً للسلامة، وإما للحصول على مزايا.

وكانت النتيجة عقب ثبوت نجاح الثورة، حدوث اندفاع إلى مطالب وسلوكيات، تصب في بركة فوضى ما بعد الثورة، وكان رد الفعل لسنوات الحجر على حركتها، هو الذي يجرفها إلى هذا السلوك.

الأمر الثاني، أن الصدمة أدت إلى تناثر معتقدات، كانت من طول زمن تثبيتها في الأذهان، قد تحكمت في التفكير والسلوك لدى البعض، ممن استقر في ذهنهم أن عليهم طاعة ما يأمر به النظام، وكأنه قدر مقدر عليهم.

هذه العناصر كانت تتفاعل مع بعضها، وتحول الساحة السياسية إلى معترك لصراعات بين أطراف، كانت مواقفها تتسم بالقوة. وكان يفترض منطقاً وعقلاً، أن تظل حريصة على وحدة مواقفها، وأن تنحي جانباً الحسابات الذاتية؛ لأن الثورة ما زالت تسير بقوة الدفع الأولى، وهي مرحلة سياسية انتقالية، تسبق مرحلة تحقيق مجمل أهداف الثورة.

هذا الصراع يديره البعض من منطلقات لا علاقة لها بالعملية السياسية، في وضعها المرحلي، ولا بما هو مأمول لاستقرار مصر ومستقبلها ومصحتها العليا.

لأن السياسة هي فن إدارة الأهداف المتعارضة، والتوفيق والتنسيق السلس بينها، فإن على من يمارسها أن يكون أداؤه حسب قوانينها، وألا يكرر خطايا طريقة إدارة النظام السابق للعملية السياسية. ومن الخطأ أن يتصور طرف أن زمام الحياة السياسية قد صار ملك يديه.

ولا تزال هناك أشياء يعتبر إنجازها حجر الأساس لبناء الدولة، التي خرجت الملايين في كافة أرجاء مصر، من أجل أن تراها، وقد صارت حقيقة دامغة وملموسة، والمثير للدهشة أن المختلفين قد جرفتهم الخلافات إلى مسارات بعيدة عن القضية الأهم، وهي أن يخرج منهم مشروع قومي للتقدم الاقتصادي، يرتقي بالمستوى المعيشي للمواطنين، ويبسط قبضة الأمن على الشارع المصري.

ويفترض أن تكون كافة الأطراف النشطة في الساحة المفتوحة للنشاط السياسي مدركة عن وعي أنها مجرد قوى تتحرك وسط بحر واسع وممتد إلى ما لا نهاية، يجمع الشعب المصري، وهو الأصل، وأنها تمثله ولا تمثل نفسها، وأن هذا الشعب كان قد فقد - في ظل النظام السابق - الثقة في العملية السياسية وأطرافها جميعاً، فأعطاهما ظهره وتركها لهم يعيشون بها، بعد أن أدرك أن الغالبية العظمى من اللاعبين في الحلبة السياسية يباشرون عملهم لمصالحهم الخاصة، ودون أن يجد لنفسه مصلحة فيما يجري، إلى أن جاء اليوم الذي أطاح فيه بالنظام السابق.

ومن الطبيعي أن تكون هناك تنظيمات وأحزاب وتوجهات، تختلف عن بعضها لكن ما يجري هو تشتت صناعته كثرة ملحوظة لأعداد اللاعبين، من أحزاب، وجماعات، وأطراف بعضها بلا هوية، وبعضهم ممن ينتمون للنظام السابق، ويتسترون تحت لافتة الثورة، وهو ما كان يدعو للتساؤل:

أليس مما يفيد العملية السياسية، تلاقي مجموعات من الأحزاب التي تقترب برامجها من بعضها فوق أرضية مشتركة، تجمعها معاً في تكتل أو ائتلاف حزبي؟

ثم حين يلفت النظر تعدد المجموعات التي أطلقت شرارة ثورة 25 يناير، أليس من الأكثر إفادة لهم وللوطن انخراطهم في تكتل حزبي

مع أصحاب الخبرة، والمواقف الوطنية الصريحة في رفض النظام السابق وفضحه؟

تساؤلات كان يدفع بها إلى العقل، تأمل المشهد السياسي الراهن في مصر.

نظرية اختطاف الثمرة قبل نضجها

لست من أنصار مقولة ترددت بأن ثورة 25 يناير اختطفت.. وإن كنت قد استخدمت تعبيراً قريباً من ذلك، للتنبيه والتحذير، وليس أخذاً بهذه المقولة.

فالوضع في مصر له خصوصياته، تاريخيًا، من ناحية طبيعة وخصائص الشخصية القومية للمصريين، ومن ناحية ثانية للدوافع التي أطلقت ثورة 25 يناير، وكانت تراكمًا مكثفًا متواصلًا في السنوات العشر الأخيرة على وجه الخصوص، يصنع أسبابًا بلا حصر، يكفي كل سبب منها على حدة لقيام ثورة، ولأن مصر مرت بوضع انتقالي، لم تكتمل فيه أهداف الثورة، فإن شعلتها لاتزال متقدة ومتوهجة، وأسبابها في تفاعل وليست في سكون.

كانت مناسبة استخدامي تعبير الاختطاف، ندوة دعيت للتحديث فيها، والحضور من أصحاب المواقف الصريحة والمعلنة ضد النظام السابق في سنوات حكمه. تحدثت ضمن قضايا تتعلق بالوضع السياسي الراهن عن النظرية التي صاغها علماء السياسة في الغرب باسم نظرية اختطاف الثمرة قبل نضجها.

وتعني أنه عقب الثورات والتحولات التاريخية الكبرى تحدث حالة من فوضى ما بعد الثورة، أو السيولة في الدولة، تدفع طرفين بالذات لمحاولة التسلل والقفز على الوضع القائم، واختطافه قبل أن تكون الثورة قد استكملت تحقيق أهدافها وفرضت أجندتها، أول الطرفين هو المتممون للنظام الذي سقط، والذين يتظاهرون بالقطيعة معه، والثاني مجموعات طفيلية محترفة لانتهاز الفرص ليس لها أي دور في قيام الثورة لكنها تتمسح بها، وتجدد في جو فوضى ما بعد الثورات فرصتها لاختطاف الثمرة. وبالقطف فإن ظروف مصر تختلف عن تجارب مرت بها دول كثيرة، ومنها رد الفعل العاجل لسقوط الأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية عام 1989، وهو ما تداركت سلبياته الأنظمة التي تولت الحكم نتيجة انتخابات ديمقراطية حقيقية، و ضمانات دستورية تحول دون الاختطاف. إلا أن محاولات اختطاف الثمرة ظلت تسعى في المشهد السياسي، حيث بقايا الحزب الوطني المنحل، التي تعطي نفسها مسميات جديدة، لا تزال تنشط ويظهر رجالها يؤكدون نيتهم دخول الانتخابات البرلمانية. ولم يغب عن الذاكرة بعد، ما كانوا ينفقونه من أموال بلا حساب، ومن تشغيل فرق البلطجية من أصحاب السجلات الإجرامية، الذين ارتبطوا بهم مهنيًا في مواسم الانتخابات. كذلك لا تزال هناك مجموعات تطفو على السطح تطلق أفكارًا مناهضة للديمقراطية، والسلامة الاجتماعية، وتشكل تكتلات طامعة هي الأخرى في اختطاف الثمرة. هذا المشهد

يضع أمام مصر تحديات ستواجهها في الفترة القريبة المقبلة، منها ما هو نتاج سيولة الوضع أو ما يسميه البعض فوضى ما بعد الثورة، ومنها ما هو من العناصر المضادة للثورة، من بقايا النظام السابق، الذين ارتبط تضخم مصالحهم بالنظام السابق، بصورة لا يبررها أي منطق اقتصادي، أو عدالة اجتماعية.

إن تحديات الفترة الانتقالية كانت كثيرة ومن بينها:

1- الأهمية القصوى لوحدة القوى السياسية التي شاركت فعلاً - وليس ادعاء - في الثورة. وتضم الطليعة التي أطلقت شرارتها في 25 يناير، وبعضاً من النخبة المشهود لهم بالمواقف الوطنية الصريحة والمعلنة في مواجهة النظام السابق، وجدوى اندماج هذه القوى معاً في تكتل حزبي، أو ائتلاف موسع، بحيث تكتمل أركانه بسرعة وقبل وقت معقول من موعد الانتخابات. فإن بقاء هذه المجموعات على فراق بينها إنما يتيح أفضل فرصة لإمكان استفادة حزب منظم وحده من حالة السيولة السياسية، وانفراده بالسلطة، مما يعيدنا إلى عهد التنظيم السياسي الواحد، ووريثه الحزب الوطني، حتى ولو امتلأت الساحة بشراذم من عشرات الأحزاب. وهذا أمر يجعل الديمقراطية بلا معنى، لأنه لا ديمقراطية بدون أحزاب قوية، تتنافس مع بعضها من موقع النُدَّة.

2- إن النظام الانتخابي يقوم بطبعه على انتشار مواقع التصويت في مختلف المدن والقرى، ووسط جماهير كانت محرومة من الاختيار الحر، وتعرضت لحملات تزييف وعيها بالمعاني والشعارات التي لا صلة لها بالحقيقة. وهذا شيء يضع القوى التي صنعت الثورة في تحد مع نفسها كان يفترض منها أن تنظم قوافل تتحرك إلى المدن والقرى والأحياء الشعبية في القاهرة وغيرها في حملات توعية تزيل أي لبس نتيجة تشويه معاني الكلمات والمصطلحات التي تتردد في العمل السياسي.

3- العمل بمختلف الوسائل والضمانات للمحافظة على الهوية الثقافية، والخصائص القومية للمصريين، التي لا تزال كامنة في عمق ووجدان المصريين من آلاف السنين حتى الآن، وهي تراكم طبيعي لعوامل شارك فيها التاريخ، والجغرافيا، وتحديات الزمن، والصدمات والانتصارات، وكل ذلك أفرز مميزات للشخصية القومية، اتفق علماء الاجتماع وعلم الإنسان داخل مصر وخارجها على أنها تتكون من مظاهر منها: الصبر، والتسامح، والتدين، وطول البال، والروح المرحية، ونبذ العنف وكرهية التطرف. هذه بعض التحديات وليست جميعها، ومنها كذلك إنجاز تنمية اقتصادية وبشرية وبناء الدولة الحديثة وغيرها. إن ثورة 25 يناير التي اعترف لها العالم

بأنها ثورة فريدة ليست لها سابقة في التاريخ، قد انطلقت مدفوعة بعدد من الأسباب، بعضها من تراكمات سياسات نظام الحاكم السابق، وبعضها من خصائص الشخصية القومية للمصريين، التي لو حاول أي فريق أن يطمس خصائصها الراسخة منذ آلاف السنين فلن يكون مآله سوى اكتساحها له، فما زالت القوة الجارفة للثورة تتفاعل، حتى ولو كانت قد مرت بمرحلة هدوء ما بعد قوة الدفع الأولى للثورة في 25 يناير.

ومن تداعيات الاختطاف تلك الصورة الناطقة، لهجمات الغزو العشوائي على ميدان التحرير، تظهر فيه نوعيات تتمسح اسمًا بالثورة.. فالميدان كان مفتوحًا من جميع مداخله، في أيام جمع التظاهر.

كانت تلك لقطة منقولة للتلفزيون المصري على الهواء من ميدان التحرير، قبل وقت الغروب، وعدد من الشباب يصرخون في إصرار على الاعتصام في الميدان، وأنهم لن يغادروه حتى تستجيب الحكومة لمطالب الثوار (هكذا قالوا).. كانوا مجموعة يبرز وسطهم صاحب الصوت العالي، الذي يعلن اعتراضه على سياسة رئيس الوزراء الذي لم يكن يعرف اسمه، وحين سأله المذيعة: ما هي مطالبكم؟ لم يستطع أن يجيبها، إلا بعد أن مد يده إلى ورقة ليقرأ منها، ويبدأ كلامه بالقول: البيان رقم واحد.

كانت الصورة ناطقة بأشخاص لا علم لهم، بما هي السياسة.. أشخاص مجهولون للذين قاموا بثورة 25 يناير، ليسوا وجوهاً سبق أن شوهدت في الميدان أيام الثورة، فهم من قفزوا فجأة إلى الميدان بعد نجاح الثورة.

ولقد شهدنا منذ هذا اليوم أحداثاً تحريضية وتخريبية، قام بها من أصبحوا يعرفون بفلول النظام السابق، وشركاؤهم بالوكالة من محترفي البلطجة الذين قنن لهم النظام السابق وجوداً تحت حمايته، عندما توسع جهاز أمن الدولة في استخدام البلطجية، وفي تحركاته للتعدي على المحتجين، والمعتضين على سلوكيات النظام السابق، وعندما فتحت للبلطجية أبواب احتراف مهنة موسمية، هيأها لهم كثيرون من مرشحي الحزب المنحل للانتخابات، لفرض بلطجتهم بالعنف في لجان الانتخابات، وأدت هذه المساندة الرسمية لهم إلى تعارف وتقارب فيما بينهم، حتى صار لهم نوع من الهيكل السياسي، والتخصص في الأداء من إثارة الفوضى إلى الاعتداء على الصحفيين والناشطين السياسيين.

لكن لم يكن هؤلاء وحدهم يمثلون العناصر المضادة للثورة، فقد أضيفت لهم فئة أخرى، استغلت الساحة المفتوحة مداخلها في ميدان التحرير لتقوم بغزو تترى للميدان، وهي فئة تضم باعة جائلين، ومدعين ينسبون أنفسهم زوراً لشرف المكان، وعناصر متسكعة تمارس البلطجة الموسمية، حين تلوح لها فرصة انتشار أي شيء

تطوله يدها في أجواء الفوضى، وهناك من استهواهم بريق الميدان وشهرته، وتحوله إلى رمز، تبدي له الحكومة تقديرًا خاصًا، فاندفعوا إلى الميدان، يحاولون أن يلصقوا أنفسهم بالثورة، فقد تكون لمن في الميدان غنائم ينالون منها نصيبًا.

ولقد شهدنا أحداثًا مفزعة في الميدان الذي صار رمزًا للشرف، والنقاء، والوطنية، والانتماء، وتجسدت فيه منظومة قيم، أعادت للمصريين شعورًا بقيمتهم وكرامتهم وجعلت دول العالم تقر بأن الصورة التي رأوها في الميدان أيام الثورة، أصبحت مصدر إلهام لهم.

لكن هؤلاء الغزاة - بلا انتماء أو حس وطني - انهالوا على الميدان في هجمة تشويه رديئة، ولم ننس بعد كيف تجسدت في الميدان، وفي ظروف الغياب الأمني، أعلى مظاهر الانضباط، والتكاتف المجتمعي، من سلوكيات ظهرت في إقدام الكثيرين تطوعًا إلى تقديم كل ما يستطيعون من خدمات لهذا المجتمع المصغر الذي افترش الأرض في التحرير، معيشة ومبيتًا، حتى تتحقق أهداف الثورة، فتوافد على الميدان أطباء تطوعوا بالجهد والمال ليقيموا مستشفيات ميدانية، وصيديات، وتبارى آخرون في جلب الإمدادات المساعدة، مثل البطاطين والخيام الصغيرة، طوال أيام انتظار إرغام الرئيس السابق على الرحيل. كانت ليالي الميدان الطويلة تشهد سلوكيات تمارس الحياة في تفاؤل ممزوج بالإرادة والإصرار، ثقة في أن الهدف الذي تركوا حياتهم وبيوتهم من أجله سوف يتحقق، فكانوا يقضون الليالي

في الميدان، في الأحاديث، والحوارات، والقفشات، والغناء، والعزف على الآلات الموسيقية، في تناغم إنساني نادر.

وظل هناك سؤال مُلحّ هو: كيف نعيد الميدان إلى أصله.. ونحفظ له صورته النقية ورمزيته؟ إن أعضاء المجموعات التي أطلقت الثورة في 25 يناير، يعرفون بعضهم بالاسم، وكانت لهم لقاءات بعيداً عن أعين الأمن، في مقاهٍ وفي أحياء بعيدة عن قلب القاهرة، قبل هذا اليوم بأسبوعين تقريباً، وهم يرتبون وينسقون في هدوء لليوم الذي تخرج فيه المظاهرات من أحياء متعددة لتلتقي في النهاية في ميدان التحرير، بالإضافة إلى أن من انضم إليهم في الميدان من البداية وافترضوا معهم الأرض في ليالي المبيت، أصبحوا معروفين لهم تماماً.

هؤلاء كانت عليهم الآن مسئولية إعلان قائمة بأسمائهم جميعاً، خاصة بعد أن بدأنا نشهد تكاثراً لمجموعات كل منها يطلق على نفسه أسماء ائتلافات الثورة، والغالبية العظمى منهم لم يشاركوا فيها، وهم قد ظهروا فجأة بعد أن تأكد نجاحها، حتى وصل عددهم إلى أكثر من 150 ائتلاًفاً.

وفي ظل وجود دعوات لمليونيات متتالية في التحرير، وحتى يمكن حماية سمعة الميدان من فوضى مقصودة، ومن تربص بالثورة، كان ضرورياً تشكيل الثوار - الذين أشرت إليهم - للجان تطوعية تتوزع على جميع مداخل الميدان في أيام التظاهر، وتطلب من كل من يريد

الدخول بطاقة الهوية، والتأكد من أنه لا يحمل سلاحًا، ومن تشبّه فيه تطلب فورًا من الشرطة والجيش التأكد من شخصيته والتصرف معه، وفرض القانون على الجميع بكل قوة وحزم، يضاف إلى كل ذلك ما أعلنه مدير الأمن العام من وجود 110 آلاف مسجل خطر في مصر بالإضافة إلى ما تقدّره مصادر أخرى من أن عدد البلطجية المحترفين يقترب من نصف مليون فرد. وظهور البنادق الآلية جهارًا نهارًا في أيدي بلطجية في مشاجرات، أو ترويع للآخرين، وهؤلاء كان ينبغي أن تمسك بهم الدولة وتعزلهم بعيدًا.

إن أفكارًا جيدة كانت قد كثرت عقب الثورة، في الكيفية التي يتم بها تطوير الميدان، ليظل شاهدًا تاريخيًا على ثورة 25 يناير، وتحول الميدان إلى مركز جذب للشخصيات العالمية، التي حرصت على التجوال فيه، والالتقاء بأشخاص في الميدان والتحاور معهم، فكيف يمكن ترك الميدان لأسراب الغزو التخريبي، يشكلون صورته على شاكلتهم؟!

إن التحرير لم يعد مجرد ميدان، بل هو رمز لأهم حدث في تاريخ مصر الحديث..

وعادة ما يحدث مع كل ثورة تقود إلى تغييرات كبرى، وتحولات تاريخية، أن تظهر لها آثار جانبية، فالثورة أشبه بالجراحة في جسد كان سليمًا، وكلما أخذ الجسد يستعيد عافيته، راح يتخلص من هذه الآثار الجانبية.

أتصور أن تلك هي الحالة التي جرت في مصر، وهو ما أدى إلى امتزاج مشاعر التفاؤل والوثوق من اكتمال عافية الجسد، بهواجس القلق والمخاوف، وبدا الاثنان مصاحبين لبعضهما، فالثورة ظلت معبأة بكامل طاقتها وديناميكيته، رافضة النظام القديم، مصممة على قيام دولة مدنية حديثة، مقطوعة الصلة تمامًا بما كان.. لكن دواعي القلق والمخاوف بقيت تخيم مثل سحابة سوداء ثقيلة قاتمة، لم تنقشع بعد.

المشهد كان يظهر صياحًا زاعقًا من جماعات وأفراد، نتيجة ازدحام الساحة السياسية، من تدافع يبدو وكأنه رد فعل، أو تعويض عن سنوات طويلة من مصادرة حرية التعبير بمعناها الفاعل، وممارسة الحقوق السياسية، والشعور بالكرامة الوطنية، حتى بدت بعض الأصوات الزاعقة كأنها قد دخلت في تناطح بالأكتاف، أكثر منه تعبير بالأفكار، والتوافق مع الأكثرية في غمرة فرحتها بالثورة منذ لحظة قيامها.

وحين قامت ثورة 25 يناير، كانت قوة دفعها مكونة من مئات الأسباب المتركمة، التي يكفي كل سبب منها في حد ذاته لإشعال ثورة، فمابالنا بمئات الأسباب، وهو ما جعلها ثورة شعبية جماهيرية، جذبت إلى صفوفها مختلف طبقات الشعب، على اختلاف مستوياتهم التعليمية، ومراحلهم العمرية، ومن البسطاء إلى أبناء الطبقة الوسطى، ومن متوسطي التعليم إلى شاغلي مناصب رفيعة المستوى، انصهرت

مطالبهم معاً في بوتقة الثورة في ميدان التحرير.. وهذا هو ما أكسب الثورة طاقة يستحيل أن تخمد جذوتها، وديناميكية تضمن لها أن تتجدد ذاتياً، وهوية يصعب أن يتم طمسها.

لكن ذلك لم يمنع من المخاوف، خاصة مع أحداث تشهد بقوة على وجود ثورة مضادة، تستخرج كل ما في جعبتها، من الأعياب إثارة فتنه طائفية، إلى إطلاق إشاعات، لإحداث وقعة بين الشعب والقوات المسلحة، أو بث الرعب في النفوس للإيحاء بأن الفوضى هي البديل لما كان، أو تخفي المتلونين المتحولين خلف أقنعة تبعد عنهم الأنظار، واستمرار أصحاب مصالح من شركاء النظام السابق في احتلال مواقع حساسة.

فضلاً عن استمرار نشاط التنظيم السري العلني، للبلطجية والمسجلين خطر، وهو سري لأنه كان - وما زال - أداة، ينتمي وظيفياً ومهنيًا لمن يستخدمونه، وهو علني لأن كثيرين من أفرادهم معروفون بالاسم والعنوان، هؤلاء كانوا قد تحولوا إلى فئة مهنية، مكلفة بأعمال مقابل أرباح مبالغ فيها، من جهتين: إحداهما المرشحون في الانتخابات، وغالبيتهم من الحزب الوطني، الذين ينفقون الملايين مقابل شغل مقعد في مجلس الشعب، والذين يبطشون بفتوتهم الإجرامية، وأسلحتهم البيضاء، بالمرشح المنافس وأعوانه.

والجهة الثانية، هي أمن الدولة الذي كان يدفعهم ليندسوا وسط المظاهرات الاحتجاجية، لإيجاد حالة من الفوضى تبرر للأمن التدخل بقوة، وأيضاً للاعتداء على المتظاهرين والمتظاهرات.

إن أسباب القلق والمخاوف تجعل الكثيرين يخشون من اختطاف الثورة، أو إجهاضها، لتكون مقطوعة النفس، وتخفت شعلتها، مثلما حدث في تجارب سابقة في تاريخ مصر الحديث، وإن اختلفت أسباب التربص بكل منها.

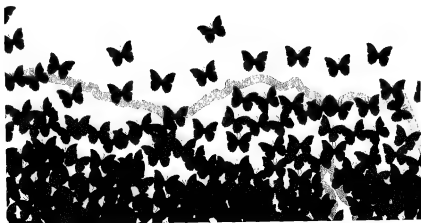
فثورة عرابي أجهضت نتيجة تأمر من أطراف في الداخل مع بريطانيا.. وثورة 1919 التي انطلقت من أجل الاستقلال والديمقراطية حققت نتائج جزئية، وانفرط عقد التوافق الوطني بين رموزها بعد رحيل سعد زغلول، واختلافهم وتوزعهم على عدد من الأحزاب.

وثورة 1952 التي احتضنها الشعب في نفس لحظة قيامها، انغرز في جسدها ميكروب الضعف، منذ تخلت عن أحد أهم مبادئها الأساسية، وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة، ثم تأسيس أركان الحكم المطلق بعد أحداث مارس 1954، ولم تحتمل إنجازاتها الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة، أن تدعم النظام، في غياب الركن المهم، وهو الديمقراطية والمشاركة السياسية.

مع ذلك، فإن القلق والمخاوف في حد ذاتهما كانا لابد أن يدفعا الغيورين على الثورة إلى مضاعفة الحذر والتأهب، في مواجهة خروج العناصر المضادة للثورة من كهوفها الوقتية إلى الشارع.

وكان طبيعيًا ومنطقيًا أن تتساقط الأوراق الجافة الصفراء، المعلقة على ساق الشجرة، التي سقطت، لكن فروعها بقيت تتحرك وتتربص وتتآمر، بنفس أساليب السرية - العلنية، التي نشأت بها، وكان لابد أن تتعامل معها سلطات الدولة، بالقانون، وبواجب حماية شرعية الثورة.

الفصل الخامس
مجلس الأمن القومي
تعويض عن سنوات انعدام الاستراتيجية



كان غياب فلسفة الأمن القومي عن تفكير النظام السابق، وانفراذه بالقرار دون وجود مجلس أمن قومي يلهمه ويرشده وينير بصيرته، سبباً رئيسياً وراء خلق مشاكل استراتيجية كبرى في مواجهة مصر وشعبها، منها على سبيل المثال لا الحصر - قضية مياه النيل، وزحف قوى خارجية إلى عمق مصر الاستراتيجي، واقتحام قوى إقليمية لمساحة الفراغ الاستراتيجي في مجالنا الحيوي، فضلاً عن الضرورات للتنبيه إلى قضايا داخلية لكنها تمس الأمن القومي للدولة بشكل مباشر.

ولذلك قفزت مسألة إيجاد مجلس أمن قومي، إلى قمة أكثر الأولويات الوطنية إلحاحاً بعد 25 يناير، حتى يعوض مصر عن الحلقة المفقودة في إدارة شئون البلاد. فنحن نحتاج إلى صياغة استراتيجية أمن قومي متطورة، تتعامل مع كل ما تغير في العالم، في مفهوم الأمن القومي للدول، ومفهوم الأمن العالمي، فيما يخص المجتمع الدولي، ومع ما تكالب على مصر في سنوات الفراغ الاستراتيجي، من زحف مهددات الأمن القومي التي كانت تتوالى وراء بعضها، كأنها تشكل حزام حصار على قدرة مصر على الحركة والمبادرة.

وحين لا تكون مالكا لاستراتيجية أمن قومي، ترقى إلى مستوى عصر ثورة المعلومات، وتحولات النظام العالمي، وأيضاً السياسات الخارجية لدول العالم، فإنك تكون مثل ملاكم هاو، وقف في حلبة الملاكمة، يتلقى الضربات من محترفين يجيدون أصول اللعبة.

ومبدئيًا فإن استراتيجية الأمن القومي هي فن وعلم التطوير، والتطبيق والتنسيق، بين أدوات القدرات الوطنية للدولة، من دبلوماسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ومعلوماتية، متضمنة وسائل الحشد الغريزي للرأي العام، لتحقيق أهداف الأمن القومي.

وعلى ضوء الوضع الراهن في مصر، وما كان يجري من حولها وفي العالم سيكون السؤال: ما الذي تحتاجه مصر في المرحلة المقبلة؟

1- تحديد رؤية مصر لمعنى الأمن القومي بناء على الكثير من المفاهيم المتغيرة، مثل التغيير الحادث في معنى قوة الدولة، بعد صعود أهمية ودور مكونات أخرى، بخلاف القوة العسكرية، وصارت تعطي الدولة قيمة ووزناً ومكانة.

2- فرز وتحديد المصادر المستجدة المهددة للأمن القومي، في عصر ثورة المعلومات، وتنوع هذه المصادر، وحركتها المناسبة بين ما هو خارج الحدود وما هو داخل الدولة.

3- وضع قواعد للتعامل مع التحولات في مفاهيم الأمن القومي للدول الأخرى، حتى لا يتوقف التفاعل معها عند حد ردود الأفعال، دون المبادرة بالفعل أو على الأقل بالحوار المتكافئ.

ويلاحظ منذ إعلان الولايات المتحدة استراتيجية الأمن القومي الجديد عام 2002، فقد بدأت سياستها الخارجية تتخذ مواقف لا تنظر إلى الشأن الداخلي لدول أخرى، على أنه شأن داخلي،

— الفصل الخامس: مجلس الأمن القومي تعويض عن سنوات انعدام الاستراتيجية

معتبرة أنه يؤثر بشكل غير مباشر على أمنها القومي ما دام هناك غياب للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وقد اتفقت مع هذا التوجه سياسات دول أوروبا، وهو ما أدى إلى إعادة صيانة مفهوم الأمن العالمي.

ولم يتغير هذا الاتجاه بل بقي تمسكًا به من جانب الرأي العام والبرلمانات في الولايات المتحدة وأوروبا حتى الآن.

4- منذ انتقال خط المواجهة إلى الداخل، متزحزحًا من مكانه التقليدي على الحدود، بفعل عاملين، أولهما تنشيط وسائل ثورة المعلومات من الإنترنت والفضائيات وغيرها، وثانيهما التغيير المشار إليه في مفاهيم الأمن القومي للقوى الكبرى، فقد أصبح خط المواجهة في الداخل عبارة عن سور فيه من الفراغات أكثر مما فيه من الحصون نتيجة غياب الديمقراطية، لأن من الطبيعي أن يكون البشر في الداخل هم القلاع الحصينة على هذا الخط.

ولعلنا عايشنا ما أنتجه الجفاف الديمقراطي عندنا من انتشار ظواهر السلبية وعدم الانتماء واللامبالاة والانكفاء على الذات، ابتعادًا عن التكتاف الجماعي وهو ما اختفى في لحظات عند انطلاق ثورة 25 يناير حين شعر الجميع بأنهم قادرون على انتزاع حقهم في وطنهم.

5- والبشر أيضًا يقع على عاتقهم نجاح أي مجتمع. وهو ما يعني أن هناك ضرورة وطنية لبدء ثورة في التعليم، تنهي نظامًا تعليميًا راكمًا ومتخلفًا، حرص دائمًا على قتل إعمال العقل، والقدرة على التفكير واستقلالية الرأي، في المدارس، وأيضًا في التعليم الجامعي الذي يحتاج تطويرًا عاجلاً يرتقي بالبشر وملكاتهم ومهاراتهم ليكونوا قادرين بعد التخرج على الإبداع وإطلاق الخيال، وابتكار رؤى وأساليب تناسب العصر.

6- في زمن الندرة في المواد الاقتصادية، وصعود القدرة الاقتصادية التنافسية، إلى قمة مكونات الأمن القومي، والمكانة المتزايدة للأمن الاقتصادي، لابد أن توضع استراتيجية مشروع قومي للتنمية الاقتصادية، بمقاييسها المعاصرة وأن يعاد النظر في إحياء مشاريع قُتِلَتْ في عهدها لصالح سياسات تعظيم الاستيراد وما يجلبه من عمولات على حساب الإنتاج. والنموذج الشاهد على ذلك هو المشروع القومي لتنمية سيناء، إلى جذب مشروعات أخرى عديدة تحتاج إطلاقها.

والأهم هو أن ينشأ مجلس الأمن القومي، ويضم أعلى مستويات الخبرة والمعرفة والرؤية السياسية والاستراتيجية والتنوع الوطني والتعددية الفكرية، لتجهيز خيارات استراتيجية ليس فقط للتعامل مع ما هو قائم من تحديات بل أيضًا لما قد يستجد من تحديات أخرى مستقبلاً.

العالم يغير من استراتيجيات الأمن القومي

كان العالم قد شهد في لحظة تاريخية فاصلة عقب إنهاء الصراع الدولي عام 1991 تحولات في النظام العالمي، وطوال السنوات الماضية منذ هذا التاريخ شهدت دول العالم الكبرى منها والصاعدة إعادة تقييم لمنظومة أمنها القومي، بما يتفق مع المستجدات المتتالية في العالم. ولا يزال هذا الموضوع محل متابعة من مختلف الدول، ولعل من أبرز هذه المتابعات التقرير الذي أعدته لجنة بريطانية حول الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، تولى رئاستها لورد أشدون الزعيم الأسبق لحزب الأحرار البريطاني، وهو من أبرز المفكرين السياسيين في الغرب، وجورج روبرتسون وزير الدفاع السابق، وقد صاغوا التقرير النهائي لأعمال اللجنة والذي دعا لتغيير أساسي في استراتيجية الأمن القومي، بالصورة التي سبق أن استقر عليها المفكرون السياسيون في العالم، ولكن بشكل يضعها في إطار موحد، والرؤية التي قدمها لموضوعهما تأتي بعد أن مر العالم خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، بأحداث بلورت أمامهما واقع الأمن القومي، والذي حدث فيه تداخل بين مصادر التهديد، والتي صارت عابرة للحدود، وضرورة الأخذ بفكر متغير، لا يخص دولة بذاتها، بل تشترك دول العالم على اختلافها في التأثير به.

والمشكلة كما تراها هذه الورقة هي في عدم تغيير السلوك وطريقة التفكير، بالسرعة الكافية، التي تتمشى مع إيقاع التغيير المتسارع، وتطرح تصورها لهذه القضية في العناصر التالية :

1- لم يعد أمن الدولة مسئولية وزارة الدفاع ، والأجهزة الأمنية وحدها، فهو أمر ينفذ إلى جميع أجهزة الدولة، ويتطلب منها العمل بطريقة تحتاج نمطاً متغيراً في التصرف ، وإلى هياكل وثقافات مختلفة ووضع أولويات جديدة للعمل، وليس الثبات على الأنماط القديمة للتفكير والسلوك؛ لأنه إذا بقيت الدولة مقيدة بالطرق التقليدية ، فإن أمن البلاد سوف يعاني.

2- من المحتمل أن يؤدي الكساد الاقتصادي الذي اجتاحت العالم ، إلى زيادة المناخ الأمني سوءاً ، وأن يزيد من ضعف الكثير من الدول الضعيفة والفقيرة وأن القلاقل المنبعثة من الدول الضعيفة ، والهشة ، تمثل تهديداً للأمن القومي للدول الأخرى، أكبر من تهديد التنافس بين الدول الأقوى.

3- أن زيادة أعداد الأشخاص المعرضين للإصابة بالأمراض سريعة الانتشار ، مثل إنفلونزا الطيور والخنازير ، تدخل في تصنيف التهديدات الجديدة. وهو تطور لابد أن يضعها ضمن مكونات الأمن القومي للدول .

4- تحتاج الحكومات إلى العمل بطرق أكثر ذكاء، بمعنى إدخال تغيير واسع الأبعاد على فهمها لاستراتيجية الأمن، بما يتجاوز حدود القدرة العسكرية وحدها، كدرع للأمن القومي، بل أن تحتوي النظرة على إطار سيسمح لمختلف الأجهزة

— الفصل الخامس: مجلس الأمن القومي تعويض عن سنوات انعدام الاستراتيجية

المختصة بالدبلوماسية والدفاع، والمعونة، وغيرها من الجهات المكلفة بالسياسات الأمنية، بالعمل معًا بشكل منسق، وموحد، وليس بانفراد كل منها بالسير في طريق، وكأنها في تنافس مع بعضها.

5- الاعتماد على الخبرات الدبلوماسية في الخارج، في تزويد الدولة بالمعرفة، وبالتفصيل، والتي تمكنها من تحديد ما الذي تحتاج أن تفعله، قبل أن تتطور الأوضاع السيئة في بلاد أخرى، إلى ما هو أسوأ، وهو ما ينعكس أثره على الأمن القومي.

6- لا يكفي لمواجهة التحديات للأمن القومي، أن تعمل الدولة منفردة، بل إن التغييرات الجارية في العالم، تجعل العمل بالمشاركة مع دول أخرى، من أجل الأمن المشترك، أكثر أهمية عن ذي قبل.

ويكون هذا بالتعامل مع الجيران والحلفاء، وأيضًا مع دول في قارات أخرى، خارج دائرة حلف الأطلنطي، والغرب عمومًا.

7- إن التعامل مع التحديات الأمنية داخل البلد، يفرض على الحكومة، الحرص على وجود مجتمعات أكثر اعتمادًا على نفسها، وهذا يعني مشاركة فعلية بين الحكومة والمجتمع، والمواطنين كأفراد.

وتتأكد شرعية أي حكومة من الالتزام بأحكام القانون في الداخل، وقواعد القانون الدولي في الخارج .

إن هذه الرؤية للأمن القومي والتي صاغتها لجنة من الخبراء والسياسيين المرموقين، تعيد من جديد التركيز على معنى التغيير، والتغيير المتسارع على وجه الخصوص، باعتباره فلسفة العصر، وقاعدة عمله، وبناء على ما يحقق جميع أشكال التهديدات للأمن القومي، من تغييرات وتحولات مما جعل الفكر المتوارث، والسياسات التقليدية، والتي تتعامل مع قضية الأمن القومي، أشياء راح زمانها، وضعفت فاعليتها، وكأنها مفاتيح لا تفتح بابًا، لأن الباب ليس هو ما كان.

والملاحظ أنه إلى جانب الأبعاد الدولية التي أشارت إليها الورقة، لتعزيز الأمن القومي، فإنها تركز على الداخل، وهي تتناول نقطة المجتمع القادر على الاعتماد على ذاته، وهو ما يتحقق عن طريق الديمقراطية لأن المواطن المشارك للدولة - إذا كان في كامل عافيته كمواطن - فهو خط الدفاع الأول للدولة، في مواجهة التحديات والتهديدات للأمن القومي.

المجلس .. تكوينه ومهامه

كانت الدعوة لإنشاء مجلس مصري للأمن القومي قد سبقت ثورة 25 يناير، وحظيت بمناقشات وتوصيات مهمة في أعمال المجلس المصري للشئون الخارجية، ونشرت الدعوة في صحف، وفي فصول

— الفصل الخامس: مجلس الأمن القومي تعويض عن سنوات انعدام الاستراتيجية

من كتب صدرت منذ عام 2005، ومن بين من تصدوا لهذه الدعوة السفير عبد الرؤوف الريدي، والدكتور السيد أمين شلبي، وعاطف الغمري، وأعادوا التأكيد على مطلبهم في أوراق عمل مكتوبة قدموها ضمن مشاركتهم في جلسات محور السياسة الخارجية، في أعمال مؤتمر الحوار الوطني الذي أداره الدكتور عبد العزيز حجازي. وقبل أن يترك الدكتور نبيل العربي منصبه كوزير للخارجية، لينتقل إلى مهمته كأمين عام للجامعة العربية، حيث قدم إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مشروعًا تفصيليًا ومعمقًا لإنشاء مجلس أمن قومي.

ويأتي الاتجاه لإنشاء مجلس أمن قومي لمصر، خطوة مكملية، لإعلان عودة الدولة من بعد ثورة 25 يناير، بعد أن كان النظام السابق قد أصاب البنيان السياسي للدولة بالخلل، وهدم أركانه، متستترًا وراء شكيلات لمؤسسات، لكنها في واقع الأمر ليست بمؤسسات.

والحافز للتعجيل بهذه الخطوة، أن الشرط الأول لكفاءة الحكم، ولإدارة التنفيذية الناجحة، في عصر ثورة المعلومات، هو المعرفة، وهو ما لا يعني الحصول على المعلومة وكفى، بل تحليلها وتبصر أبعادها الحاضرة والمستقبلية، بما يساعد على صياغة رؤية تتجاوز التفكير التقليدي في التعامل مع المشكلات، وإطلاق الخيال لابتداع أفكار وسياسات تساعد الدولة على النهوض، وتجهيز خيارات للتعامل مع مشكلات وأزمات، قد لا يكون لها وجود مرئي حاليًا،

لكن لها مؤشرات توحى باحتمال حدوثها لاحقاً، حتى ولو كان هذا الاحتمال مستبعداً الآن.

ولأننا في مصر حديثو عهد بنظام مجلس الأمن القومي، فإن من المهم أن نسترشد بتجارب من سبقونا إليه، وإن كانت مصر قد شهدت حالة مستثناة حين كان للرئيس السادات مستشار للأمن القومي، ثم الأخذ بنظام مجلس الأمن القومي لفترة قصيرة، أثناء الإعداد لحرب 73، والذي جرت فيه مناقشات لتقويم وضع الدولة، في جميع قطاعاتها، ومدى الاستعداد لاتخاذ قرار الحرب.

لقد سبقتنا بلاد عديدة إلى هذا النظام، منها دول آسيوية حققت صعوداً، لكن أقدم هذه التجارب، كان مجلس الأمن القومي الأمريكي الذي أنشئ عام 1947 في عهد ترومان، والذي تطور في الستينيات في عهد نيكسون، وتولى هنري كيسنجر منصب مستشار الأمن القومي، الذي حوله إلى مؤسسة حديثة متطورة، حتى إنه كان يوصف باللجنة التي تدير شئون العالم. هذا المجلس حسب تكوينه، يضم رسمياً: الرئيس، ونائبه، ومستشاره للأمن القومي، ووزير الخارجية والدفاع، وعددًا محدودًا من الوزراء المختصين الذين يحدددهم الرئيس، حسب اتصال هذا الوزير بموضوع النقاش، لكن القوة المحورية داخل المجلس، تتكون من مجموعة صغيرة من مستشاري الرئيس للشئون الخارجية، المشهود لهم بأنهم من أهل المعرفة والفكر الخلاق، يعززهم مائتان (200) من الخبراء المعاونين يكلفون بتحليل الوضع الدولي، والأحداث المهمة، وتقديم المقترحات.

— الفصل الخامس: مجلس الأمن القومي تعويض عن سنوات انعدام الاستراتيجية

ونتيجة للتطورات التي لحقت بالعالم في مفاهيم الأمن القومي، والتغير الذي بدأت تظهر بوادره في موازين القوى الدولية والإقليمية، وصعود الصين، والدول الناهضة، المرشحة لتكون شريكاً في إدارة النظام الدولي، فقد أقدم أوباما فور توليه، على تطوير منظومة عمل المجلس، وضم إليه مستشارين في شئون الاقتصاد الوطني، والاقتصاد العالمي، والأمن الداخلي، ومكافحة الإرهاب، وكذلك في العلوم، والتكنولوجيا، كأعضاء منتظمين، لكن فقط عندما تكون الموضوعات محل تخصصهم على أجندة الاجتماع، وأضاف إليهم لجاناً سياسية مهمتها، تحليل مؤشرات ظاهرة قد تكون بسيطة، لكنها يمكن أن توحى بأنها مقدمات، سوف تترتب عليها نتائج.

ومن ثم يجب أن توضع لها مبكراً سياسات نشطة، تحول دون تحولها لاحقاً إلى مشكلات أو أزمات خطيرة، بالإضافة إلى إعادة رسم الخريطة التقليدية التي اعتادت أن تنظر من خلالها إلى العالم، بحيث يتم تعديلها، بما يتوافق مع التغيرات في المناطق الإقليمية، وفي أوضاع وأوزان الدول، وفي طبيعة المشكلات والتحديات.

والى جانب هذا النموذج فإن هناك بلاداً أخرى منها قوى كبرى، أو دول صاعدة، ظهرت في سياق تجاربها، مكونات مشتركة مع غيرها، مع مراعاة ظروف وخصوصية كل دولة سياسياً، وتاريخياً، وجغرافياً، وثقافياً.

كانت مصر في ضوء ذلك كله، قد عذمت في عشرات السنين الماضية، وجود مجلس أمن قومي، فضلاً عن انعدام وجود استراتيجية أمن قومي، بمهامها الأوسع، والأشمل من مهمة المجلس ذاته ككيان، فلقد أديرت مصر بمبدأ أمن النظام، وهو شيء مخالف تماماً لمفهوم الأمن القومي، لأنه يؤسس لدولة بوليسية، ويقوم تماماً على مصلحة الرئيس الفرد، ولا علاقة له بالمصلحة العامة للوطن والمواطنين.

إن التحديات للأمن القومي، قد تنوعت، وتداخلت، ولم يعد هناك خط فاصل بين ما هو متربص في الخارج، وما هو قابع في الداخل، وصارت التحديات تتغذى من بعضها، وتبدو وكأنها حلقات متصلة في سلسلة واحدة، ولم يعد يصلح التعامل مع كل مشكلة على حدة، بل يلزم التعامل معها جميعاً من زاوية استراتيجية أمن قومي واحدة.

وهذا ينقلنا من موضوع إنشاء مجلس أمن قومي، كضرورة عاجلة وملحة، إلى مسألة أوسع مدى وهي وضع استراتيجية أمن قومي، أو استراتيجية مشروع قومي لمصر، فكل منهما له إطار عمله، لأنه إذا كان عمل المجلس، أن يكون معاوناً للرئيس، فإن المجموعة التي يعهد إليها بوضع استراتيجية مشروع أمن قومي، تكون مجموعة مستقلة يتم اختيارها، من أصحاب الخبرة والمعرفة والرؤية السياسية والاستراتيجية، والتعددية الفكرية، والتنوع الوطني، ومهمتها وضع مشروع قومي يحدث صحوة في جميع شرايين المجتمع، تنطلق به نحو نهضة شاملة في كل ركن: من التعليم، والصحة، والاقتصاد،

— الفصل الخامس: مجلس الأمن القومي تعويض عن سنوات انعدام الاستراتيجية والبحث العلمي، والثقافة، والزراعة، والصناعة، والعدل الاجتماعي، والارتقاء بالبشر، وغير ذلك.

كل هذا يبني الأساس الذي يعظم في الوقت نفسه، قيمة الدولة ومكانتها إقليميًا ودوليًا، ويكون سندًا للدور الذي يقوم به مجلس الأمن القومي.

دائرة الأمن القومي العربي

ولما كان الأمن القومي لمصر، يرتبط موضوعيًا بالأمن القومي العربي بشكل عام، حتى إنه لوحظ أن استراتيجيات القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة، بالرغم مما يربطها من علاقات ثنائية تختلف في تفاصيلها ومكوناتها من دولة لأخرى، فإنها تضع الدول العربية جميعها في إطار استراتيجي واحد باعتبارها في حساباتها كلها عربيًا.

ولهذا فإن غياب استراتيجية أمن قومي عربي يعمل بشكل عام على تغييب العرب عن العصر، الذي يتشكل في صورة مختلفة، وهم مثابرون على التعامل معه، بمقاييس عصر سابق، راح أوانه، بينما مسوغات الالتحاق بالعصر الحالي ومفاتيح دخوله، هي امتلاك استراتيجية أمن قومي، بعد أن تغيرت في حسابات وسياسات الدول، وقواعد علاقاتها الدولية، مفاهيم قوة الدولة ومكانتها ونفوذها.

وحيث لم تعد القدرة العسكرية هي المقياس الوحيد لهذه القوة، بل صعدت إلى نفس مستواها، وتجاوزتها أحيانًا في حسابات عديد

من الدول، القدرة الاقتصادية التنافسية، والتي لم تعد دولة بمفردها مهما كانت إمكاناتها، تملك أسباب الوصول إليها فهي قدرة تصنيعها التكتلات الإقليمية، بما توفره من تنوع الموارد والخبرات، والتي ستكون سمة العصر.

ولهذا تظل أي اجتماعات عربية - على أي مستوى - مجرد لقاءات للمناسبة في وقتها. ولن تكون لها أي فاعلية حقيقية، بدون نقطة البداية التي أشرت إليها، والتي تسليح وتجهز القوى الإقليمية، بأسباب القوة، والمكانة، والنفوذ، والوجود.

والمثير للحريرة أن العالم العربي يبدو عادة وكأنه بالفعل حالة مستثناة من الاستفادة من التحولات التاريخية في العالم، والصدمات الإقليمية في منطقته، والتي يفترض أن يستخلص منها دروساً وعبراً تكسبه قوة.

ويلاحظ حدوث هذا في الفترة المعاصرة في أحداث كبرى، منها مثلاً لحظة التحول الدولي الكبير، إثر انتهاء الحرب الباردة عام 89، وزوال الاتحاد السوفيتي عام 91، وبداية ظهور بوادر للمبادئ والقواعد المتغيرة التي سيقوم عليها النظام الدولي القادم، ومنها كذلك صدمة غزو الكويت عام 1990، ومن بعدها غزو العراق عام 2003، وتتابع سلوكيات الصلف الإسرائيلي واستهائته بالعرب.

والآن، فإن المجال الجغرافي والإقليمي حول العالم العربي، يتفاعل بالحركة والتقلبات، ونزوح أطراف غير عربية للتمدد خارج

— الفصل الخامس: مجلس الأمن القومي تعويض عن سنوات انعدام الاستراتيجية

حدودها، مقتحمة المجال الحيوي للدول العربية، بينما يبقى العالم العربي ملتزمًا بخصلة السكون المزمّن، مستثنى من اكتساب طاقة الحركة الفاعلة للآخرين.

هذا العالم المتغير، تعدل فيه ترتيب مكونات ميزان القوى، لتصعد فيه القدرة الاقتصادية التنافسية، إلى نفس مستوى القوة العسكرية، التي كانت هي الفيصل والحكم.

إن النظام الدولي تحت التشكيل، يبيح لدول كانت صغيرة وفقيرة، وغير مؤثرة، بأن تكون شريكًا في إدارة النظام الدولي، بعد أن أكدت لنفسها مكانة ونفوذًا، مستندة إلى مشروع قومي ينجز تنمية اقتصادية ناجحة، وبعد أن استوعبت طبيعة النظام العالمي المتغير، ومسوغات دخوله التي تبدأ بامتلاك استراتيجية أمن قومي، ودور إقليمي مؤثر.

ولنا أن نلاحظ أن هناك دراسات لأفكار أمريكية عديدة لكبار الخبراء وصناع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، ترى أن العداء المستحكم بين أمريكا وإيران، لا يمنع من احتمال وصولهما في لحظة ما إلى وفاق، تفرضه احتياجات متبادلة لدى كل منهما للآخر، ويدفع إليه قدرة السياسة الخارجية لإيران على أن تفرض نفسها دورًا إقليميًا، امتد إلى داخل دول عربية.

إن السكون العربي هو عنصر محرض على اقتحام آخرين ساحة المنطقة، في إطار صراع يجور على حسابات العرب لمصالحهم.

ومن قلب هذا الصراع وطموحاته، كانت جامعة الدول العربية مستهدفة، لإزاحتها ككيان ورمز، وإفساح المجال لظهور منظمة إقليمية أمنية، اقتصادية، سياسية، تدخلها إسرائيل عضواً، وتنزع عنها الهوية العربية، وهو مشروع ما زال يلح على أفكار كثير من صناع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، الذين سيطر عليهم اقتناع بإمكان تحقيق فكرتهم عند التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع العربي - الإسرائيلي، وبذلك يحل هذا النظام محل جامعة الدول العربية أو يهشمها.

إن الفرص الضائعة عربياً نتيجة غياب الإرادة السياسية الجماعية، التي جعلت العالم العربي استثناء من الاستجابة لدواعي التحولات الدولية، لا تزال حالة قائمة ومستمرة.

فالدول التي نهضت اقتصادياً، وصارت المؤسسات الدولية، والقوى الكبرى، تعترف لها بأنها سيكون لها مكان في إطار النظام الذي سيقوم على تعددية القوى الدولية، تعرف أن هذا النظام سوف يرتكن إلى التكتلات الإقليمية، وحيث لا محل للنفوذ، والقدرة على المنافسة، لأي دولة منفردة، بينما العالم العربي أكثر من كونه مجرد تكتل إقليمي.

وهذا ما ظهر واضحاً في آسيا، بعد القفزة الكبرى للصين، ثم الهند، وجذبها دول الجوار الآسيوية، ودخولها شريكاً للصين، في نوعية من أنظمة التكامل الإنتاجي، الذي تنتج فيه كل دولة جزءاً من سلعة أساسية، ويتم تجميع هذه الأجزاء كلها في الصين، ليخرج في النهاية

— الفصل الخامس: مجلس الأمن القومي تعريض عن سنوات انعدام الاستراتيجية
منتج واحد، يصدر إلى أوروبا وأمريكا بأسعار تغري على أن تفتح
أمامها الأسواق، في قدرة تنافسية على الآخرين.

وهذا مجرد نموذج لتتائج عمل التكتلات الإقليمية وتكاملها
اقتصاديًا، وهو بخلاف التراكم الجمعي للقدرات والخبرات المادية
والبشرية اقتصاديًا، وعلميًا، وسياسيًا، وثقافيًا.

فما الذي يجعل العرب حالة مستثناة من التواءم مع العصر،
والتنمية والنهضة مع أنهم يملكون كل مقومات تحقيق ذلك؟

وأحيانًا ما يتكرر في الندوات السياسية، سؤال من بعض الحضور،
عما يملكه العرب من أوراق الضغط في مواجهة ضغوط الآخرين،
دفاعًا عن مصالحهم وتقوية مواقفهم؟

وببساطة يمكن تقديم إجابة، تتعدد فيها إمكانات العرب من
مشتريات للسلاح، وتعاقدات مع شركات مقاولات عالمية، إلى
التجارة وواردات أسواق الاستهلاك، وغير ذلك من العناصر.

لكن - ليس هكذا تفعل الدول الأخرى، التي عززت نفوذها،
واكتسبت في سنوات قليلة وضعًا تنافسيًا في المجتمع الدولي، جعل
الكبار يحسبون حسابها كدول مؤثرة في نظام يتشكل حاليًا على مبدأ
تعددية القوى الدولية.

والطريق إلى امتلاك إمكانات القوة، ومكونات الضغط، وصد
التجاوزات على المصالح الوطنية، له نقطة بداية.. أو له خطة شاملة،

تنظم في إطارها مجموعات عمل من الخبراء والمتخصصين وأهل المعرفة، تناقش، وتدرس، وتضع استراتيجية أمن قومي، وتكلف كل مجموعة عمل بموضوع، أو قضية، أو منطقة، وتحدد ما يعترها من ضعف أو قصور، وتضع لإصلاح حالها شروطاً وتوصيات، بعد أن تكون هذه المجموعات قد درست مواطن القوة لديها، ومصادر الضعف، وكيفية تفاديها، والمخاطر الآتية والمحملة.

ووضع الخيارات التي تتحول إلى سياسات يتم وضعها موضع التنفيذ للتعامل مع كل مشكلة محتملة أو حتى مستبعدة، حال وقوعها. ويرتبط بذلك مد النظرة إلى الإطار الإقليمي والدولي، لتقدير فائدة إقامة تحالفات، أو علاقات ثقافية، أو تنسيق مع دول أخرى، يكون من شأنها دعم الهدف الرئيسي للاستراتيجية المنشودة.

وفي النهاية تعرض النتائج التي تتوصل إليها مجموعات العمل إلى القادة العرب، بعد أن تم صياغتها في خطة أو استراتيجية واحدة.

إن مخاصمة التصرف على هذا النحو، يبقى الفراغ الاستراتيجي العربي الموجود بالفعل، والذي يعد عامل إغراء لقوى غير عربية، لكي تملأ هي هذا الفراغ، وتتحرك فيه بما يخدم أهدافها الحيوية، ومصالح أمنها القومي.

وهو أمر حادث الآن بالفعل، وسوف يعزز استمراره من أدوار هذه القوى، أكثر مما هي عليه، خاصة إسرائيل وتركيا وإيران - كما يدعم النزعة لتهميش الوجود العربي الحقيقي.

— الفصل الخامس: مجلس الأمن القومي تعويض عن سنوات انعدام الاستراتيجية

إن كون العالم العربي جزءاً من عالم يتغير من حولهم، يعني بالضرورة أن هناك تطورات ومتغيرات في العلاقات الدولية، وفي سياسات مختلف الدول، بشكل سيؤدي إلى خلق جبهات خطر جديدة ستحيط بالعالم العربي وتحاصره، ما دام اختار السكون والامتناع عن ملاحقة التغيير في العالم، والذي صار ضرورة وجود.

وتبقى سياسات إسرائيل هي القضية العاجلة والمزمنة، بما تظهره يومياً لكل ذي عينين، من رفض للسلام، ولحل القضية الفلسطينية، وهي سياسة تبني أساساً على حسابات المؤسسة السياسية في إسرائيل، التي تعرف غياب المبادرة عربياً، وترك العرب مجالهم الحيوي فراغاً استراتيجياً، وهو ما يغريها على الاستهانة بهم، بل وبأي مطالب من دول العالم من أجل السلام، وتصر على ممارسة تصرفات تضر بالاستقرار والأمن الإقليمي في المنطقة. ولنا أن نقارن ذلك بما سبق أن حدث في آسيا، عندما فكرت حكومة بوش في توجيه ضربة لكوريا الشمالية، لكنها وجدت أمامها قوة ردع لها، تمثلت في رفض هذا الاتجاه، من الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، والأخيرتان حليفان لها، بحجة حرصها على الاستقرار الإقليمي في منطقتها، والتي ملأتها باستراتيجيات أمن قومي فاعلة ونشطة، ولم تتركها فراغاً.

إن غياب الفكر الاستراتيجي العربي هو سبب أساسي، وراء عدم القدرة على إدارة عملية السلام مع إسرائيل، والتي سبق أن وصفها الزعماء الإسرائيليون، بأنها صراع من أجل السلام.

فكانت النتيجة انفراد إسرائيل بامتلاك إدارة هذه العملية، وهو ما أفرغها من مضمونها، وأصابها بالخلل المزمن.

تحولات في طبيعة الصراع القومي في المنطقة

واللافت للنظر أن حالة الثبات في الأداء السياسي للعالم العربي لعلاقاته الدولية، كانت خارج دائرة تفور بالحركة والتطور أدركت طبيعتها القوى الملامسة لمجالنا العربي، وراحت تطور من أدائها بما يحقق مصالحها الاستراتيجية.

وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط في السنوات القليلة الماضية، زيادة سخونة الصراع بين قوى عالمية وإقليمية، تتنافس على تحقيق مصالحها، أو ما تحسبه مصالح استراتيجية لها في المنطقة.

ويبدو أن الصراع ينتقل من مرحلة إلى أخرى، حسب تغيرات النظام الدولي، والأوضاع الإقليمية، وهو الآن مهياً للانتقال إلى مرحلة جديدة من المراحل التي تتطور لهذا الصراع.

المرحلة الأولى - في الحقبة المعاصرة - بدأت قبل نحو عشرين عامًا، وحيث لم تكن معظم أطراف الصراع الذي نشهده الآن، تستطيع تجاوز حدود معلومة لحركتها في الشرق الأوسط.

في فترة الحرب الباردة، كان العالم منقسمًا إلى كتلتين يدور بينهما صراع على مستوى العالم بأكمله، ويشمل بالطبع العالم الثالث،

— الفصل الخامس: مجلس الأمن القومي تعويض عن سنوات انعدام الاستراتيجية وكانت بعض دوله تدور في فلك الكتلة الغربية، والبعض الآخر كان جزءاً من الكتلة الشرقية المنافسة، بينما اختارت دول أخرى ألا تنحاز إلى أيهما.

وحين انتهى الصراع وأنزلت رايات الحرب الباردة عام 1989، وكان الاتحاد السوفيتي لا يزال موجوداً، حدث تحول للعلاقة بين القوتين العظميين - أمريكا والاتحاد السوفيتي - استبدل فيه بالصراع الأيديولوجي، مفهوم علاقة المنفعة.

دول كثيرة بدأت تستوعب مفاتيح النظام الدولي القادم، وبالأخص محتوى مفهوم المنفعة، خاصة بعد زوال الاتحاد السوفيتي عام 1991، وأدركت أن النمو الاقتصادي هو المدخل إلى عالم القوة والمكانة والنفوذ، وبالتحديد امتلاك القدرة الاقتصادية التنافسية، التي اعترف لها المفكرون السياسيون، بأنها صارت تحتل صدارة مكونات الأمن القومي للدولة. كما أدركت هذه الدول أن النظام الدولي الجديد سوف يسمح للقوى الصاعدة اقتصادياً بأن تحتل مكاناً كمراكز قوة جديدة.

كانت المرحلة الثانية للصراع قد بدأت بعد زوال الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الصراع العالمي، وبروز القوى المتفوقة اقتصادياً، وانعكس ذلك على الشرق الأوسط، حيث رأت القوى الإقليمية أنه أصبح ساحة تستطيع التحرك فيها، بعد انتهاء ما كان يدور فيها من صراع على النفوذ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

صحيح أن الولايات المتحدة - حسب استراتيجية بوش المعلنة عام 2002 - اعتبرت مهمتها منذ حرب العراق عام 2003، تغيير المنطقة من الداخل، وإعادة رسم خريطتها الإقليمية، إلا أن التعثر العسكري الأمريكي في العراق، وتوالي المشاكل والكوارث عليها، بسبب خلل في استراتيجية بوش اعترف به كبار المفكرين وصناع السياسة الخارجية، كان بمثابة ضوء أخضر، لأصحاب الطموح النشيط، والاستراتيجيات المجهزة، للتحرك متجاوزين حدودهم، إلى ساحة المصالح العربية.

وحسب تعريف علماء السياسة لمفهوم الاستراتيجية العالمية، التي تتجاوز الحدود المحلية للدولة، فإنها عملية لها ثلاث خطوات هي: تحديد مصالح الأمن الحيوية للدولة - وتحديد هوية التهديدات لهذه المصالح - وتقرير أفضل السبل لاستخدام الموارد السياسية والعسكرية، والاقتصادية للدولة لحماية هذه المصالح.

وكان لكل من الدول الثلاث الإقليمية المتحركة في الساحة المباشرة للأمن القومي العربي، وهي تركيا، وإيران، وإسرائيل، استراتيجية أمن قومي، تتبع هذه الخطوات.. كل حسب ظروفه، وطموحاته.

مثلاً إيران يتوافر لديها ثراء مواردها البترولية، التي تتيح لها إكساب نفسها قوة ونفوذاً، في إطار استراتيجية طموح نحو دور إقليمي يتجاوز حدودها كدولة.

— الفصل الخامس: مجلس الأمن القومي تعويض عن سنوات انعدام الاستراتيجية

.. وتركيا جعلت من نفسها نموذجاً براقاً للقدرة على تحقيق التقدم الاقتصادي، مصحوباً بديمقراطية حيوية ناجحة. وأمام عينيها هدف العودة إلى دور في الشرق صار الآن مجرد تاريخ، واستخدامه في ذات الوقت لدعم وضعها داخل العالم الغربي، الذي تنتمي إليه، بحكم عضويتها في الأطنطي، وسعيها الدءوب لعضوية الاتحاد الأوروبي.

أما إسرائيل فلها استراتيجية ثابتة تقوم على المشروع الصهيوني بأهدافه بعيدة المدى، والمعروفة، إلا أن إسرائيل أدركت مبكراً هي الأخرى أن القدرة الاقتصادية صارت تعادل قوة الردع العسكري، وهو ما نصت عليه الاستراتيجية التي أقرتها حكومة إسرائيل في يوليو 2008.

كانت قوة الدفع الرئيسية لأصحاب هذه الاستراتيجيات، لاقتحام الساحة الحيوية للعرب، بأدوات القوة والقدرة المكتسبة، تتمثل في غياب استراتيجية للأمن القومي العربي، فدخلت هذه القوى إلى ساحة الفراغ الإقليمي الاستراتيجي العربي تتنافس فيها.

.. ثم جاءت المرحلة الثالثة، المحفزة لاندفاع أكبر ومحتمل لاستراتيجيات هذه الدول، يسمح لها به، تحول جذري في الاستراتيجية الأمريكية، اعترف به تقرير المجلس القومي للمخابرات، وعدد كبير من التقارير والدراسات لمؤسسات أمريكية متخصصة، واعترف بها أوباما نفسه.. وهو أن أمريكا لم تعد تستطيع وحدها،

التصدي للتحديات لأمنها القومي، وحل المشاكل في العالم منفردة،
وأنها تريد شركاء.

والشريك حسب هذا التصور هو من يملك الاستراتيجية، ولديه
رؤية واضحة للمشاكل الإقليمية في منطقته، ولديه خيارات للتصرف
إزاءها، وآليات لتنفيذ رؤيته.

وهذه الأدوات تتيح لها فرصة أكبر لإدارة الصراع بقدرات أكثر
فعالية، في دائرة التنافس على المصالح في المنطقة. وإذا اشتعلت بناء
على ذلك دورة قادمة من الصراع في الشرق الأوسط، فستكون على
حساب المصالح العربية، في حالة ما إذا ظل الجانب العربي تنقصه
استراتيجية أمن قومي، تؤهله لاكتساب صفة الشريك، في عالم
يتغير، وسيسمح لقوى صغيرة ومتوسطة، بأن يكون لها مكان ودور
في صياغة النظام الدولي والإقليمي، وأن تكون شريكًا وفاعلًا إقليميًا،
على الأقل في مجاله الحيوي.

الفصل السادس

إعادة بناء الدولة المصرية



الطريق إلى التقدم الاقتصادي والمكانة السياسية

كان يحلو لبعض كبار المسؤولين في النظام السابق أن يرددوا كلمات تقول إن مصر دولة فقيرة ومواردها محدودة. وكأنهم لا علم لهم بدول فقيرة في كل شيء، ولا يمكن قياس مواردها بما لدى مصر، لكنها تقدمت وصارت دولاً غنية في مدى زمني لا يتجاوز عشر سنوات. في حين لم يكن غائباً عن علمهم وسلوكهم ما كان يجري من إهدار لمواردنا، وتجريف لثروة مصر.

وإن النظرة الأشمل لواقع الحال في مصر، تكون مفيدة، ونحن نحدد منطلقاتنا نحو تنمية حقيقية تنهض ببلادنا. كانت مقولاتهم انعكاساً للسياسات المتبعة، والتي تبدو أحياناً وكأنها ناتجة عن عشوائية في التفكير، لكن ما كان حادثاً يبدو مخالفاً لذلك فنحن نرى قرارات بعينها، تتخذ لإعاقه كل فرص الإنتاج، والتطور، والتنمية الحقيقية، وتقدم الدولة، وحل مشاكلها وأزماتها، تطبيقاً لفكر الطبقة الجديدة من رجال أعمال الحزب الوطني، ولجنة السياسات، وهم أصلاً الذين كان يحكم تفكيرهم حسابات التاجر، وليس رجل السياسة، فلم يكونوا أصلاً ممن تمرسوا في السياسة من قريب أو من بعيد.

وحين عهدوا إليهم بالمناصب الوزارية، فقد ظهر على سلوكياتهم وقراراتهم أمران: الأول عدم الرجوع إلى أصحاب الخبرة والمعرفة

وأهل الاختصاص، بل وتجاهل مشورتهم تمامًا، بحيث ينتهي بهم هذا السلوك إلى قرارات خاطئة.

والأمر الثاني هو عدم استيعابهم لتغيرات تلحق بالنظريات السياسية والاقتصادية القديمة، والتي كانت مرجعًا لسياسات دول عديدة، ثم هجرتها دول عريقة في التقدم، ودول أخرى صاعدة، مع إصرار وزرائنا على التمسك بحرفية النظريات التي وضعها العالم على الرف.

وكان يلاحظ على الرئيس السابق في خطبه الرئيسية التي يستعرض فيها إنجازات حكوماته على طول سنوات حكمه، تكراره جملة صارت كلماتها أكليشيه ثابتًا وهو قوله «لقد قلت لهم وطلبت منهم أن يفعلوا كذا وكذا»، وذلك ضمن حديثه عن المشاكل المزمنة في التعليم والصحة والبطالة والإسكان وغيره، وتمر السنون وهو مازال يكرر نفس العبارات، ولا شيء يتحقق، وكأنه ناصح عابر سبيل وليس رئيس دولة مسئولاً.

كان ذلك يحدث لأنه لم تكن لديه رؤية استراتيجية أو نظرة مستقبلية للحكم، والسياسة، والاقتصاد، والأمن القومي، ولم تكن لدى النظام خطط للبناء بل خطط للهدم. والدليل على ذلك أن الدولة كانت صريحة في عدائها لأي مشروعات تنقل مصر إلى مرتبة الدول المتقدمة المنتجة، ما دامت الطبقة الحاكمة الباحثة عن المكسب أولاً وبأي طريقة قد وجدت أن العملات التي تتراكم لديها من الاستيراد ستضيع لو أن مصر صارت دولة منتجة ومصدرة، والأمثلة لا تعد ولا تحصى.

وحتى لا نعيد تكرار ما سبق ذكره في فصول هذا الكتاب فإنني أشير إلى بعضها باختصار وهي إيقاف كل من: مشروع المدينة الصناعية التكنولوجية شمال غرب خليج السويس، منحة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبناء مصنع المبيدات، المشروع القومي لتنمية سيناء، وغيرها الكثير من المشروعات والأفكار التي كانت تهدف إلى تقدم مصر ونهضتها.

والآن ما العمل لاستخلاص الدروس مما فات والتحرك إلى المستقبل؟

الأفكار عديدة، ولدى المختصين رؤى وأفكار بلا حصر، وأطرح بعض الخطوط العريضة في هذا المجال:

أولاً: إن الرؤية المستقبلية لا تتحقق بدون وضع خطط متكاملة ومحددة الهدف والملامح، خاصة أن الوضع في مصر وصل إلى حالة بطالة بنسبة 9٪ من قوة العمل وترتفع إلى 22٪ بين الشباب، وأي خطط ناجحة لا بد أن تربط التنمية بالبحث العلمي، والتعليم باحتياجات سوق العمل، وبالتدريب للارتقاء بإنتاجية العامل.

ثانياً: نحتاج سياسة اقتصادية تقوم على استراتيجية شاملة ومتكاملة، ونستطيع الاستفادة من تجارب دول قفزت من تحت مستويات الفقر إلى مراتب الثراء والتقدم ووازنتم بين التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

ثالثًا: تحتاج مصر إلى مجلس للأمن القومي الاقتصادي، وهو ليس بدعة، بعد أن حدث تداخل بين الأمن القومي بمفهومه الاستراتيجي، وبين الأمن الاقتصادي، فأمريكا أنشأت مثل هذا المجلس عام 1993 وتبعته بريطانيا عقب الأزمة المالية العالمية عام 2008، بإقامة مجلس الاقتصاد القومي.

نحن في عصر صارت فيه التنمية الاقتصادية بمعناها الشامل هي الأساس للتقدم والاستقرار في الداخل ومكانة الدولة ونفوذها في الخارج.

خطة للتنمية والنهضة

على رأس أولويات المصريين الآن، إطلاق مشروع قومي للتنمية، والتقدم، والنهضة، وذلك لمجموعة من الأسباب الملحة منها - من ناحية - أن المشروع القومي لمصر سيكون بمثابة القاطرة التي تجذبها بعيدًا عن حافة الهاوية التي دفع بها النظام السابق إليها، بسياسات منهجية، كان من نتائجها تفتيت القدرات الذاتية للوطن، عن طريق سياسات، وممارسات، وأشخاص، اختيروا بمواصفات من يشارك في الهدم ولا يبني.

ومن ناحية أخرى، لأن دولاً كثيرة غيرنا تطبق الآن سياسات، أساسها اعتبار أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، هو عقد التنمية الاقتصادية واسعة النطاق، من أجل الارتقاء بالدولة والمستوى

المعيشي لشعبها، وكذلك لأن الدول التي نجحت في تنمية اقتصادها، هي التي ستشارك في إدارة النظام الدولي الجديد.

وحتى لا يحدث لبس، أو يختلط الأمر، فيما يتعلق بالمشروع القومي المطلوب، فإن كلا من مشروع ممر التنمية للدكتور فاروق الباز، ومشروع الصحوة العلمية للدكتور أحمد زويل، يعتبر ركنًا عظيمًا وبالغ الأهمية، لدفع النهضة والتقدم، لكن كليهما ليس المشروع القومي، الذي هو أعم وأشمل، لكننا لا ننكر أن كلا منهما سيكون من الأعمدة الرئيسية التي يقوم عليها بناء الحلم القومي لمصر.

وحتى تتضح الرؤية، فإن المشروع القومي - حسب التعريف العلمي - هو صحوة وطنية للأمة في ظرف زمني معين، لتحقيق أهداف تنهض بها، في إطار ظروف بعينها، وهي أهداف تتضمن الانتقال من وضع الاحتلال إلى التحرر والاستقلال، أو من الظلم للعدل، أو من التخلف والجمود إلى الازدهار، أو من الحكم الشمولي والدكتاتوري إلى حرية المواطن واحترام حقوق الإنسان، وغيرها من الأهداف، أو هي كلها مجتمعة، حسب إلحاح الظرف الزمني، وإلحاح الأولويات القومية.

أي إن المشروع القومي باختصار هو نهضة قومية شاملة، تنطلق داخل حدود دولة، وتتحدد مواصفاته بحساب الظروف، وتطورات العصر، وقواعد عمله.

إن المشروع القومي الذي تحتاجه مصر الآن، لابد أن يخرج بها أولاً من ممارسات سياسية، واقتصادية وإدارية، واجتماعية، وأمنية، عملت على تجريفها، من كل قدراتها الذاتية المؤكدة للهوية، والكرامة الوطنية، ومن كل طاقة منتجة ومبدعة، من الموارد والبشر. وأن ينزع هذا المشروع جذور سياسات كان همها نهب الموارد، وقطع الطريق على أي محاولة لخلق كيانات منتجة، والتوسع النهم، في استيراد كل شيء، ضمناً للعمولات التي تجلب لهم الثروات، في عدااء صريح لفكرة الإنتاج وتعظيم الموارد الذاتية، وهو ما كان سيحل المشاكل المزمنة، كالبطالة، وعدم قدرة الشباب على تكوين أسرة، وجنون الأسعار، وغيرها.

ثانياً: إن المشروع القومي للتنمية، هو أكبر من كونه خطة اقتصادية، لكنه عمل وطني واسع المدى، يطلق طاقات الدولة، ويستنهض كافة القطاعات غير الاقتصادية، والتي تعد في الحقيقة، عناصر أساسية لدفع التقدم وهي: التعليم، والبحث العلمي، والتكنولوجيا، والصحة، والثقافة، والفنون، والأمن، أي أن المشروع القومي من أول أساسياته، إحداث طفرة في كافة شرايين المجتمع، وتعزيز غريزة الهوية، والكرامة الوطنية.

ولما كنا في عصر ثورة المعلومات بكافة متطلباتها، فإن التعليم والتدريب والارتقاء بالمهارات، تحتل مكانة متقدمة، لأن التنافسية صارت من سمات القرن الحادي والعشرين، وهذه التنافسية بين الدول في كل شيء، لا تتأتى إلا من قدرة الدولة على خلق مجتمع المعرفة، حيث لم تعد السياسات تخضع للنظريات السياسية والاقتصادية

القديمة، بل تقوم على إنتاج أفكار متطورة، وإطلاق الخيال لابتداع أساليب تتعامل مع المشاكل بطرق غير تقليدية.

كما أن التنمية لا تنجح إلا إذا اعتمدت على العمل المؤسسي، الذي يتيح الفرصة لأصحاب الآراء المتنوعة، للتعمق في سير عملية التنمية، وفي الاعتماد على أصحاب الخبرة، من ذوي الاستقلالية الذين لا يتبعون وظيفيًا المسئول التنفيذي عن الخطّة، ومنعًا لانفراد الوزير أو المسئول، بالقرار.

لقد لوحظ من خلال تجارب الدول التي سلكت هذا السبيل، أن نجاحها في تحقيق القدرة الاقتصادية التنافسية، قد حقق لها في الوقت نفسه، مجموعة من الأهداف في وقت واحد، مثل تعزيز الأمن القومي، بعد أن أصبح الأمن الاقتصادي يتساوى مع بقية المكونات التقليدية للأمن القومي، ومضاعفة القدرات الذاتية للمجتمع، وتعظيم الشعور بالكرامة الوطنية، واتخاذ مواقف مجتمعية في مواجهة أي سلبيات، فضلًا عن أن بلوغ القدرة الاقتصادية التنافسية عن طريق تنمية ناجحة، كان هو صك الاعتراف من العالم، للدولة، بمكانتها ووزنها في محيطها الإقليمي، وعلى المستوى الدولي.

وذلك كله له نقطة بداية، وهي تشكيل رؤية استراتيجية واضحة ومحددة الملامح، لمشروع قومي، يستوعب قوى الدولة ومواردها مادية وبشرية، ووضع توقيت زمني للتنفيذ، ومحاسبة ومساءلة مستمرة

لكل من يعهد إليه بجانب أو بقطاع من المشروع، وكل ذلك في إطار دولة القانون، بالمعنى السليم للكلمة.

إن مصر دولة غنية وليست فقيرة. أقول هذا وأمامي تجارب دول في آسيا وأمريكا اللاتينية، كانت فقيرة بكل ما تعنيه هذه الكلمة، في حين أن مصر تتفوق عليها عشرات المرات بما لديها.

وهذه الدول انتقلت في خلال فترات تتراوح بين 15 و20 سنة إلى مرتبة الدول الغنية.. لماذا؟

بخلاف هذه التجارب الناجحة، فإن الدارسين في الغرب قد وضعوا أمامهم خلال السنوات القليلة الماضية هذا السؤال: ما الذي يسمح لدول محدودة الإمكانيات بأن تحقق التقدم؟.. وعقدت مؤتمرات وندوات وصدرت عشرات الكتب والدراسات في أمريكا وأوروبا تدرس تفاصيل خطى هذه التجارب الناجحة..

وتوصلت إلى أنها جميعاً، انطلقت من فكر استراتيجي محدد الملامح، يبلور هوية الدولة، وما هو الهدف الذي تريد بلوغه، وضمان تحرك كل قوى الدولة في اتجاه الهدف، وما الذي تريد الدولة أن تكونه، وحصر ما لديها من موارد، ما هو مستغل منها وما هو معطل، وما ينقصها منها، ثم استيعاب ذلك كله في إطار خطة وآليات تنفيذ، وتحديد معايير اختيار العناصر البشرية التي ستقود التنفيذ، وأن يرتبط ذلك كله بالمتابعة والمحاسبة في إطار دولة القانون.

ولابد من ضمان اقتناع الناس بالخطوة، لأنه دون رضاهم وإحساسهم بأنهم مشاركون في القرار، فالخطوة عرضة لأن تتعطل.

إن التقدم لا تصنعه خطط مجزأة إلى عملية هنا وعملية هناك، لكن الذي يصنعه هو مشروع قومي يبنى على أساس من استراتيجية شاملة كاملة، وتحديد للهدف، ومدى زمني معروف للتنفيذ، ومحاسبة ومساءلة في إطار من الديمقراطية ودولة القانون.

الذين سألوا: كيف تتقدم الأمم

ولقد شغل المهتمون في الغرب من الخبراء والدارسين، بما وصفوه بجوانب غير مألوفة في السياسات الدولية، وتحديد اتجاهاتها في السنوات المقبلة. ويحتل جانباً أساسياً في اهتماماتهم إيجاد إجابة عن السؤال: ما هي الأسباب وراء تحقيق الدول تقدمها؟. لكن الأهم عندهم هو العوامل غير الظاهرة، الضامنة لاستمرارية خطط صنع التقدم، دون أن تتعثر أو تتراجع.

لكن ما بقي يشغل هؤلاء المهتمين والدارسين هو هذه العوامل غير المرئية، والتي وضعوها في مجال مقارنة مع استراتيجيات السياسة الخارجية، التي تبنى على فكر سياسي، وخطط، وأنظمة ومؤسسات معاونة سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وإعلامية وغيرها. ولكن الشرط لبقاء واستمرارية هذه الاستراتيجيات، أن تكون موصولة بالداخل.. تستمد أسباب البقاء من شحنة متأججة من مشاعر رأي

عام، احتشد وراء هذه الاستراتيجية، يشد من عزمها، ويتقبل إثارها على نفسه، في مطالبه الاجتماعية، ولهذا دامت استراتيجيات لعشرات السنين، حين توافر لها هذا الشرط، مثل الاستراتيجية الأمريكية التي جرى العمل بها لأكثر من خمسين عامًا متصلة منذ بدأت عام 1947.

بالمثل فإن استراتيجيات التنمية الاقتصادية، التي حققت قفزات هائلة في دول معظمها في آسيا، وبعضها في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، استند كل منها إلى فكر سياسي - استراتيجي، يبلور هوية الدولة، وما الذي تريد أن تكونه، ومواردها ومصادر قوتها، ومواطن ضعفها، ثم تستوعب ذلك كله، في نطاق خطة، وهدف، وآليات تنفيذ، ومتابعة، ومحاسبة، في إطار دولة القانون.

وخلال متابعة المهتمين والدارسين لهذه التجارب، والرد على السؤال: كيف حققت هذه الدول تقدمها؟، برز لهم من واقع التجربة ذلك العامل الضامن لبقاء النجاح واستمراريته، وبلوغه نقطة النهاية، وهي الهدف المنشود منذ البداية لخطة التقدم الاقتصادي.. هذا العامل جمع بين الهوية والأمل.

أحد الذين تناولوا هذا الموضوع بتعمق، الكاتب موسى دومينيك، في كتابه «المشاعر في السياسة، وكيف تشكل العالم»، ووضع على قمة هذه العوامل، ما أسماه تحديدًا الأمل Hope، أو شيوع ثقافة «الأمل».

والأمل يعني الثقة فيما سيأتي به الغد وهو قوة الحشد المجتمعي، المتأجج بشحنة المشاركة والانتماء، وقد أرجع قفزات التقدم الاقتصادي في آسيا، إلى الأمل الذي بعثه في النفوس، نجاح خطط التنمية ونتائجها. والأمل.. هو أيضًا نتاج لتأكيد الهوية لدى الوطن والمواطنين، والتي زاد الانتماء لها والاستمسك بالالتصاق بها، بعد تصاعد قيمة الدولة في الخارج، إثر ارتفاع قيمة مواطنيها في الداخل.

والهوية تعتبر حلقة معبرة عن العصر الحالي المتغير، في سلسلة من الحلقات قدر لكل منها الاستمرار لسنوات طويلة، وكل منها تعبر عن زمانها.

كانت الأولى هي حلقة الاستعمار والسيطرة على شعوب المستعمرات، واستنزاف ثرواتها، والتي انتهت بتصفية الاستعمار، والثانية، حلقة الصراع الأيديولوجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حين اعتبرت كل منهما، أن فلسفتها، وفكرها، وقيمها، هي رسالة من أجل الإنسانية في كل الدنيا، وليست مجرد نظام للحكم داخل حدودها، وأن المبدأ المركزي لهذه الرسالة، هو القضاء على النظام الآخر المنافس، وتخليص العالم منه.

ومع تراجع الأيديولوجية كمحرك للسياسة الخارجية، وهموم الداخل، وبدء تكون ملامح متغيرة للنظام الدولي المقبل، أبرزها أن قوة الدولة أساسها أولاً وأخيراً قدرتها الاقتصادية التنافسية، وفي إطار

التجارب الناجحة للذين أدركوا هذه الحقيقة، وأمسكوا بمفاتيحها، برزت الهوية، ممزوجة بالانتماء، كمحور للقوة الدافعة للتجربة، مصحوبة بالأمل الذي يوفره هذا النجاح، وما أعقبه من نتائج داخلية وخارجية.

لكن هذا لم يجعل أعين المهتمين، تغفل عن رصد بعض الظواهر التي دخلت ضمن قواعد تثبيت النجاح، وضمان استمراريته، منها:

أن التقدم الاقتصادي الذي تحقق وعمت ثماره قطاعات كبيرة في الدولة، قد صعدت به ومعه، طبقة وسطى اتسعت قاعدتها. وأن هذه الطبقة أساسية لضمان الاستمرارية، ولأنها تشجع الاستقرار في المجتمع، وتنعشه ثقافيًا وحضاريًا.

وما لوحظ من أن الدول التي تقدمت اقتصاديًا، لم تترك نفسها تنزوي في ركن انغلق عليها بما حققت، بل دخلت مع بعضها في حوارها الإقليمي، في علاقات تكامل إنتاجي تبادلية، تعود بالنفع على الجميع. وحتى لو كانت بينها خلافات سياسية، فإنها عملت على تحييدها، وإبعادها عن دائرة العمل للمصلحة المشتركة وتنميتها.. بعد أن عرفت أن النظام الدولي سيقوم على التكاملية، وليس انفراد كل بحاله.

ويكاد يكون هناك اتفاق بين المهتمين في الغرب بدراسة أسباب صعود دول وتراجع أخرى في هذا العصر، على مجموعة أساسية من العناصر هي:

1- تحديد الهدف، الذي يوضح لنا إلى أين نحن ذاهبون.

2- استراتيجية تأخذ بنا نحو الهدف.

3- إقناع الشعب بما نحن فاعلون.

وبالمقارنة مع الدراسات عن صعود دول وتراجع أخرى، نجد فيها نفس السمات المشتركة. فهي تبدأ بوجود:

أ - هدف محدد تضعه الدولة نصب عينيها، وتحرك بكل قواها في اتجاهه.

ب- استراتيجية تقود خطاها، تسبقها دراسات لمواطن القوة ومواقع الضعف فيها، والموارد المتاحة، ما هو مستغل منها، وما هو خارج نطاق الاستخدام الكامل والأمثل، ووضع خطط التنفيذ وآلياته، ومقاييس اختيار العناصر البشرية التي ستقود وتنفذ، ثم وضع كل عنصر بشري في مكانه عندما تنطبق عليه هذه المقاييس.

ج- وتتساوى مقولة إقناع الناس بما تفعله الدولة، ورضاهم عنه، بمفهوم الديمقراطية، عندما يكونون مشاركين في القرار، فاعلين في التأثير عليه، ليس مجرد إفساح المجال لحرية التعبير، وإنما بأن تتحول حرية التعبير إلى إرادة يستجاب لها، وتوضع في حساب صانع القرار.

وأن يدور ذلك كله في إطار دولة القانون، الذي يمثل في نظر الكثير من هذه الدراسات ما يشبه (معنوياً) الكبراج بالمفهوم السياسي،

الذي يلهب ظهر التقاعس والتكاسل والتهاون، في تنفيذ الخطط وبلوغ الهدف.. وبأن يظل القانون وسيلة المتابعة والمراقبة والمساءلة والمحاسبة، وضمان شعور الناس بأن الدولة لا تميز بين مواطن وآخر لأي سبب كان.

ومن خلال رصد أسباب التقدم والتراجع لاحظ الدارسون أن العالم العربي لديه من إمكانيات الصعود، أكثر مما لدى كثير من الدول التي نهضت اقتصاديًا، واكتسبت مكانة ونفوذًا في السنوات الأخيرة كالهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، وتركيا، وماليزيا، وسنغافورة، وإندونيسيا.

وبالتالي فلا بد أن العالم العربي يعاني خللاً يبغي على استمرارية تلك الحالة، وأن هناك عاملين يقفان حجر عثرة في طريق بلوغ العالم العربي هذه المكانة، هما:

1- ضعف البنية الاقتصادية، التي لا تقاس بحجم الثراء الاستهلاكي، والمشروعات التي لا يجمعها مشروع قومي متكامل، وإنما تقاس بالقبضة التنافسية مع اقتصاديات الدول الأخرى، في ميادين الإنتاج، والتصدير، والتجديد الخلاق للمؤسسات الإنتاجية، من خلال الكشف العلمية، والإسهام في إثراء المجتمع العالمي.

2- تقليص القدرة الذاتية للقوى الوطنية التعددية، وإبقاء قطاعات منها خارج دائرة التأثير، وحرمان الوطن من الاستفادة من

ملكاتها، واستبعاد عناصر متفوقة ومتنورة سياسيًا ومهنيًا، وهو ما يعد خصمًا من رصيد الدولة، وقدرتها على أن تتقدم وتنهض، وتحل مشاكلها اليومية، والبعيدة المدى على السواء.

بينما النظام الدولي على المستويين العالمي والإقليمي، أصبح قائمًا على التنافس، بناء على قاعدة القدرة الذاتية التي تستند إلى تحقيق قدر مطلوب من الاكتفاء الذاتي في الزراعة والصناعة، يوفر للدولة الأمان من ضغوط قوى خارجية، ومن أخطار حدوث ندرة في المواد الغذائية.

إن مختلف الدول التي حققت الصعود كانت نماذج للدراسات التي تعرضت لهذه القضية، ونالت الهند في السنوات الأخيرة، نصيبًا كبيرًا منها، بصدور عشرات الكتب في الغرب استوقفتها القفزة الاقتصادية بمعدل تنمية تجاوز نسبة 9٪، وسياسات تحاول توسيع نطاق عائد وثمار التنمية على الدولة ككل، وليس على طبقة بعينها، وبحيث تحولت الهند إلى دولة منتجة مصدرة.

أحدث هذه الدراسات كتاب الهند: العملاق البازغ، لمؤلفه البروفيسور أرفيند باناجاريا أستاذ الاقتصاد بجامعة كولومبيا الأمريكية، متناولًا قفزتها الاقتصادية.

.. الطريق إلى الصعود واضح المعالم، وهو ليس سباحة في بحور الظلمات، ولا هو مغامرة في المجهول، وقد سلكته دول أخرى،

واجتازت دروبه حتى النهاية. مع التذكير بأن الغالبية منها دول صغيرة، والبعض منها بلا موارد، بل إن من هذا البعض من كان غارقاً في قاع الفقر والتخلف. لكنها خلال 15 سنة فقط وإن زادت فهي لا تتجاوز العشرين سنة، انتقلت من هذا القاع إلى قمة التفوق والنجاح الاقتصادي، والمكانة السياسية إقليمياً ودولياً، وحين ننظر إلى مصر في إطار ما سبق، فإن مصر ليست دولة فقيرة الموارد، ففيها موارد كبرى لم تستغل، وكانت قد ولدت فيها مشروعات إنتاجية خطط خطوات إلى الأمام، وفجأة تقطعت أنفاسها، وسحبت طاقتها، وتوقفت وهي على عتبات الإنجاز، وسبق لنا الكتابة عنها، ومصر لديها أكثر مما لدى دول آسيوية قفزت باقتصادها إلى القمة، وصعدت بمستوى معيشة شعبها إلى أرفع المستويات، وحلت مشاكلها، وكانت نقطة البداية عندها، بتحديد الهدف، والاستراتيجية، وإقناع الناس ورضاهم، في إطار من الديمقراطية ودولة القانون، وبخطة تراعي عدالة توزيع عائد التنمية.

.. إن احتواء موارد مصر والمشروعات الإنتاجية، في مشروع للنهضة، لا بد له من فتح ملفات الدراسات التي أعدت، وآراء كل أصحاب الخبرة والمعرفة والرؤية، للاستفادة منها في صنع نهضة حقيقية، لا تعدم مصر أسبابها.

إن النماذج كثيرة، على الانفصال عن الواقع داخلياً وخارجياً، ولو أنني توقفت أمام بعضها على عجل سنجد - ظاهرة الانفصال بين

ما يقال وما يحدث مثلاً في التعليم، بعد انتقال مسئولية التعليم من المدرسة إلى مراكز الدروس الخصوصية، بما يستنزفه من ميزانية الأسرة المرهقة بالأعباء وسنجد في احتكار التحدث والتصرف في أمور تؤثر على المستقبل، مثل الدفاع عن المادة 76 من الدستور، بمبررات لا تقف على قدمين، ولا تنال الرضا العام والمجتمعي. أو القول بأننا لن نأخذ بالقائمة النسبية في الانتخابات، لأن الشعب لا يريد هذا!!.

.. كان الانفصال عن الواقع، وانعزال التفكير وراء أسوار تخيلية، يدفع نحو تغييب مفهوم الدولة، ويحدث الخلخلة في بنية النظام السياسي، حتى تراكم منذ وقت طويل الشعور بأن الدولة غير موجودة في الشارع بين الناس.

الديمقراطية والإصلاح السياسي المدخل إلى الإصلاح الاقتصادي

وليس هناك انفصال بين التنمية والبناء والتقدم الاقتصادي، وبين الإصلاح السياسي فالتداخل بينهما قائم، وإذا كنا نسأل من أين يبدأ الإصلاح الاقتصادي؟، فإن الإجابة هي أنه لا بد أن يسبقه الإصلاح السياسي.

ولما كان الإصلاح السياسي هو نقطة الانطلاق لأي إصلاح اقتصادي ناجح، فإن الديمقراطية تكون هي حجر الأساس لأي بنية، فهي المنطلق للحكم الصالح، والسلام الاجتماعي،

والعدالة الاجتماعية، والأمن القومي، والانتماء والهوية، والتنمية الاقتصادية الناجحة.

ومنذ شيوع مصطلح الدولة الفاشلة Failed State وقد ارتبط الاسم بحكومات دفعت بالدول التي تحكمها إلى حالة من خراب الديار، حتى ولو كانت ترفع على نظامها أنبل الشعارات والمسميات.

كان هذا يحدث حين يتولى الحكم في دولة ما حزب ينفرد بالسلطة، ويزيح عنه أي أحزاب منافسة، أو حفنة من الأفراد تجمعهم المصلحة، وتعادي الديمقراطية فكراً وممارسة، وتتصرف كأنها تعيش وحدها في هذا العالم، وهذا شيء يمكن أن يصلح في مؤسسة تجارية، أو حتى جمعية خيرية، لكنه لا يصلح لحكم دولة، فإن تقدم الدول له مواصفات وشروط، وكذلك الحال بالنسبة للسياسة فلها أيضاً مواصفات وشروط. وحين تشكل هياكل ومؤسسات الدولة على هوى فرد أو مجموعة بعينها، تنعدم فيها العلاقة الإنسانية بين الحاكم والمحكومين، وحيث إن مفهوم السياسة، أنها العمل على تحقيق إنسانية الحاكم والمحكومين، وليس جور أحدهما إنسانياً على حساب الآخر ووجوده، عندئذ لا يكون ما يمارس سياسة، ولا ما يدور في إطاره دولة. ويشترط فيمن يمارس السياسة أن يكون لديه حس الوعي القومي، والذي يُترجم إلى الشعور بالانتماء للوطن، وهو يعني الوعي باكتمال وترابط سلامة ووجود الكل معاً، في سعيهم لتحقيق التقدم، والتغلب على المشكلات

والأزمات والمحن سواء في الداخل، أو في مواجهة عدو خارجي متربص بالجميع. صحيح أن الانتماء شعور غريزي طبيعي، لكن الغريزة وحدها لا تنفرد بتحريك المجتمع الإنساني، بل يدعمها الوعي، الذي هو إدراك عقلي بمعنى هذا الترابط، ثم إن هذا الإدراك العقلي هو الذي يجمع بين الشعور الواعي والغريزة. وإذا افتقدت الجماعة الحاكمة، أو الساعية إلى الحكم، هذا الوعي القومي، فهي تقود المجتمع إلى التمزق، وتفتت الوطن الواحد، إلى كيانات، وإلى أنصار وخصوم. وتلك نوعية موجودة في كثير من الأمم، وعلى مدى التاريخ، لكنها نوعية هامشية قد خفت في عقولها نور البصيرة بالوطن وضعفت لديها روح الانتماء الشعوري واللاشعوري... كانت الصورة واضحة أمام النظام السابق من تنامي الاختلاف والتفاوت الذي أخذت شقته تتسع بين لغة خطاب الرأي العام ولغة خطاب الحكم، وإن من شأن هذا أن يضع النظام ورجاله المستفيدين منه في جانب وملايين المصريين كلهم معاً في الجانب الآخر، كانت الصورة واضحة ومنذرة لكن النظام وقد عميت بصيرته، بعد أن انغلق على ذاته، وجعل كل سياساته وقراراته تدور حول مصالحه، كان يمضي في طريق ينغزل به تماماً عن طريق المصريين، إلى أن يعجل الشعب بنهاية نظام الحكم، وهو ما حدث فعلاً مع نظام كان مشغولاً بذاته المتضخمة، واستعلائه على النصح والتحذير. إن أمن الدول وسلامتها وتقدمها ونهضتها،

صارت له في عصر ثورة المعلومات شروط ومعايير تختلف عما كان عليه الحال في عصور سابقة، وفي عصرنا هذا، فإن الديمقراطية التي كانت صورتها قد تبلورت في القرن الثامن عشر، قد لحقت بها تطورات مستحدثة وهائلة في السنوات العشرين الأخيرة، ولم تعد مجرد تشخيص لشكل نظام سياسي، لكنها صارت أشمل وأوسع مدى من البعد السياسي وحده، وذلك وفق تجارب دولية عديدة، منها دول انهارت وسقطت أنظمتها الشمولية في أوروبا الشرقية منذ أول التسعينيات، ثم لحقت بها شبيهاتها في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا - ومنها على الناحية الأخرى تجارب دول كانت صغيرة وفقيرة، واستطاعت خلال عدد محدود من السنين، أن تنهض وترتقي بالمستويات المعيشية والمهارات لشعوبها. صحيح أن للديمقراطية مجموعة من المواصفات العامة مثل: حرية التعبير والتفكير وحرية تكوين الأحزاب السياسية وتداول السلطة من خلال انتخابات حرة، ووجود دولة القانون، وكرامة المواطن، وحقوق الإنسان، لكن كانت الدروس المستخلصة من الدول التي لم تعرف الديمقراطية أنها تصل إلى الانهيار، بخلاف الدول التي استوعبت القيمة والمعاني المستحدثة للديمقراطية، فاستطاعت أن تحقق التقدم الاقتصادي والمكانة السياسية، وذلك حين استخلص صانع القرار السياسي من هذه التجارب - على الجانبين - أن الديمقراطية هي المدخل إلى تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة تنهض بالفرد والمجتمع،

وأن الديمقراطية هي الضمان الحقيقي لحماية الأمن القومي، فضلاً عن نتائج أخرى ليس هذا مجالها. إن الديمقراطية على هذا النحو وحتى نكون في عداد الدول التي استوعبت معناها ومحتواها ومضمونها، تدعونا للتفكير جدياً في أن تتوافر في صلب الدستور الضمانات والآليات التي تحول دون خروج أي حكومة مستقبلياً في مصر على الديمقراطية حماية لمصر، من أفكار قادت من قبل دولاً إلى سياسات خراب الديار، ومسميات الدولة الفاشلة.

من أجل برلمان حقيقي

ولن تكتمل سلامة العملية السياسية إلا بتوفير كافة الضمانات لوجود برلمان يعبر تعبيراً حقيقياً عن مصالح الشعب في مصر، ويجسد روح ثورة 25 يناير، والتي كان من أول إنجازاتها إسقاط البرلمان السابق.

هذا البرلمان يذكرني بحالة كانت تطالعنا ونحن نتعامل مهيناً مع الأحداث في دول العالم الثالث، بعد استقلالها وقيام حكومات وطنية، أننا نلاحظ استخدام وسائل الإعلام العالمية كلمة Rubber stamp، كأكليسيه ثابت، تصف به برلمانات دول حديثة الاستقلال. والمعنى الحرفي للكلمة هو ختم مطاطي، أو بصمة الموافقة، وهو تعبير مجازي يعني جريان كلمة «موافقون» على ألسنة أعضاء البرلمان على أي سياسة أو برنامج للحكم، دون مناقشة، أو تفكير، أو إعمال

للعقل، وكان الموافقون بصورة أوتوماتيكية، من أول أسباب الحجر على تقدم الدول المستقلة حديثاً.

ولقد أصابنا في مصر نصيب كبير من هذا في كل برلمانانا، منذ ما بعد 1952 وحتى 2011.

والنتيجة أن السلطة التشريعية الممثلة للشعب، تحولت إلى ممثلة للحكم، وخاضعة له وأداة طيعة بين أصابعه، ولم يعد الكيان الذي يحمل اسم البرلمان، يملك الصفة التمثيلية للناخبين. فالعبرة ليست بالاسم، بل بالدور الذي تؤديه السلطة التشريعية، ولأن الصفة التشريعية لا تكتمل سوى بالعلم والمعرفة، وبالإحاطة بأمور السياسة والثقافة، وبما يجري في العالم من تحولات. ولأن الأصل في البرلمان أنه الركن المهم في العملية السياسية، وأنه المكلف بمراقبة السلطة التنفيذية، والتزامها بنص وروح العقد الاجتماعي الذي التزم به رأس السلطة التنفيذية وحكومته، بأداء أهداف بعينها، ارتضاها الشعب. ولذلك فإن انتخاب برلمان جديد، وبعد ثورة 25 يناير، هو جزء لا يتجزأ من ديناميكية الثورة التي قامت لإسقاط النظام، وبنيتها التحتية، وإصلاح الحياة السياسية، وضرورة وضع معايير تحدد مواصفات من يشغل مقعده في البرلمان، والذي يتمتع بالكفاءة، واستقلالية الموقف، وبالمعرفة التي تسمح له بأداء عمله في مؤسسة تشريعية، وبعد أن كان النظام السابق قد غرس، في أرض بور قام بتجريفها، بذورًا أنبتت زرعًا هو من نفس جنس الأرض البور.

والمعروف أن مصر جزء من عالم يعيش الآن متطلبات القرن الحادي والعشرين، وعصر ثورة المعلومات، وبالقرب منا، خاصة في آسيا دول تتقدم وتنهض، وكانت مصر بالنسبة لها حتى وقت قريب، الدولة النموذج. لكن الذي حدث أن هذه الدول تقدمت سياسيًا، واقتصاديًا، وثقافيًا، واتسع دورها الإقليمي ومكانتها الدولية، وظلت مصر تراوح مكانها.

لقد وصل الحال، بمفكرين في العالم، وفي الغرب خاصة، لأن تتفق آرائهم، ودراساتهم المتصلة على أن للشعوب العربية طبيعة استثنائية، تجعلها غير مهيأة للديمقراطية، لأن العرب يقدسون الحاكم المتسلط والمستبد. وهو وضع كانت أي قراءة لأحداث التاريخ في مصر تثبت عدم صحته، منذ ثورات المصريين، في عصور المماليك، والعثمانيين، وثورة عرابي، وثورة 19، وانتفاضة 1935، وعنفوان الحركة الوطنية في أربعينيات القرن الماضي حتى عام 1952، وإلى أن اكتملت حلقات السلسلة بثورة 25 يناير 2011.

وأخذ أصحاب هذه الآراء في الغرب يراجعون أنفسهم، ويعترفون بأنهم أقاموا رؤيتهم على الشكل الظاهر لهم والمتمثل في طول زمن حكم مستبد، يقهر الديمقراطية، بالخوف وبأجهزته القمعية الأمنية.

إننا اليوم ونحن نريد بناء دولة ناهضة نحتاج إلى وضع مقاييس جديدة، لمن تنطبق عليه مواصفات المرشح للبرلمان. وليس هذا بدعًا في مصر، فهو ما سبق أن عرفته برلمانات ما قبل ثورة 25، حتى ولو كانت هناك ملاحظات على عدم اكتمال العملية السياسية.

وعلى سبيل المثال وبشكل مختصر، نجد في آخر برلمان قبل الثورة أسفرت عنه انتخابات يناير 1952، مناقشات برلمانية تقوم بها شخصيات جديرة بأحقيتها في أن تحمل الصفة التشريعية. وكانوا أعضاء في مجلسي الشيوخ والنواب، ولديهم معرفة واعية بالشئون الداخلية والدولية على السواء وتعبر مناقشاتهم عن توجهات وطنية تتجاوز الانتماءات الحزبية، بدليل مشاركة كثير من الأعضاء الوفديين في انتقاد سياسة حكومتهم الوفدية. ونفس الحال عند مناقشة ممثلي الأحزاب، خطاب العرش.

وشهدت جلسات البرلمان جولات شهيرة لنواب وشيوخ أمثال: نور الدين طراف، ومصطفى مرعي، ومحمد بلال، ود. محمد حسين هيكل، وأمين عز العرب، فمثلا كان هناك سؤال للنائب السعدي راغب إسكندر لوزير الداخلية عن الاعتداءات على صحف المعارضة وكان الوزير يرد وهو يدرك قامة ممثل الشعب الذي يستجويه.

وعرف البرلمان مطالب بإصلاح الأحوال الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية، منها مطالبة الشيخ السعدي محمد خطاب بتأمين المواطنين على صحتهم وحياتهم وتعليمهم. ومطالبة النائب علي الشيشيني (وفدي عن المحلة الكبرى) بإزالة الفوارق بين الطبقات، وتوجيه اهتمام أكبر لإصلاح الأوضاع المعيشية.

ولم تكن مناقشات القضايا الدولية تقل في أداؤها عن نفس المستوى الراقي، نذكر منها المناقشة المتعمقة للنائب محمد توفيق خشبة لليبان الثلاثي الصادر في مايو 1952، من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، بشأن الرقابة على التسليح في الشرق الأوسط، لمصلحة إسرائيل.

إن المعايير التي حرص النظام السابق على وضعها لاختيار المرشحين (ومن هنا نسبة الـ 50٪ للعمال والفلاحين)، قد جردت البرلمان من صفته التمثيلية والتشريعية، بالإضافة إلى تمكين الحزب الوطني من التسلط على البرلمان بأغلبية جاءت بالتزوير، وبتدخلات من الأجهزة الرسمية، التي تعاملت مع الحزب باعتباره إحدى الإدارات الرسمية للدولة، وأولها جهاز أمن الدولة في حين كانت ترتع في جسد الحزب جميع جرائم وسلبيات التنظيم السياسي الواحد، منذهية التحرير، وحتى الحزب الوطني، وهو الذي لم يكن حزبا بالمعنى الصحيح، بل كان شبكة مصالح، مع استثناءات قليلة لشخصيات كان الحزب يجمع بها صورته.

والآن تدخل مصر مرحلة جديدة في تاريخها، تحتاج أن تكتب صفحاتها، بلغة ومفاهيم أخرى، تتجنب كل ما فات من عوامل الهدم، والتخلف، وتتيح لمصر برلمانا يراقب ويحاسب، ويشرع، ويضم أعضاء يتمتعون بالعلم والمعرفة، والحس الوطني الصادق، واستقلالية الموقف، والتجرد من التلون وانقلاب المواقف.

الرئيس ليس حضرة صاحب الدولة

ولا يقل أهمية في ضمانات حياة ديموقراطية وضع الرئيس ودوره ومسئوليته، وما زالت في ذاكرتي عبارة قرأتها في فترة عملي في واشنطن تقول: «حين نولي شخصاً ما، رئيساً للدولة، فنحن نستأجره ليؤدي مهمة، اخترناه لها، في ظل دولة يحكمها قانون، فإذا أخل بما كلفناه به، فنحن ننهي تعاقدنا معه».

كانت هذه الكلمات في مقال افتتاحي لصحيفة نيويورك تايمز، في أثناء فترة رئاسة كلينتون، في أواخر التسعينيات، وكان سببه ما لوحظ على تصريح لكلينتون، جاء ما فيه مخالفاً للقانون الأمريكي.

.. هذه هي قاعدة عمل الديمقراطية، في أي نظام ديمقراطي، ولا ينفصل عنها ما يسمى في بعض دول الغرب الكرياج، وهو وصف تعبيري لعنصر الخوف، بمعنى الخوف الملازم للرئيس، وهو أنه يمكن إزاحته من منصبه، بإرادة الشعب، وباستخدام آليات الديمقراطية.

والآن.. ونحن قد واجهنا اختيار رئيس للجمهورية، من بين عدد كبير جداً من الذين أعلنوا ترشيح أنفسهم للمنصب، تبرز لنا مجموعة من المواصفات التي تراعي من جانب الدولة التي اختارت الديمقراطية طريقاً لها، كمعايير لاختيار الرئيس حالياً وفي المستقبل، وهي مواصفات عامة يمكن أن تطبق في أي نظام، بالإضافة إلى المعايير التي لها خصوصية تتعلق بالحالة المصرية، وتحكمها الآن ظروف تخص مصر والمصريين، ومن بينها:

1- أن النظر إلى الرئيس يكون من زاويتين، أنه قائد رمزي يشغل موقعه على قمة الدولة، لما يتمتع به من قدرات ورؤية أساسها العمل من أجل المصلحة العامة، وأن لديه إلمامًا بخفايا السياسات، مما لا يتيح للمواطن العادي.

.. والزاوية الثانية.. النظر إليه على أنه آدمي مثله مثل غيره، فهو شخص مكلف بأداء دور قد يكون صعبًا، لكن تمتعه بملكات تؤهله لهذا الدور، هي التي دفعت لاختياره.

2- أن الرئاسة هي شيء أوسع في معناها، من مجرد كونها مؤسسة سياسية تدير شئون الحكم. فهي ليست مكانًا للإقامة، انتقل إليه من صار رئيسًا، حاملًا معه مشاعره الشخصية كفرد كان منشغلًا بأموره الذاتية.

فالرئاسة هي كيان يستوعب في داخله المشاعر العامة للمواطنين الذين أوصلوا الرئيس إلى هذا المكان، وهو يعتمد في ذلك على استطلاعات الرأي، وعلى آراء مستشاريه من أصحاب الخبرة، وأمانة عرض الآراء، فضلًا عن الالتقاء بمن يقدمون له المشورة من خارج الدائرة الرسمية.

وأن نجاح الرئيس أو فشله يتوقف على قدرته في أن يحقق للشعب أمانيه، وأن يزيح عنه مخاوفه.

3- الرئيس يساعد الناس على الوعي بأمور الدولة، وبهذا يجعلهم شركاء في القرار، ولو بطريقة غير مباشرة. فلا يفاجئهم بقرار يلغه

الغموض، مما يعمل على انتشار التكهّنات حول أسبابه ومراميّه، فيحدث التشوش العام، وإذا حرص على ذلك، فهو لا يخسر الرضا العام عنه.

4- معرفة الرئيس بالعالم الخارجي وما يجري فيه من تغيير وتحولات، بعد أن صارت هذه المعرفة ضرورة حيوية لمن يتولى الحكم، نتيجة دخولنا عصر ثورة المعلومات، وتداخل العالم في بعضه، ومن هذه المعرفة يكون لديه الأساس السليم لاتخاذ القرار، كفعل ومبادرة وليس كرد فعل، وامتلاك الرؤية المستقبلية.

5- توافر شرط كفاءة الحكومة، برئيسها وبوزرائها، ومعاونيهم على مختلف المستويات، وهذا عنصر استراتيجي لتقدم الدول، وحل مشكلاتها أولاً بأول.

.. أما عن خصائص الحالة المصرية، فلا يمكن أن يكون رئيساً ناجحاً، إذا لم يكن قارئاً جيداً للتاريخ، وملماً بأحداثه، وحتى تقوم صياغة المستقبل على أساس.

والرئيس - أيّا كان - تلزمه حصانة نفسية، تحميه مما يفعله الكرسي الذي يجلس عليه، ويوجد لديه عقيدة بأنه كرسي السلطان، وأنه من طول الجلوس عليه، يصبح هو حضرة صاحب الدولة.. الذي يحق له أن يخلفه وريثه.

كثير من دراسات علم النفس السياسي، تناولت ظاهرة هذه العقيدة التي تتسلط على الرئيس، من طول البقاء في الحكم، وكان منها

دراسات نشرت في المطبوعة الفصليّة الأمريكيّة المتخصصة
Political Psychology.

فعندما يصبح الرئيس الذي هو محور الحركة والفكر والنشاط، وهو المواطن والوطن، فليست هناك من نتيجة لهذا الوضع، سوى إصابته بأشد درجات التخلف، الذي يصيب عقله، حين يباعد بين نفسه وبين أي صوت صادق، وأي تصورات تجدد فكره، وتوسع آفاق الرؤية أمام عينيه، حتى ولو جاءت من منتقدين له، ومختلفين معه، مكتفيًا بما يصل إلى أذنيه من مساعديه المفضلين، وخطورة هذا الوضع عليه، أن هؤلاء يستنبطون كلامهم مما سبق أن نطق هو به، أو لاحظوه وقد عشنش في تفكيره، فيكون ما يصل منهم إلى سمعه هو نفسه ما جرى على لسانه، عندئذ لا يتجدد تفكيره، ولا يتعلم من دروس، أو يستفيد من تجربة، فيصاب عقله بالضمور.

ومن هذا العقل الضامر تصدر قراراته وتشكل مواقفه وتحدد أفعاله وردود أفعاله.

إن رئيسًا يتربع على قمة مثل هذا النظام، يكون قد سُجن مبكرًا داخل حلقة محكمة من الزيف، لا يسمع فيها إلا أصوات النفاق، وحيث تبارى مؤسسات الدولة التي صنعها هو من برلمان جاء بالتزوير، إلى صحافة مكبلة بالقيود، وإعلام مضلل بينما هو وأدواته ورجاله قد عملوا على إقصاء الكفاءات، وأصحاب الرؤى التي كان يمكن أن تطلق شرارة تنوير لعينيه المغمضتين، مع حرمان الوطن من

طاقات إبداعهم، ومن أمانة المشورة التي كان يمكن أن تكون حبل النجاة له قبل أن تقع الواقعة.. وهو ما حدث.

وصنع كهذا، لا بد أن يكون فاقداً للرؤية السياسية التي تلم بواقع حال الأمة، حتى لو قفزت أمامه من حين لآخر المؤشرات عن سوء حال الشعب، وتدني أوضاعه، فلا تظهر في عينيه سوى نظرة إنكار للواقع، لأن نظرتة صادرة من العقل الضامر. ومحكومة بعقيدة أنه والدولة كيان واحد.

ومن مثل هذا الواقع ينشأ وضع يحمل خطراً على الأمن القومي للدولة، وسلامة شعبها. فنحن نتعامل في علاقاتنا الدولية، مع دول نعرف أنها تدير سياستها الخارجية معنا، حسب القواعد المستقرة في إدارة السياسات الخارجية بشكل عام، أو حسب خصوصية العلاقة الثنائية بين دولة وأخرى، لكن هناك باب خلفي للسياسة الخارجية عند بعض الدول، خاصة القوى الكبرى، قد لا يكون مرئياً للآخرين.

وبرغم أهمية معرفة ما يدار من هذا الباب، فإن له أهمية مضافة بالنسبة لنا، يعكسها ما هو متفق عليه بين جميع القوى السياسية في مصر، بعد ثورة 25 يناير، من الضرورة القصوى، لتقييد سلطات الرئيس، بعد أن أصبح الحاكم الديكتاتور، لمن يديرون هذا الباب الخلفي، هو طريقهم إلى وضعه رهينة في أيديهم، والتأثير من خلاله على توجهات السياسة الخارجية لبلده، وهذا الباب فيه أدوار لعدة قوى أبرزها أجهزة المخابرات.

والمعروف أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، كانت تعتمد طوال عشرات السنين الماضية، على المختصين في علم النفس السياسي، في دراسة شخصيات الحكام الديكتاتوريين الذين يسيطر الواحد منهم على إدارة شئون بلده، ويتصرف بلا أي قيود على قراراته. وتجمعت لدى وكالة المخابرات المركزية، ووزارة الدفاع أيضًا، ملفات كاملة للتشخيص النفسي، لمثل هؤلاء الحكام، ومن يحتمل أن يخلفهم من شخصيات سياسية، أو من يورثونهم من أولادهم، بالإضافة إلى كبار المسؤولين الذين يتصدرون المشهد السياسي، وهذا النهج لا يقتصر العمل به على الولايات المتحدة، فهناك دول أخرى كثيرة تتبع نفس الأسلوب.

وصار من المألوف ألا يتخذ أصحاب القرار، قراراتهم، إذا كانت تتعلق بأنظمة الحكم هذه إلا بعد الرجوع إلى هذه الملفات.

وتبدأ الفرق المختصة بعلم النفس السياسي، عملها، برصد تاريخ الشخص المقصود منذ طفولته، وتطور مسيرة حياته، ومكوناته النفسية، ومدى تحكم غرائزه في سلوكياته، ووجدوا أن طول بقاء مثل هذا الرئيس في الحكم، دون شرعية حقيقية، توجد لديه صفات معروفة أبرزها النرجسية، والعناد والتوهم بكمال صفاته، والشهوة المرضية للسلطة وإدمانها، وهو ما يجعل سلوكه عداثيًا إذا شعر أن هذه السلطة يمكن أن تنزع منه، وحين يتعرض لضغوط شديدة، فإنه يصبح عداثيًا تجاه شعبه، بعد

انفصال تفكيره عن الواقع الفعلي لمجتمعه، ودوران تفكيره حول ذاته.

ومع مثل هذا الرئيس، يسهل لسياسة الباب الخلفي أن تضعه في قفص بلا قضبان، تتحكم فيه، ولو بشكل غير مباشر، والسيطرة عليه، عن طريق معرفة دوافع سلوكياته، والتأكد من ردود أفعاله، لأي سياسات تتخذ معه.

إن ملفات الحاكم الديكتاتور تحاط بالسرية الكاملة في خزائن ليست متاحة إلا للمختصين، لكن وجودها، أمر معروف في مجال صناعة القرار.

وكان يحدث حين يلتقي رئيس أمريكي لأول مرة، بأي من مثل هؤلاء الحكام، أن يعكف قبلها، على قراءة التشخيص النفسي للرئيس الذي سيقابله، ويتفاوض معه، وهو ما حدث مع مبارك، والإمام الكامل بتاريخه، وأبعاد شخصيته، وحدث أيضًا مع كثير من الرؤساء من قبله ومن بعده.

إن هذا الأسلوب لا يتبع مع الدول التي تحكمها حكومات ديمقراطية منتخبة، عن طريق انتخابات حرة، وتجري في دولة مؤسسات يحكمها رئيس سلطاته مقيدة، ويخضع للمحاسبة، ففي هذه الحالة، تدار السياسة الخارجية على أساس قواعد مستقرة، تكون فيها الدولة الأخرى في موقف أقوى، لأن حاكمها يعبر عن إرادة ومصالح شعبه، وليس عن ذاته.

وربما كان مما زاد من الاعتماد على هذا الأسلوب، شيوع ظاهرة الرؤساء الذين يتمسكون بالبقاء في الحكم إلى ما لا نهاية، ثم توريثه لأبنائهم من بعدهم، وإدارة الدولة على أيديهم بطرق تقود إلى التخلف والتدهور المجتمعي الشامل في كل قطاع، من الاقتصاد والتعليم، إلى الثقافة والفنون وجميع عناصر القوة الناعمة.

أي إن الحاكم الديكتاتور، سواء كان واعياً أو دون وعي منه - يتحول إلى العوبة في يد دول تعرف كيف تستغل نقائصه، وتحركه في أي اتجاه تريده.

وهو واهم، يتصور - في خداع للنفس - أنه صاحب القرار، بينما مكونات شخصيته، تدفعه لأن يصبح بتأثير كل الظروف المحيطة به، أسير تفكيره التوهمي، الذي لا يقف على أرضية حقيقية.

بناء الدولة يبدأ بتشخيص الحالة المصرية

إن بناء الدولة رهن بتشخيص الحالة المصرية، فبالتوازي مع الإصلاح السياسي والاقتصادي لابد من تحرير العقل الإنساني من عملية سطو منظمة ظل مستهدفاً لها سنوات طويلة، استكمالاً لعملية السطو على الدولة، فإن بناء الدولة، وفق استراتيجية حقيقية، يبدأ بتشخيص حالة البلد.

وكان ذلك يجري بتفشي موجات من ترديد مزمن لمسميات، لأوضاع وكيانات، وسلوكيات، وممارسات، لعلها حقيقية لها

بمضمون ومحتوى هذه المسميات، وكان نشر هذا الزيف لمعاني الكلمات، هو ترويج لثقافة يراد لها أن تصبح مستساغة ومقنعة، هذه الازدواجية للمعنى اللفظي وللحقيقة الفعلية هي بث مباشر للتشويش على حرية إعمال العقل، ودفعه، قسرًا، إلى صياغة أفكاره وعلاقاته وفق الزيف الموجه وتعطيل التوافق العام حول هدف مجتمعي، يتقدم بالدولة ويحمي المجتمع من التشرذم الفردي والفئوي والطائفي. كان ما يجري شيئًا أشبه بالدراما الإغريقية، التي لا تقدم الواقع للناس، لكنها تقوم بمحاكاة الواقع، في قالب يضفي عليه المؤلف من خياله.

وظلت اللغة اليومية لخطاب النظام السابق إلى المصريين، تلتزم باللفظ، دون المضمون الذي بقي مجرد لافتة، لكن ما وراءها شيء آخر.

النماذج لا تعد ولا تحصى، منها على سبيل المثال:

1- الحزب الحاكم يرفق باسمه صفة الديمقراطية، والنظام يصف أدائه بالديمقراطية ويتباهى أحيانًا بالقول إنها في أزهى عصورها(١)، بينما الدولة تدار بحكم استبدادي مطلق، قبضت فيه يد الرئيس على جميع السلطات.

ومؤسسات يتصدرها مجلس الشعب، الذي يأتي بالتزوير، وقهر الإرادة الحرة للناخبين ولا تكفي آلة التشويش على العقل، بتكرار القول إنها الديمقراطية.

2- نظام يكابر في تكرار ممل بأن التعليم مجاني، والعلاج مجاني وحق للجميع، بينما التعليم في تراجع وتخلف، وأهالي التلاميذ الذين استعصى عليهم التعليم في المدارس، يضطرون لدفع فاتورة باهظة ليحصلوا عليه في مراكز الدروس الخصوصية، ثم إن ما يجري في الكثير من المستشفيات الحكومية، أبلغ دليل على زيف لافتة العلاج المجاني.

3- التفاخر الكاذب بمعدل مرتفع شكلاً للتنمية، في حين أنه معدل رقمي أصم؛ لأن الدليل على أن هناك تنمية، تشهد عليه عدالة توزيع ناتجها، بين فئات الشعب، بصورة متوازنة.

4- ويتحدثون عن حماية الدستور الذي ينتهك جهازاً نهائياً على يد من يفترض أنه حامي، فإلي أي سند دستوري يقول الرئيس السابق: إن ابني يساعدني في تسيير شئون الدولة!!؟

ثم يتواصل التماذي في انتهاك الدستور بعد أن نقل قبل عشر سنوات إلى ابنه إدارة شئون الدولة، وليفعل بها ما فعله، وهو الذي ليست له أي صفة دستورية تخوله تقلد هذا الدور.

ما أشد حاجتنا إلى رد الاعتبار للكلمة المنطوقة والمعلنة، لتكون اسماً على مسمى وليس تزيفاً للمعاني، وتلاعباً بالعقول، وهي أمور تحتاج إلى أن تكون في صلب الدستور، وهل يكون مفيداً أكثر أن يتحقق ذلك عن طريق بيان يكون هادياً ومرشداً لواضعي الدستور؟ في حالة ما إذا كان من الأوفق أن يقتصر الدستور على عدد محدود من القضايا

المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية، وعلاقة الحاكم بالمحكومين، وضمانات تقييد سلطته، وترك الكثير من القضايا للقوانين العادية.

إن التخلص من بقايا عملية السطو على العقل الإنساني، يحتاج إلى الكثير من خطوات تحصين الحياة السياسية في مصر، وهي متعددة ويمكن أن يكون من بينها:

أولاً: الحاجة الماسة إلى تعزيز استقلالية التفكير، فالمجتمعات تتقدم بإطلاق سراح عقول أبنائها، ليبدعوا ويبتكروا، ويصنعوا تقدم وعظمة بلادهم.

ثانياً: تعريف واضح للثوابت التي لا خروج عليها في تحديد هوية الدولة، ومرجعياتها.

ثالثاً: الاهتمام الواجب بمفهوم الأمن الإنساني والذي جرى في السنوات الأخيرة تقنيه في مواثيق دولية، وفي أفكار المهتمين بالفكر السياسي المعاصر وحقوق الإنسان في العالم، كمبدأ له خصوصيته.

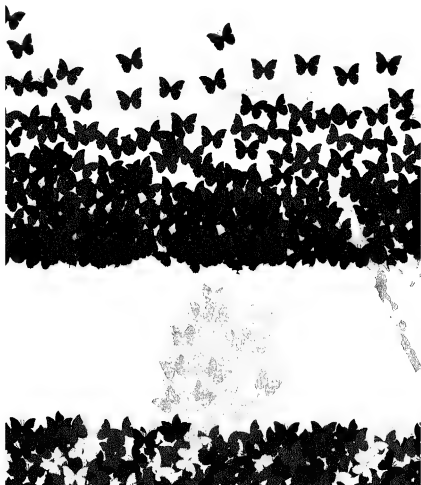
رابعاً: ضمانات مقررّة بقوة تحول دون انفراد المسئول التنفيذي بالقرار، في عصر صارت فيه المشكلات أشد تعقيداً، ومثقلة بندرة متزايدة في الموارد، وزيادة تعدد مصادر التهديد للوطن، منها ما هو قادم من الخارج، ومنها ما هو كامن داخل الوطن، وهو ما يعني أن القرار صار يحتاج إلى إطلاق الخيال من المسئول، والرجوع إلى أهل الخبرة والتخصص، وفي هذا تعزيز لمفهوم دولة المؤسسات عملاً وليس لفظاً.

خامسًا: إنهاء استمرارية العمل وفق أنماط ثابتة من الدفع إلى مجلس الشعب، بمن لا يملك العلم الذي يجعل لديه الإحاطة بالشأن العام أو من يفقد أهلية التشريع، ويجب أن تتغير مقاييس السماح بمن يحق له أن يترشح. باشتراط حد أدنى من التعليم، أو على الأقل الخبرة العملية للفلاح الحقيقي مثلاً - صاحب الخبرة الميدانية والتاريخية بالزراعة.

سادسًا: لم تعد الحدود التقليدية تفصل الدول عن بعضها، بل انزاحت هذه الحدود بفعل ثورة المعلومات، ولم تعد السياسات ونظرياتها بمسمياتها القديمة، صالحة لزم من طرأت فيه تغييرات هائلة على النظريات السياسية والاقتصادية التي كان مسلمًا بها لعشرات السنين، وكثير منها سقط، أو صدئت قدراته على الفعل، لتحل محلها أفكار واقعية منتجة حديثًا تستجيب للتحويلات الجارية في العالم، وللتطورات في المزاج النفسي للمواطن، وهذه أمور تفرض قيودًا على من يعهد إليهم تنفيذ السياسات، ومراعاة أن تكون لديهم المعرفة بما يجري في العالم، وما يدور داخل بلدهم، ما ظهر وما خفي تحت السطح.

وبصفة عامة من المهم للغاية أن يكون الدستور معبرًا عن عصر لم يعد كسابقه، وعن مجتمع اختلف عما كان، ولا تقل أهمية عن ذلك، خطوة تحرير العقل الإنساني من السطو الذي استهدفه طويلاً، في عملية تشويش على قدرته على التفكير، والاختيار، والتأثير الحر على مصير وطنه.

الفصل السابع .. الختام
التاريخ يُصنع الآن



الآن - وقد دخلنا إلى المستقبل، بمختلف مراحل القربة والبعدة
المدى - فماذا نحن فاعلون؟

إن بناء دولة حديثة متقدمة ديموقراطية كان الهدف المحوري
لثورة 25 يناير. ولما كان النظام السابق قد ترك لنا مؤسسات
الدولة، وقد أعمل فيها كل صنوف التخريب، بحيث أحال الكثير
منها إلى هياكل يوحى مظهرها الخارجي وكأننا أمام دولة
مؤسسات، فإن الحقيقة كانت على خلاف ذلك، من ثم كان من المهم
استخلاص العبر من خطايا ما فات، حتى نتجنب تكراره، وعادة
لا تنتهي خطايا الأنظمة الفاسدة وتزول بمجرد سقوطها، فهي تظل
تفرز تأثيرات ضارة ومضادة لأهداف بناء الدولة لفترة حتى تستقر
الأمر.

ولم تكن مظاهر الفوضى التي أعقبت الثورة، بعيدة عن نهج تفكير
النظام السابق وطريقته في الحكم والإدارة، والتي شكلت أوضاعًا
وأنماطًا سلوكية مقصودة على مدى 30 عامًا.

وإن هدف الوصول إلى المستقبل الذي ننشده، يحتاج نظرة بعيدة
المدى على أحداث الفترة القربة الماضية.

فما كان ينبغي في أعقاب ثورة 25 يناير التي أذهلت العالم، أن تدب
في مصر تلك الخلافات، بطريقة تبدو وكأنها تتجاوزها من كل ناحية،
تحاول أن تمزق ثوب الثورة النقي.

لقد كانت «التوافقية» هي معجزة ميدان التحرير، المستلهمة من روح الثورة، وهى التي أسقطت النظام في 18 يومًا، فما الذي حدث؟ ولماذا حدث؟

ولم يكن قول زعماء العالم: إن هذه ثورة فريدة لم يسبق لها مثيل في التاريخ، وأنها الأهمتنا، هو قول عشوائي غير محسوب، بل كان إدراكًا واعيًا بحقيقة الطاقة التي أطلقت هذه الثورة.

إن ثورة 25 يناير لم تكن وليدة ظرف قصير ومحدود زمنيًا لكنها كانت حصيلة تعبئة وحشد نفسي للشعب، وحين حانت لحظة نضج طاقة الثورة، فإنها حركت جموع المصريين بعد أن وضعت طليعة من الشباب أيديها على أدوات العصر المتغير، مستلهمة أولاً محنة القهر التتري للكرامة الوطنية، وما استوعبته ثانيًا، من تغيير وتطور يحدث متسارعًا خارج حدود الدولة يدفع بدول أخرى إلى التقدم والنهضة، وكانت هناك نخبة نشطة تمهد الأرض، وتهبئ المزاج النفسي للمصريين للثورة، بمواقف، وتحركات، وندوات، وكتابات، رافضة بطش النظام وإفساده للحياة السياسية والاجتماعية. وفي اللحظة المناسبة كان ذلك كله محفزًا للجماهير للتحرك استجابة لدعوة الخروج إلى الشارع، ومن امتزاج هذا بذاك، تبلورت روح الثورة، التي صنعت هذه الأحداث.

كان هناك بناء جديد للشرعية، أساسها الثورة، وما يمثلها ويعبر عنها تعبيرًا حقيقيًا، وهى شرعية مستمدة من الطاقة التي صنعت المعجزة، وهى التوافقية، بين الكل.

أما ما ظهر من محاولات بث التشّت والشرذمة وتمزيق ثوب الثورة، فلم يكن فيه شيء من الشرعية الجديدة، بل هو مضاد لها.

لم تكن مصر جزيرة معزولة عن العالم المحيط بها. فهي جزء منه.. وأياً كانت الخصوصية التاريخية والثقافية والحضارية لها، والتي تراعى في صياغة المبادئ والقوانين التي تحكم الدولة، فإن ذلك لا يجعلها تغفل عن أن العالم كله بلا استثناء، قد دخل عصر ثورة المعلومات، بكل قواعد عمله، ومفاهيمه، وأدواته في صناعة التقدم والنهضة، وأن الشعوب صارت من خلال قنوات اتصال ثورة المعلومات، تطل على بعضها عن قرب، ولديها اطلاع كامل على تجارب بعضها البعض، منها ما حقق النجاح والرقى والاستقرار، والنموذ والمكانة، ومنها ما انغلق على ذاته، مانعاً نفسه من الاستفادة من تجارب نجاح الآخرين، وتدنى بالدولة التي يحكمها إلى درك الفشل والجمود والتقهقر، ثم إلى تقلص مكانتها الإقليمية والدولية، واستهانة الآخرين بها.

لقد جاءت سقطة النظام السابق، من قلب نقطة ضعفه، في انعزاله عن جموع المصريين، وقد أصبح يتحدث إليهم بلغة خطاب يتجاهل تماماً حقيقة واقعهم المعيشي، وكأنه يقرأ من أوراق تشرح أوضاع شعوب أخرى وهو يثبت كل يوم، عجزاً متعمداً عن حل مشاكلهم المتراكمة والمتفاقمة - في الصحة والتعليم والأجور والأسعار

والبطالة وعدم اكتراث صريح بما يطرحه المختصون من أفكار لحل هذه المشاكل.

والغريب أن النظام المجرد من أي رؤية سياسية ومن هدف وطني يعمل من أجله، سوى هدف دوام بقائه في السلطة، قد خضع لإحساس وهمي بقدرته وسطوته مستنداً إلى ذراعه الباطشة وهي أمن الدولة، وفكر الدولة البوليسية مقتنعاً بأن نظامه لا يقهر.

ونتيجة انعزاله عن الشعب، الذي كانت طاقة حركته تتراكم يوماً بعد يوم، في اتجاه مضاد للنظام، فإنه قد فشل في تفسير وتحليل الظواهر الاحتجاجية الراضية لنظامه وسياساته.

مبدأ التوافقية الذي أطلق الثورة

وحين جاءت اللحظة، وبرقت شرارة انتفاضة الشباب في 25 يناير، لتشتعل بها ثورة متكاملة الأركان، بخروج الملايين استجابة لندائهم فقد كان محور الالتقاء الجمعي للمصريين، هو في الأهداف المركزة المعلنة: عدالة اجتماعية - كرامة - حرية. وكل منها يحتوي معاني وينوداً ومطالب عديدة، وتأسس هذا الالتقاء على قاعدة التوافقية، التي جمعت الكل، وليتحول ميدان التحرير إلى رمز تاريخي للثورة.

فما الذي حدث؟ ولماذا حدث؟

كان الميدان مفتوحاً أمام من توافدوا عليه فرادى وأفواجا بعد ذلك، وكأن الميدان في نظرهم هو - مجلس قيادة الثورة - وحيث لم تكن للثورة

قيادة، وكان التزاحم على الميدان الرمز هائلًا، وبدأ منظماً أحياناً من البعض، فقد توارى في الميدان إلى حد كبير وجود الشباب الذين صنعوا الثورة، والذي راح يشغل مساحته الوافدون وأكثريتهم العظمى ممن لم يشاركوا في تنظيم التحرك الذي قاد للثورة، بل إن منهم من كان رافضاً أو متردداً في تأييدها في البداية، لكن هذا شيء يحدث في تجارب مشابهة في دول أخرى فيما عرف باسم فوضى ما بعد الثورة. وما كان ينبغي على شباب الثورة الأول أن يغيبوا عن الصورة، بل كان لابد أن يشكلوا منهم ومن اليوم الأول تنظيمًا يؤكّدون به وجودهم - حراساً للثورة - إن ما فعله الوافدون كان محاولة لتبديد التوافقية، التي هي تعبير عن روح الثورة، وسر قوتها وإعجازها، لكن يبقى أن الثورة بالطريقة التي تمت بها ولها سوابق تاريخية في مصر حدثت بنفس الصورة - هي تجسيد للخصائص التاريخية للشخصية القومية للمصريين والتي يعد التوافق أحد أبرز مكوناتها، فضلاً عن بقية مكونات الشخصية القومية ومنها التسامح، والتدين ونبد التطرف والعنف، ومن ثم فإن الثورة لم تكن لحظة ومضت، لكنها طاقة فعل، سوف تبقى قوتها الذاتية قادرة على إعادة ضبط توازن الأمور، وإعادة المشهد إلى أصوله، التي عبرت عن المصريين وطبيعتهم وسجاياهم، والتقدم إلى الأمام لبناء مصر المستقبل والمصير.

شرعية الثورة

ورغم التشوش الذي أحدثته سيولة المواقف وفوضى ما بعد الثورة، فإن تلك تفاعلات تعكس رد فعل لكبت السنين الطويلة، وسرعان

ما تصفى، وتستعيد الثورة زمامها في يدها، استنادًا إلى شرعيتها التي تأسست لها منذ لحظة إعلان مطالبها الأولى في ميدان التحرير والتي لا تخرج عن الكرامة والعيش الكريم، والحرية والديموقراطية، وبعد أن تم لها إسقاط مبارك واستبداده، لم يعد مقبولًا استبدال استبداد باستبداد بديل، ينكر على الشعب حقه في الديموقراطية.

لقد استعادت مصر روحها في ميدان التحرير حين تدافعت الجماهير في الميدان، وفي ميادين أخرى في أنحاء مصر، مجتمعة حول الأهداف المعلنة، في تلاحم توافقي، ذابت فيه أية خلافات أو شعارات.

ولم تكن ثورة الخامس والعشرين من يناير حدثًا مقطوع الصلة بما قبله، فهي كغيرها من الثورات والأحداث الكبرى التي شهدتها مصر في مختلف عصورها، لا تنفصل عن أصولها التاريخية، فالإنسان ابن مجتمعه، وإذا كانت شخصيته تتشكل بتأثير الظروف المعاصرة التي يعيشها، وتحيط به في حقبة زمنية معينة، فإن نفس الشخصية تستمد كثيرًا من خصائصها من مكونات مجتمعه بكل ما عاشه من أحداث وتجارب ومؤثرات جغرافية وتاريخية على مر العصور؛ لذلك تجده يتصرف بنفس الطريقة تقريبًا حتى ولو تباعدت المساحات الزمنية عن بعضها، وهو ما رأيناه في أحداث كبرى صنع بها تاريخ بلده، وقد أشرت إليها في فصول هذا الكتاب.

إن روح مصر التي استعادت بثورة 25 يناير تبلورت في رؤية لإنجاز نهضة تليق بمصر، وهو ما تخلفت فيه عبر عشرات السنين الماضية.

وهو هدف لا يختلف في جوهره عن نهضة الحضارات المصرية القديمة قبل آلاف السنين. والتي لم تكن أكثر من توافق مجتمعي حول مشروع قومي يحقق التقدم في كافة دروب الحياة: في المعرفة، والعلوم، والطب، والهندسة، والأدب، والفنون التشكيلية، والكيمياء، والتحنيط، والفلك، والمهارات العالية للأيدي العاملة المدربة من الحرفيين، مشروع قومي يحتوي الجميع في تناغم وتناسق للجهود.

وهذا هو نفسه مفهوم الاستراتيجية العليا للقوى الكبرى في عالم اليوم، والتي تبنى على هدف وطني، يقتنع به الجميع، ويلتفون من حوله، ويساندونه، وتتحرك كل قطاعات المجتمع أفراداً وجماعات معاً نحو الهدف في تنسيق وتكامل لجهودها.

ولما كان العالم يتغير حسب إيقاع سرعة عصر ثورة المعلومات، فإن مفهوم المشروع القومي وإن بقي جوهره كما هو، فإن مقتضيات العصر، بوسائله المتطورة، صارت تفرض التطوير والتحديث لآليات عمل المشروع القومي.

وربما كانت أهم عناصر قوة الدفع الجديدة نحو المشروع القومي هي اكتشاف مصر لمواطن قوتها بعد 25 يناير، وبعد أن ساد إحساس مخادع بأنه لا أمل في إصلاح الحال. ولا بد أن يدرك الجميع أن المشروع القومي له شروط لا يتحقق في غيابها، وهو ما عرف في علم السياسة وما برهنت عليه أحداث كبرى في تاريخ مصر، وهو توافر ووجود روح الجماعة وهي تعني تجمع مختلف التيارات السياسية، في

دائرة الهدف المشترك، والرؤية المتوافق عليها، في تجنب للنوازع الذاتية، والأهداف الخاصة، وفي تغليب للهدف القومي والصالح العام. ولا بد أن يدرك الجميع أن إدارة دولة، لا يمكن أن تطبق عليها معايير إدارة شئون حزب أو مجموعة أو تجمع، وعلى سبيل المثال نحن قد دخلنا عصراً، تغيرت فيه كثير من النظريات السياسية والاقتصادية التي كانت تعد مرجعية ثابتة لمن يحكمون ويتولون المسؤولية، وأصبحت المرحلة الجديدة لا يصلح لها إلا إنتاج الأفكار، وإطلاق الخيال، والاستفادة من تجارب دول أخرى، لإصلاح الحال، وحل مشاكل صار حلها يستعصي على الأفكار التقليدية حتى وإن صلحت في سنوات مضت. حتى إن فكرة الديمقراطية ذاتها طرأت عليها تغييرات جوهرية، بعد أن تداخلت فيها أهداف تحقيق التقدم الاقتصادي والأمن القومي.

إن ثورة 25 يناير قامت للتخلص من نظام استبدادي فاسد ظالم، فاقد للرؤية السياسية، والفكر الاستراتيجي، منعدم الصلة بحقيقة التغير الذي يحتاج العالم، ولإقامة دولة ديمقراطية حديثة قادرة على أن تحقق للشعب أمانه وطموحاته، وتتنافس مع الدول الأخرى، في مجالات الإنتاج والأمان، والاستقرار، في عصر قانونه هو التنافسية في كل شيء. هذا هو المجرى الذي شقته ثورة 25 يناير على أرض مصر، لتتدفق فيه المياه، تعيد لمصر الخصوبة، والنماء، والازدهار، ولتقوم على أرضها - بعد طول انقطاع - الدولة الحديثة الناهضة.

Inv: 6623

Date:26/11/2013



مصر تستعيد روحها

ثورة 25 يناير .. وإعادة بناء الدولة

ربما يكون الكثيرون قد فوجئوا بالثورة في 25 يناير 2011، فلقد جرى الترويج عن عمد لفكرة مضللة تقول إن المصريين بطبعهم شعب مستسلم لواقعه ولا يثور.

لكن من يقرأ تاريخ مصر الحديث يعرف أن من الصفات الأساسية للشخصية القومية للمصري، الصبر، واختزان مشاعره التي يطلقها في لحظة ما، فتطيح بالوضع المفروض عليه، وبإرادته الحرة.

ولم تكن الصحوة في 25 يناير مجرد هبة غضب، ثم تهدأ، لكنها كانت ثورة حقيقية وكاملة، للخلاص من نظام صاغر على حرية الشعب وإرادته، وعزله عن تيار تاريخي دافق أخذ في مساره دولاً كثيرة حققت التقدم والازدهار.

إن ثورة 25 يناير هي بداية إطلاق سراح الشعب من إعادة بناء الدولة المتقدمة والناهضة.

Bibliotheca Alexandrina



1202478



6 221133 344623



www.nahdetmisr.com